

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

فرع:

تخصص:



كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالب:

أوصيف عيسى

تحت عنوان:

إستخدام النسب المالية ومؤشرات التحليل المالي في تقييم
الأداء المالي للمؤسسة

لجنة المناقشة

رئيسا
مشرفا ومقررا
مناقشا

جامعة المسيلة
جامعة المسيلة
جامعة المسيلة

د. عريوة رشيد
أ.د. سعدي يحيى
د. رزيقات بوبكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨

كلمة شكر

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك
فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك
عليه توكلنا وإليه ننيب " وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب "
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا
فادعوا له"

وإقتداء بهذا الحديث الشريف نوجه شك رنا
إلى الأستاذ المشرف : سعيدي يحي
"الذي غمرنا بكرمه ونصائحه وتوجيهاته، وخاصة دعمه وتفهمه الكبيرين"
إلى كل أساتذتنا الكرام في جامعة المسيلة
إلى كل زملائنا
في قسم العلوم الاقتصادية
إلى من ساعدنا وأعاننا من قريب أو بعيد ولو
بكلمة، نصيحة، أو دعاء

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى ولدي الكريمين حفظهما الله أبي وأمي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع أصدقائي وإلى كل قلوب كانت تفرح لفرحتي ، وتأسى

لما أصابني

كلمة شكر

إهداء

الفهرس

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

المقدمة أ - ر

الفصل الأول:

مدخل إلى التحليل المالي

12.....	تمهيد
13	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
17 - 13.....	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأنواعه
21 - 17.....	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي
23 - 21.....	المطلب الثالث: مقومات ومنهجية التحليل المالي
26 - 23.....	المطلب الرابع: إستعمالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
26.....	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
29 - 26.....	المطلب الأول: مفهوم الأداء وتقييم الأداء
32 - 29	المطلب الثاني: أهمية وأهداف وركائز تقييم الأداء
36 - 32.....	المطلب الثالث: مفهوم وأهمية وأهداف تقييم الأداء المالي وركائزه
40 - 37	المطلب الرابع: مصادر معلومات وخطوات تقييم الأداء المالي
40.....	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي بإستخدام نسب ومؤشرات التوازن المالي
52 - 41.....	المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية إنطلاقاً من الميزانية المحاسبية
57 - 52	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
67 - 57	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية
67	المبحث الرابع: حساب النتائج
70 - 68	المطلب الأول: مفهوم وأهمية حساب النتائج
72 - 70	المطلب الثاني: النسب المالية المستخرجة من حساب النتائج
76 - 72	المطلب الثالث: عرض حساب النتائج
77	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني:

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

- 78..... تمهيد
- 79**..... **المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة مطاحن الحضنة**
- 79..... **المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المطاحن بالجزائر**
- 79..... **المطلب الثاني: بطاقة فنية حول المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة**
- 80..... **المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة بالمسيلة**
- 86**..... **المبحث الثاني: التحليل الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة**
- 86..... **المطلب الأول: عرض الميزانية المالية المختصرة لمطاحن الحضنة**
- 87..... **المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية**
- 94..... **المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية**
- 100..... **نتائج المقابلة**
- 102..... **خلاصة الفصل الثاني**
- 103**..... **خاتمة عامة**
- 104..... **نتائج الدراسة**
- 105..... **إختبار الفرضيات**
- 106..... **الإقتراحات**

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
50 – 49	الميزانية المالية	01
52	الميزانية المالية المختصرة	02
71	نسب تجزئة الفائض الإجمالي للإستغلال	03
72 – 71	أنواع المردودية	04
74	حساب النتائج	05
86	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة (جانب الأصول)	06
87 – 86	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة (جانب الخصوم)	07
87	تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة	08
89	أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة	09
91	تطور إحتياجات رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة	10
93 – 92	الخزينة الصافة لمؤسسة مطاحن الحضنة	11
96 – 95	النسب المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة	12
97	معدل الدوران لمؤسسة مطاحن الحضنة	13
98	نسب التجزئة لمؤسسة مطاحن الحضنة	14

فهرس الأشكال		
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	عناصر الأداء	01
42	الرسم الأولي للميزانية	02
58	النسب المالية	03
81	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحفنة	04
88	منحنى بياني يوضح تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحفنة	05
90	منحنى بياني يوضح تطور أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحفنة	06
92	منحنى بياني يوضح تطور إحتياجات رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحفنة	07
93	منحنى بياني يوضح تطور الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحفنة	08

قائمة الملاحق

العنوان	رقم الملحق
أصول الميزانية سنة 2014	1
خصوم الميزانية سنة 2014	2
أصول الميزانية سنة 2015	3
خصوم الميزانية سنة 2015	4
أصول الميزانية سنة 2016	5
خصوم الميزانية سنة 2016	6
خصوم الميزانية سنة 2017	7
أصول الميزانية سنة 2017	8
أصول الميزانية سنة 2018	9
خصوم الميزانية سنة 2018	10
حساب النتائج سنة 2014	11
حساب النتائج سنة 2015	12
حساب النتائج سنة 2016	13
حساب النتائج سنة 2017	14
حساب النتائج سنة 2018	15

المقدمة

المقدمة

إن ظهور الأسواق المالية وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها مهد إلى ظهور الشركات العملاقة كالشركات المساهمة والمتعددة الجنسيات، مما أدى إلى تعقيد عملية إتخاذ القرارات وهنا ظهرت أهمية التحليل المالي الذي يعطي معلومات دقيقة عن أداء المؤسسة في الماضي والتنبؤ بمستقبلها، كما أن التعرف على نقاط القوة يساعد على إستغلال الفرص المتاحة بدرجة عالية.

يعتبر التحليل المالي أحد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الإقتصادية الداخلية والدولية، والذي يهدف إلى التخطيط، المراقبة والتشخيص المالي والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة بإستخدام أدوات التحليل المالي المتعددة والتي تستخدم في عدة مستويات.

يعتبر تقييم الأداء المالي أهم الأدوات التي تعتمد عليها الهياكل الإقتصادية من أجل تحقيق أهدافها والذي إزدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الإقتصادية، حيث يعد الأداء المالي أداة لتحفيز الإدارة والعاملين لبذل مزيد من الجهد بهدف خلق قيمة مضافة جديدة وتحقيق نتائج أفضل لذلك فقد إهتم الكثير من المفكرين والباحثين بعملية تقييم الأداء في مختلف الإتجاهات الفكرية من أجل تحسين الأداء من جهة ومن أجل تطوير أدوات للقياس تتناسب مع واقع بيئة الأعمال في الوقت الحاضر من جهة أخرى ولتقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية يجب إستعمال تقنيات التسيير المتمثلة في مؤشرات التحليل المالي التقليدي والحديثة، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين في إختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه، فالأداء الجيد للمؤسسة يعكس قدراتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالإستغلال الأمثل للموارد الموضوعية تحت تصرفها، وبالتالي الأداء الجيد يتحقق بوجود الكفاءة والفعالية معا.

تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها ، و التي ازدادت أهميتها في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الإقتصادية ، و إتسام السوق بالمنافسة التامة ، حيث أصبح لزاما على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، ويجب على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل إتخاذ أي قرارات مالية إستراتيجية و هذه الدراسات التي يقوم بها المدير المالي هي تقييم الأداء المالي.

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها إنتشارا في أوساط المحللين الماليين وهي من أقدم هذه الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بيها آنذاك المستخدمون وأصحاب

المقدمة

الصلة لإتخاذ قراراتهم الإقتصادية ولعل أهم ما ساعد على إنتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة إخراجها وفهمها وإمكانية الإعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة وقد أصبحت النسب من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقويم الأداء في المشاريع الإقتصادية.

أولاً- طرح الإشكالية:

تعد كل من النسب والمؤشرات المالية إحدى أهم أدوات التحليل المالي التي تستعملها أغلب المؤسسات الإقتصادية لمعرفة وضعيتها المالية الحالية والمستقبلية هذا من جهة وتفادي المخاطر التي قد تتعاقب عليها وتعرقل إستمراريتها من جهة أخرى ولكون المؤشرات المالية تمتاز عن غيرها من أدوات التحليل المالي المعروفة بسهولة وسرعة التحضير فهي لا تتطلب من القائم بعملية التحليل المالي سوى الإختيار المناسب، والأمثل للمؤشرات المالية وصلاحياتها للإستخدام في تقييم أداء الشركة حيث إن توفير مؤشرات أساسية لتقييم الأداء المالي يتم من خلال التفسير الصحيح للأرقام المستخدمة من النسب المالية.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية للتحليل المالي. وبناء عليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

كيف يمكن أن تساهم كل من النسب ومؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟

الأسئلة الفرعية:

ومن التساؤل الرئيسي تبلور الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ماهي أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ؟
- 2- هل يساعد التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة ؟
- 3- هل يساعد التحليل المالي على تقليل المخاطر بواسطة الكشف عن الإنحرافات؟
- 4- هل تساعد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي في عملية تقييم الأداء المالي ؟

ثانيا- فرضيات البحث:

بناء على أسئلة الدراسة المطروحة سابقا تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- 1- التحليل المالي يعد وسيلة مهمة وضرورية لاغنى عنها عند إجراء عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- 2- يساعد التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة.
- 3- إن التحليل المالي يساعد على تقليل المخاطر عن طريق الكشف عن الإنحرافات.
- 4- تساعد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي في عملية تقييم الأداء المالي.

ثالثا- المنهج المتبع:

للإجابة على إشكالية البحث إختبار الفرضيات المتبناة كان من الضروري إتباع المنهجين التاليين:

✓ المنهج الوصفي:

يخص المنهج الوصفي الجانب النظري الذي يقوم بتعريف مختلف المصطلحات, الفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم إسقاطها على الجانب التطبيقي.

✓ المنهج التحليلي:

يخص هذا المنهج الجانب التطبيقي وذلك بدراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة عن طريق تحليل مختلف القوائم المالية وإستخلاص النتائج التي تمكننا من إختبار الفرضيات المطروحة.

رابعا- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة الإقتصادية ومعرفة وضعها المالي إن كان جيدا أم لا, ودوره أيضا في معرفة نقاط القوة و الضعف في إتخاذ القرارات الصحيحة وذلك بإستخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب والمؤشرات المالية التي تعتبر من أهم الأدوات التي يمكن إستعمالها في هذا الصدد.

خامسا- أهداف الدراسة:

- ✓ معرفة أهمية الإستفادة من التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ التعرف على أدوات التحليل المالي.

✓ دراسة وتحليل مدى إستخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي في المساهمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

✓ التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة.

✓ تقديم بعض المقترحات والتوصيات لزيادة الإهتمام بالتحليل المالي.

سادسا- أسباب إختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا لإختيار هذا الموضوع أهمها:

1- الأسباب الذاتية:

✓ الرغبة والميول الشخصي لتناول التحليل المالي.

✓ الموضوع يتوافق مع التخصص الذي درسته.

2- الأسباب الموضوعية:

✓ نظرا لأهمية الموضوع .

✓ حاجة المؤسسات الإقتصادية إلى أداة فعالة تقوم بتشخيص الوضعية المالية.

✓ الإسهام في إثراء المكتبة الجزائرية

✓ توفر المادة العلمية

سابعا- الدراسات السابقة:

إن الغرض الأساسي من التعرض للدراسات السابقة هو الوقوف على أهم الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بموضوع البحث ومعرفة أهم النتائج التي توصلت إليها، والتي يمكن الإستفادة منها لمعالجة موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، ومن بين الدراسات السابقة نذكر ما يلي :

1. التحليل المالي وإستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير من إعداد علي خلف عبد الله بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك سنة 2008 تمت دراسة الحالة في شركة الإسمنت بالسعودية توصلت هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إستخدام طرق وأدوات التحليل المالي الحديثة في الرقابة على الأداء.

- كشف الإنحرافات المالية أو غير المالية للوحدة الاقتصادية في وقت مبكر بالإعتماد على أدوات التحليل المالي.
- مساعدة إدارة المشروع على إتخاذ القرارات الرشيدة بأقل وقت وتكلفة وأعلى جودة.
- معالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي عن طريق أدوات التحليل المالي.

من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة مايلي:

- ينبغي على الشركات والشركة موضوع الدراسة أن تؤكد على سلامة الإفصاح المحاسبي من حيث إظهارها لكافة المعلومات.
- من المهم جدا عند القيام بعملية التحليل المالي إجراء مقارنة مع نسب متوسط الصناعة أو مع شركة منافسة.
- يمكن الاستفادة من أدوات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدة مراقبي الحسابات والمراجعين لإكتشاف الأخطاء والإنحرافات.

2. المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير من إعداد الطالب بن مالك عمار بجامعة منتوري بقسنطينة سنة 2011 تمت دراسة الحالة في شركة الإسمنت السعودية هدفت هذه الدراسة إلى مايلي:

- إبراز حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي الأساسي بطابعه الكمي وإهماله لجوانب أخرى تكتسي نفس أهمية الجانب الأول، مع توضيح الغاية من تطبيق هذا المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي.
- وضع علاقة تكامل وظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعها الحديث مع إبراز إيجابيات التكامل فيما بينهما خاصة وأنهما يعتبران شقين أساسيين في التحليل المالي الأساسي.
- تحليل أثر تطبيق المنهج الحديث في دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات بالإضافة إلى التقييم العادل لأسهمها.

من أهم النتائج التي توصل إليها هذه الدراسة نذكر منها:

- يعد التحليل المالي الأساسي الحديث السبيل الوحيد لإعادة التوازن داخل السوق المالي، نظرا لإبتعاده عن التزايد في المضاربة، بل يعمل على الحد منها.

المقدمة

- يدعو التحليل الأساسي إلى الاستثمار في أسهم الشركات في المدى المتوسط والطويل، حتى لا تبتعد الأسهم عن قيمها العادلة بشكل كبير.

- يعتبر التحليل الأساسي كقاعدة لبناء إستراتيجية جيدة للاستثمار، نظرا لإعتماده على أهم القوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، كشف التدفقات النقدية) لبناء نماذجه التحليلية.

3. الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم:

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير من إعداد الطالب عادل عشوي بجامعة محمد خيضر بيسكرة سنة 2002

تمت دراسة الحالة في مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة حيث هدف هذه الدراسة الى:

- التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه.
- محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية..

- محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها.

- تطبيق المؤشرات السابقة الذكر في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مايلي:

بعد تقييم الأداء المالي لمؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة للسنوات 2000، 2001، 2002، توصلنا إلى

جملة من النتائج والتوصيات نورد أهمها كما سيأتي :

- تطور أصول المؤسسة من عام إلى آخر، فالمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية، ويمكن إرجاع الفضل في ذلك إلى عدم توزيع الأرباح التي تحققها بل توجه إلى الأموال الخاصة.

- حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة، فهي بذلك تحقق هامش أمان.

- نظرا لعدم كفاية التحليل الساكن يجب اللجوء إلى التحليل الحركي للتوازن المالي، ويتم هذا التحليل بما يسمى جداول التمويل.

- حققت المؤسسة مردودية مالية كافية للسنوات الثلاث مقارنة بأسعار الفائدة السائدة بالسوق، فالمؤسسة عائد جيد من وراء الأموال الخاصة.

4. تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير من إعداد الطالب شباح حمزة بجامعة محمد الصديق بن يحيى بيجل سنة 2014 وتمت الدراسة التطبيقية في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية هدفت هذه الدراسة إلى مايلي:

- التفرقة بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي وكذلك بين أساس الإستحقاق والأساس النقدي.
- زيادة التأكيد على فائدة قائمة التدفقات النقدية ضمن التقارير المالية.
- التعرف المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والتي يتم إستخدامها لأغراض تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات هامة ودقيقة حول القدرة الربحية الحقيقية للمؤسسة وكذلك السيولة لأنها تمنح مؤشرات دقيقة حول نوعية الأرباح والسيولة والسياسات المالية المتبعة من قبل المؤسسة.
- وجود عدم تطابق في نتائج تقييم الأداء لمؤسسة الخزف الصحي الذي أظهره التحميل، يعود إلى وجود إختلاف في طبيعة المعلومات المالية التي توفرها القوائم المالية المختلفة، حيث أن أساس الإستحقاق المستخدم في إعداد قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج والذي يعمل على تضخيم الأرباح مختلف تماما عن الأساس النقدي المستخدم في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

5. دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية

هذه الدراسة عبارة عن اطروحة دكتوراه من إعداد الدكتور بن خليفة حمز بجامعة محمد خيضر بيسكرة سنة 2018 وتمت الدراسة التطبيقية في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية هدفت هذه الدراسة إلى مايلي:

- معرفة النظام المحاسبي المالي.
- الرقي بالنظام المحاسبي المالي ليتوافق ولو بشكل بسيط مع المعايير المحاسبية الدولية.
- أهمية المعلومات في القوائم المالية التي تبين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- معرفة الأداء للمؤسسات الاقتصادية.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة التالي:

- تحديث النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية.
- معالجة المشاكل المحاسبية ذات العلاقة بالإعتراف والقياس والإفصاح لدى إعداد القوائم المالية لمؤسسات في فترة لا تزيد على ثلاث سنوات.
- زيادة الإهتمام بتطوير النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية من أجل فهم أكبر من طرف المستثمرين وصناع القرار.
- بطاقة الأداء المتوازن نموذج لتقييم أداء المؤسسات الإقتصادية.

6- العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الأردنية

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير من إعداد الطالب أنس مصلح دياب الطروانة بجامعة الشرق الأوسط بالأردن سنة 2015 وتمت الدراسة التطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية هدفت هذه الدراسة إلى مايلي:

- بيان أهمية ونوعية العوامل الخارجية والداخلية التي تتعرض لها شركات التأمين، والتعرف على مقاييس الأداء المالي.
 - التعرف على أثر العوامل الخارجية ممثلة بالبيئة القانونية، البيئة الإقتصادية، والبيئة التنافسية على العائد على الأصول والعائد على الملكية لشركات التأمين الأردنية.
 - تحديد درجة تأثير كل متغير من العوامل الخارجية على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية مثلاً بالعائد على الأصول والعائد على الملكية.
- من أهم النتائج التي توصلت إليها هته الدراسة التالي:
- هنالك أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل الخارجية (البيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية) والأداء المالي لشركات التأمين الأردنية.
 - هنالك علاقة عكسية بين البيئتين الإقتصادية والتنافسية والعائد على الأصول من جهة والعائد على الملكية من جهة أخرى.

تقييم الدراسات السابقة: لقد استفدنا من الدراسات السابقة في الإطار النظري للبحث وتكوين فكرة شاملة عن موضوع الدراسة، تتمثل في دور المؤشرات والنسب المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة إقتصادية وتكمن القيمة المضافة في دراستنا هذه في إسقاط الجانب النظري على مؤسسة ذات نشاط خدمي لم تتناولها

المقدمة

الدراسات السابقة أو على الأقل التي تم الإطلاع عليها، كما توجد أوجه شبه وأوجه إختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا تتمثل فيما يلي:

أوجه الشبه: كل الدراسات تتشابه فيما بينها فيما يلي:

✓ أن كل الدراسات إعتمدت على المنهج الوصفي.

✓ وكل الدراسات تهدف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.

أوجه الاختلاف: إختلفت الدراسات على دراستنا فيما يلي:

✓ ركزت الدراسة الأولى على الكشف عن الإنحرافات المالية وغير المالية في الوحدة الإقتصادية والمساعدة في

إتخاذ القرارات وإستخدام طرق وأدوات التحليل المالي الحديثة في الرقابة على الأداء بينما ركزت دراستنا

على في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.

✓ بينت الدراسة الثانية حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي وأثر تطبيق المنهج الحديث للتحليل المالي

للشركات و تحديد دور المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء وكان إختلافنا مع هذه الدراسة أننا نعتد على

المؤشرات والنسب المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

✓ إعتمدت الدراسة الثالثة في تقييم الأداء المالي على المؤشرات المالية فقط بينما إعتمدت دراستنا في تقييم

الأداء على المؤشرات والنسب المالية.

✓ الدراسة الرابعة حاولت إبراز الفرق بين تقييم الأداء المالي بإستخدام الأساس النقدي وأساس الإستحقاق،

بينما ركزت دراستنا على تقييم الأداء المالي فقط

✓ الدراسة الخامسة حاولت إعطاء أهمية للنظام المحاسبي والرقي بيه ليتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية بينما

دراستنا كانت حول تقييم الأداء المالي.

✓ الدراسة السادسة ركزت على بيان أهمية العوامل الداخلية والخارجية في التعرف على مقاييس الأداء المالي

وأثر العوامل الخارجية على العائد على الأصول والعائد على الملكية لشركات التأمين الأردنية، وكان

الإختلاف مع دراستنا أننا إعتمدنا في تقييم الأداء على الأدوات الداخلية للمؤسسة فقط.

ثامنا - حدود الدراسة: لهذا البحث حدود زمانية وأخرى مكانية:

✓ **الحدود المكانية:** تمت الدراسة التطبيقية في مطاحن الحضنة بالمسيلة.

✓ **الحدود الزمانية:** قمنا بدراسة المطاحن خلال من سنة 2014 إلى سنة 2018 إعتمادا على الميزانيات

المحاسبية وحساب النتائج.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي إزدادت أهميته في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسات الإقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، و نتيجة للتطورات الإقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية لمؤسسات الأعمال، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية إتخاذ القرارات في العالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد، ولذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الإستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار والقيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، ولذلك لا بد لها من تخطيط نشاطها لفترة المقبلة، والذي يحتاج طبعاً إلى رقابة التنفيذ وتقييم الأداء وتحديد الإنحرافات، وهذا يعني عدم إتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للمدير المالي إكتشاف نقاط القوة وإستغلالها أحسن إستغلال، وتحديد مواطن الضعف لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

ومن أجل التعرف على ماهية التحليل المالي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- ✓ المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
- ✓ المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية.
- ✓ المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات ونسب التحليل المالي.
- ✓ المبحث الرابع: حساب النتائج.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد مجالات المعرفة, وبرزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمي وفي بداية الثلاثينيات حيث شهدت تلك الفترة إختيار كثير من المنشآت مما دعى إلى ضرورة التمعن في محتويات التقارير المالية للشركات بشكل علمي حتى يتسنى للجهات المهتمة بالأنشطة الإقتصادية لهذه الشركات كالتعرف على إدائها الفعلي كالتنبؤ بمستقبلها الإقتصادي ، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال إنتشار ظاهرة التضخم وأثرها على بنود القوائم المالية فظهرت الحاجة إلى إستخدام الأساليب الكمية الحديثة الحاسوب في التحليل المالي ولرفع من فعالية وكفاءة هذا التحليل ليصبح أداة أساسية تسهم في إتخاذ القرارات وترشيدها، هذا بالإضافة إلى ما يقدمه التحليل المالي على صعيد التخطيط العام في الدولة وعلى الأصعدة الأخرى الخاصة بالمنشآت.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأنواعه

يرتبط التحليل المالي إرتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات الإقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة وإتجاهات تطوره مستقبلا ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل, يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لإستشفاف المستقبل.

أولا - تعريف التحليل المالي *Financial Analysis*

التعريف الأول:

أسلوب منظم لمعالجة البيانات بهدف التعرف على الموقف المالي للمنظمة ونقاط القوة والضعف فيها, ويساعد على التخطيط, وتقييم الأداء وإتخاذ القرارات, من خلال إيجاد العلاقات المختلفة بين تلك البيانات والتعرف على التغيرات المختلفة التي طرأت عليها.¹

التعريف الثاني:

هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.¹

¹ النسفي عبد الله عبد الله، الإدارة المالية، ط2، دار الكتاب الجامعي، 2013، ص156.

التعريف الثالث:

يصف جتمان (Gitman 1979) التحليل المالي كونه وظيفة الإدارة المالية أو المدير المالي ويتضمن استخدام وتحويل البيانات المالية والمحاسبية إلى شكل يمكن استخدامه مرشدا لتقييم المركز المالي للمنشأة وتخطيط التمويل المستقبلي وتقييم الحاجة إلى زيادة الطاقة.²

التعريف الرابع:

التحليل المالي عملية يتم من خلالها إستكشاف أو إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع, تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع, وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات من ذلك تقييم أداء المشروع بقصد إتخاذ القرار المناسب.³

التعريف الخامس:

التحليل المالي هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمنظمة, بما يساعد في وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع.⁴

التعريف السادس:

هو فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة, لمنشأة معينة عن فترة أو فترات ماضية, بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة عن فترات مقبلة ولا يسمح عادة للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية الغير منشورة.⁵

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحليل المالي:

- يساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة نقاط القوة والعمل على إستغلال الفرص المتاحة بدرجة عالية أو مواطن الضعف والعمل على علاجها لتفادي المشاكل المستقبلية, وإقتراح الحلول في الوقت المناسب.
- معرفة الأداء المالي للمؤسسة من خلال البيانات المتوفرة وتقييم أداؤها الحالي والتنبؤ بأدائها في المستقبل.

¹ الخيري محمد مدحت غسان, دلال غسان الخيري, التحليل المالي الكشف عن الإنحرافات والإختلاس, الصايل للنشر والتوزيع, عمان -الأردن, 2018, ص 39.

² الزبيدي حمزة محمود, التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل, مؤسسة الوراق, عمان, 2000, ص 38.

³ الحياي وليد ناجي, الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي, دار إترء والمكتبة الجامعية, الشارقة, الأردن, 2009, ص 22.

⁴ بن بلغيث مداني, إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة, بحث مقدم إلى الملتقى الدولي, النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA), البلدة, 13-14 ديسمبر 2011, ص 2.

⁵ محمد إبراهيم عبد الرحيم, إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي, مؤسسة شباب الجامعة, 2008, ص 133.

- التحليل المالي هو أحد المهام الإدارية, يقوم بمهمة التخطيط المستقبلي من أجل زيادة القدرة الإنتاجية.
- استخدام مؤشرات التحليل المالي في معرفة الوضعية المالية الحالية والمستقبلية للمؤسسة.
- التحليل المالي يتعلق بالأرصدة التاريخية بالقوائم المالية.
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة الاقتصادية.

ثانياً- أنواع التحليل المالي:

يؤوب التحليل المالي إلى تبويات مختلفة حسبة الجهة التي تنظر إليه منها, والذي يتم إستنادا إلى أسس مختلفة, ومن أهم هذه الأسس مايلي:

1- من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

يمكن التمييز بين نوعين من التحليل:

1.1- التحليل الخارجي: يقوم به مجموعة من المحللين من جهات مختلفة خارج المنشأة ويعتمد المحللون الخارجيون في تحليلهم للوضع المالي للمنشأة على القوائم والبيانات المالية المنشورة بشكل رئيسي. وغالبا ما يكون من الصعب على هذه الفئة من المحللين الوصول إلى معلومات تفصيلية من داخل المنشأة.

يتم بواسطة طرف خارجة عن المنشأة ولخدمة أهدافها, كالبنوك والمصارف والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه الكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.¹

2.1- التحليل الداخلي: يقوم بالتحليل الداخلي موظف أو قسم أو دائرة من داخل المنشأة. ويهدف هذا التحليل إلى تقديم المعلومات اللازمة لمختلف مستويات الإدارة من أجل القيام بالمهام المنوطة بها و إتخاذ القرارات اللازمة في ضوء معلومات ملائمة.²

ويستفيد المحللون الداخليون من موقعهم داخل الهيكل التنظيمي في المنشأة وما يوفره لهم ذلك من إمكانية الوصول إلى البيانات و المعلومات اللازمة و الإطلاع على البيانات المحاسبية والحصول على معونة العاملين في المنشأة الأمر الذي يضع هؤلاء المحللين في موقع متميز عن المحللين الخارجيين.

¹ على خلف عبد الله, التحليل المالي وإستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات, (رسالة ماجستير منشورة), قسم الإدارة, كلية الإدارة والاقتصاد, الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك, 2007, ص14

² صافي فلوحي, إسماعيل إسماعيل, تحليل القوائم المالية, منشورات جامعة دمشق, 2008, ص23.

2 من حيث الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن التمييز بين نوعين من التحليل:

1.2- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية إلتزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، وذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

2.2- التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل إضافة إلى تغطيه إلتزامات المشروع طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند إستحقاقها ومدى إنتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والإستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل القصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات إستخدامها) وبين التحليل الطويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات إستخداماتها.

ثالثا: البعد الزمني للتحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي من من جهة البعد الزمني الى مايلي:

1.3- التحليل العامودي أو الرأسي (vertical analysis):

الذي يركز على دراسة العلاقة الإجمالية بين بنود القوائم المالية أي تحديد العلاقة بين كل بنود الميزانية بمجموع الأصول والعلاقة بين كل بند من البنود حساب النتائج برقم الأعمال (المبيعات) حيث يهدف هذا التحليل إلى تقييم الكفاءة الإقتصادية للمؤسسة لنشاطها وقدرتها على تحقيق الربحية ومواجهة الإلتزامات (الطويلة والقصيرة الأجل)، كما تمثل النسب المالية العلاقة بين بندين من نفس القائمة المالية (الميزانية أو حساب النتائج أو قائمة التدفقات النقدية)، علاقة بندين محاسبيين بين قائمتين مختلفتين، والنتائج في النسب المالية لا يمكن أن يكون له معنى إلا إذا تم مقارنته بنسب نموذجية أو معيارية لمعرفة الموقف ووضع مالية المؤسسة وأدائها الإقتصادي.¹

¹ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الإستثمار والتمويل-التحليل المالي-، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، 1999، ص103.

ويسمى هذا النوع بالتحليل الساكن أو الثابت لأنه يهتم بتحليل القوائم المالية المعدة بتاريخ معين ودراسة مكوناتها والأهمية النسبية لعناصرها، حيث ينسب كل جزء من عناصرها إلى مجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.

يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية بتاريخ معين ولهذا يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لإنتفاء البعد الزمني عنه.¹

2.3- التحليل الأفقي (horizontal analysis): يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة في القوائم المالية لعدة فترات محاسبية (إثنين أو أكثر)، ويسعى المحلل المالي عادة إلى حصر وتحديد الفروق والتغيرات من فترة محاسبية إلى الفترة التالية عليها، مع حساب وتحديد نسبة هذا التغير، وذلك على أساس إتخاذ الفترة السابقة كفترة أساس Base Period، عادة، وذلك كله أملا في الحصول على معلومات إضافية من القوائم المالية،²

يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة في القوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية، حيث أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار سنتين ماليتين متتاليتين أو أكثر، وكلما زادت عدد سنوات المقارنة كلما أصبحت الأرقام أكثر دلالة ويطلق على هذا التحليل بتحليل الإتجاهات. ويدعى بالتحليل المتحرك أو الديناميكي أو المتغير، ويهتم هذا التحليل بدراسة كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي. وأهدافه

يعد التحليل المالي أحد أشكال إدارة الأنشطة الجارية في الوحدات الإقتصادية، إذ يهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل ويوضح العلاقة بين عناصر هذه القوائم سواء من داخل العناصر أو من خارجها لبيان التغيرات الحاصلة على أنشطة المشروع والعناصر المكونة له خلال فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة، وتزداد أهميته كونه يساعد في ترشيد القرارات سواء تلك المتعلقة بالأداء أو تصحيح الأخطاء أو إختيار فرص الإستثمار المثلى.

¹ الشماخ خليل، خالد امين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، إتحاد المصارف العربية، 1990، ص19.
² ليستراي هيتجر، سيرج ماتولتس، ترجمة أحمد حامد حجاج، المحاسبة الإدارية، دار المريخ، السعودية، ص 671.

التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستخدم كأساس في إتخاذ القرارات بغرض رسم أفضل السياسات و تهيئة المعلومات النافعة والموضوعية والملائمة التي تثير الطريق لإتخاذ قرارات رشيدة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المنظمة ومعالجة بعض الممارسات الخاطئة.

أولاً- أهمية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي في المؤسسة لرسم الطريق الكفيل بتحديد كيفية إدارة مواردها وأحد المواضيع الهامة التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة كما يساعد التحليل المالي في توضيح أسباب النجاح أو الفشل وذلك بإستعمال نماذج التنبؤ والتي تساعد على إتخاذ القرارات المناسبة، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في الآتي:

- ✓ يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- ✓ تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الإئتمانية المختلفة.
- ✓ يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء كانت في منشآت صناعية أو تجارية أو خدمية أو غيرها، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لإتخاذ القرارات الرشيدة.
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الإقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الإنحرافات المحتملة.
- ✓ يساعد في توقع مستقبل الوحدات الإقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لملافاة إشهار إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات و المنشآت المختلفة تقييماً شاملاً، يمكن من خلاله الحكم عليها، وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الإقتصادية أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه، أو غير ذلك.

- ✓ تحديد مدى كفاءة الإدارة من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى.¹
- ✓ يساعد المؤسسة في عملية التخطيط وإتخاذ القرارات.
- ✓ يساعد المؤسسة في توقع المستقبل للوحدات الإقتصادية.
- ✓ يساعد الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.
- ✓ يمكن الاستفادة منه في إتخاذ القرارات لأغراض الرقابة الداخلية.
- ✓ إعداد أراضية ملائمة لإتخاذ القرارات الملائمة.

هناك العديد من الأطراف التي تهتم بالوضع المالي للمؤسسة وتحرص على إستخدام التحليل المالي كأداة للوصول إلى قرارات سليمة بهذا الخصوص نذكر منها²:

1- المساهمون والمستثمرون المحتملون :ينصب إهتمامهم بشكل أساسي على دراسة القوائم المالية للمؤسسة بهدف تقييم العائد على الأموال المستثمرة والقيمة المضافة إلى جانب المخاطر التي ينطوي عليها الإستثمار في المؤسسة.

2- الدائنين (البنوك والموردون):يركز الدائنون عند دراستهم للقوائم المالية للمؤسسة على تحليل المركز المالي والإئتماني للمؤسسة، وذلك للتأكد من مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها نحوهم.

3-الجهات الحكومية :ومنها على الخصوص مصلحة الضرائب، حيث تهتم بقوائم الدخل للإطلاع على نتيجة النشاط في نهاية كل فترة لتحديد الضرائب المناسبة.

4- إدارة المؤسسة :يعد التحليل المالي الذي تقوم به إدارة المؤسسة بمثابة أداة، تمكنها من تقييم السياسات المالية السابقة فيما يتعلق بالإستثمار وإختيار بدائل التمويل المختلفة، الأمر الذي يمكنها من تشكيل مرتكزا أساسيا لوضع الخطط المالية المستقبلية بشكل سليم، كما أنه ونظرا لتزايد مسؤوليات الإدارة أمام أطراف عدة منها المساهمين، الدائنين... الخ، فإنها صارت تهتم بالتحليلات المالية والمؤشرات المختلفة للقيام بهذه المسؤوليات على الوجه الأكمل.

هذا ونظرا لأن لكل طرف من الأطراف التي تقوم بالتحليل المالي إهتمامات وإنشغالا تختلف عن إهتمامات وإنشغالا الأطراف الأخرى، فإنه غالبا ما يحدث بأن تكون للجهات المختلفة والقائمة

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، نادي خبراء المال، رام الله، 2008، ص3
² زياد رمضان محفوظ جودة، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، الأردن، 2006، 263.

بالتحليل المالي وجهات نظر مختلفة عن الوضع المالي للمؤسسة لدى قيامهم بعملية التحليل، بل أكثر من هذا فقد تكون وجهات نظرهم متناقضة.

ثانيا- أهداف التحليل المالي

إن الهدف من التحليل المالي هو تزويد الفئات المعنية بمعلومات وبيانات عن الوضع المالي للمؤسسات وتقييم أداؤها خلال فترة معينة من أجل المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة، والتحقق من مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف والتعرف على المؤشرات التي تبين ما إذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أم تحتاج إلى تعديل، ومن ثم المساعدة في عملية إتخاذ القرارات داخل المؤسسة وبشكل عام فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الغايات التالية:

- ✓ معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ معرفة مدى قدرة المؤسسة على الإقتراض وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- ✓ تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير.
- ✓ يساهم في عملية التخطيط والرقابة على الأداء.
- ✓ تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- ✓ الحكم على فعالية الهيكلة للمؤسسة من خلال فحص التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الموارد الدائمة وتغطية الأصول الدورية بواسطة الموارد الدورية.¹
- ✓ تقديم المعلومات الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند إتخاذ القرارات التي لها أثر مالي.
- ✓ الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- ✓ متابعة الخطة الإستثمارية الموضوعة.
- ✓ بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة، قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمؤسسة القائمة والجديدة.²
- ✓ تحقيق العوائد المناسبة على الإستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء، إلا أنها تتفاوت في الأهمية في الأنظمة الإقتصادية كالتخطيط المركزي يركز بدرجة أكبر على الوفورات الخارجية من

¹ شريحة خميسي، التسيير والمالية، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 47، 48.

² الشمبري خالد توفيق، التحليل المالي والإقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر، 2010، ص 55.

منافع وتكاليف على الإقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوبة توسعتها أو المشاريع الجديدة.

✓ تعظيم ثروة المؤسسة بالنسبة لمالكها وتحقيق جملة من الأهداف المالية.

المطلب الثالث: مقومات ومنهجية التحليل المالي

لنجاح عملية التحليل المالي في الوصول إلى مؤشرات مالية واقعية تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة من جوانبها المتعددة يجب أن تتوفر عدة متطلبات أو شروط أساسية لا بد من إحترامها ومراعاتها، وأن يبرز المحلل المالي الحقائق التي يستند إليها قبل تفسيرها ويجب أن يكون المحلل المالي على دراية بظروف المشروع الداخلي والخارجي قبل قيامه بعملية تحليل بيانات المشروع.

أولاً - مقومات التحليل المالي:

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ومن أبرزها:

- ✓ تحديد أهداف التحليل المالي.
- ✓ أن تتمتع مصادر المعلومات التي يأخذ منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من الموثوقية.¹
- ✓ أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها والبيئة العامة.
- ✓ أن يكون المحلل المالي مؤهلاً تأهيلاً علمياً وعملياً مناسباً، وأن يكون قادراً على إستخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي توصل إليها لإستقراء المستقبل.
- ✓ يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تتناسب مع الأهداف وتتسم بالموضعية والملائمة.
- ✓ توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية، أي أن نتائج العملية التحليلية ومقدار دقتها تتوقف على دقة البيانات التي إعتد عليها المحلل، إذ أن مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات التي تصاغ من خلال إيجاد العلاقات المتداخلة بين البيانات التي يتم الإستناد عليها تعتمد بالدرجة الأولى على صحة البيانات التي إعتبرت المادة الأولية

¹ بحري على، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الإقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 35، ص 350.

✓ أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحمور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي, ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذي القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.¹

ثانياً: منهجية التحليل المالي

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عملية التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة الذي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بالخطوات التالية:

1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي:

إن تحديد الهدف في التحليل المالي لا يكون إلا بوجود مشكلة ما لدى المؤسسة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني و الغاية من تحديد الهدف هو توفير الجهد وتجنب العمل الزائد والتكاليف غير اللازمة فمثلاً إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك معرفة القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

2- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية:

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل.

3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل لبلوغ أهدافه:

يمكن الحصول على المعلومات التي يحتاجها المحلل المالي من القوائم المالية للشركة سواء المنشور منها أو الغير منشور, كما يمكن الحصول على المعلومات من التقارير كتقارير مجلس الإدارة, وتقارير مراقب الحسابات...

¹ مطر محمد, إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2008, ص5.

4- إختيار الأسلوب والأداة المناسبة لحل المشكلة:

ومن أساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

5- تحديد درجة الإنحراف عن المعيار المستخدم في القياس:

يتوجب على المحلل المالي معرفة مدى إنحراف النتائج عن المعيار المستخدم، حتى تحقق الإدارة نتائج أفضل.

6- دراسة وتحليل أسباب الانحراف:

تعد من أهم المراحل الخاصة بالتحليل وهي تتطلب معرفة وفهم كبير لنتائج التحليل بشكل دقيق وبدون تحيز لعلاقات ومعاني الأرقام.

7- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل:

وتأتي في المرحلة الأخيرة في عملية التحليل المالي ووضع التوصيات والنتائج إستنادا لما توصل إليه المحلل حول النشاط المالي للشركة.

المطلب الرابع: إستعمالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

إن الغرض من التحليل المالي إستخراج المعلومات من القوائم المالية ومن ثم تقييم الأداء المالي للمنشأة، كما أن التحليل المالي يتيح إمكانية إصدار الأحكام على صحة القوائم المالية وإظهار نقاط القوة والضعف للمؤسسة، ويكون عوناً في ترشيد القرارات ذات العلاقة بالمؤسسة.

إن التحليل المالي يثير إهتمام العديد من الأطراف والتي تهتم ببيانات المشروع حسب ضرورة ومستوى الحاجة إليها بحيث يسعى كل طرف للحصول على إجابة على مجموعة من التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها.

أولاً: إستعمالات التحليل المالي.

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات وإتخاذ القرارات الخاصة ويمكن إستعمال التحليل المالي في الأغراض التالية:

1. التحليل الإئتماني (CREDIT ANALYSIS):

يقوم بهذا التحليل المقرضون وذلك من أجل معرفة الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد.

2. التحليل الإستثماري (INVESTMENT ANALYSIS):

يقوم بهذا التحليل المستثمرون, من أفراد وشركات حيث يهتم هذا النوع بعملية تقييم الأسهم والسندات وتقييم المؤسسات والكفاءة الإدارية والإستثمارات في مختلف الميادين.

3. تحليل الإندماج والشراء (MERGER & ACQUISITION ANALYSIS):

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الإندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الإندماج في المستقبل.

4. التخطيط (PLANNING):

يعد التحليل المالي عملية سابقة للتخطيط المالي ومرافقا له, لأنه بناء على نتائج مؤشرات الأداء الحالية يمكن تقدير الأداء المستقبلي المتوقع, وتم ذلك بإستعمال أدوات التخطيط المالي من موازنات تقديرية, والقوائم المالية التقديرية, وتحليل التعادل, وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالإسترشاد بالأداء السابق لها.¹

5. تحليل تقييم الأداء (PERFORMANCE ANALYSIS):

يقوم هذا النوع من التحليل بتقييم المؤسسات من عدة زوايا كتقييم الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة و الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على الإئتمان.

¹ تبة سومية, دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة, المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي,

ثانياً: الأطراف التي تستفيد من التحليل المالي.

هناك العديد من الأطراف التي تستفيد من نتائج التحليل المالي وخاصة تلك الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع الوحدة الاقتصادية المعنية، ومن أهم هذه الجهات:

1. الأطراف الداخلية: ونذكر منها:

✓ إدارة المؤسسة:

يظهر التحليل المالي كفاءة الإدارة في أداء وظائفها المتمثلة في التخطيط، الرقابة وإتخاذ القرارات وقدرتها في تعظيم قيمة حق الملكية للمساهمين وكسب ثقة أصحاب المصلحة.

✓ العاملون في المؤسسة:

إن معرفة العمال على الوضعية المالية للمنشأة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها له أثر كبير في إرتباط العمال ومساهمتهم في تحقيق أهداف المشروع مما يعزز من إستمرارية المنشأة ونموها.

✓ المساهمون:

يهتم المستثمرون عادة بالنسب المالية التي تقيس كفاءة أداء المشروع وربحيته ونسب المديونية والعائد على الإستثمار ومقدار ربحية السهم الواحد وسعر السهم في السوق.¹

2. الأطراف الخارجية: وهم:

✓ الدائنون:

الدائنين هم المقرضين إلى المشروع أو الأشخاص سواء الذين منحوا قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، فهم مهتمون بمعرفة المركز المالي للمؤسسة أو درجة اليسر المالي، والتعرف على سيولة المنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في وقت إستحقاقها.

✓ الموردون:

يهم المورد التأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه وإستقرار أوضاعهم الماليه ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات

¹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، ط1، 2007، ص 67.

المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل مع أي من هؤلاء المتعاملين أو يخفض هذا التعامل أو يلغيه وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفه دورية.

✓ العملاء:

يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق إستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الإئتمان لما تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات بإستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الإئتمان¹.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

يعتمد النجاح الحقيقي للمنشآت على مدى قدرتها على تحقيق أهدافها وضمان إستمراريتها في بيئة تسودها المنافسة الشرسة والتطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والإتصال والعمولة المالية، حيث يعتبر تقييم الأداء المالي أحد أهم التقنيات التي تسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات وإستخراج الإنحرافات بمقارنة الإداء الفعلي مع الأهداف المسطرة، والبحث عن أسبابها بغية إتخاذ الإجراءات التصحيحية.

تكتسب عملية تقييم الأداء أهمية خاصة عند تطبيقها سواء في القطاع العام أو الخاص لكونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز على النشاط الخاص، حيث أن عملية تقييم الأداء كأحد المقومات الرئيسية لعملية الرقابة، تستند على مقارنة الأداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة الشركة، وكذلك الأداء الكلي لها.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وكيفية تقييمه

إستأثر موضوع تقييم الأداء بإهتمام واسع من لدن الكتاب والباحثين في مجالات الدراسة العلمية الإدارية والإقتصادية و المحاسبة والمالية والمصرفية لإرتباطه بجوانب مهمة من حياة المنظمات والمؤسسات والوحدات الإقتصادية على إختلاف أنواعها و على الرغم من تطابق النظرة العامة لعملية تقييم.

أولاً- مفهوم الأداء:

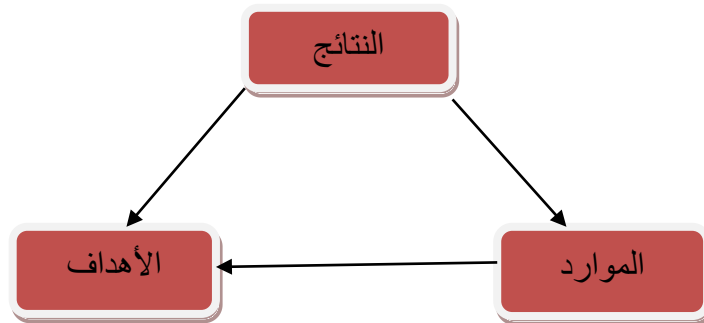
لقد تناولت الكثير من الدراسات مفهوم الأداء إلا أنه لم يتم التوصل إلى مفهوم شامل لمصطلح الأداء

¹ بن مهدي خالد، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية، (رسالة ماستر منشورة)، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2016، ص14.

- " هو قدرة المؤسسة على إستخدام مواردها وإنتاج مخرجات منسقة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها".
- " أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بها هذا المركز الأهداف التي قبلها. الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف".¹
- "تحويل المدخلات التنظيمية إلى مخرجات تتكون من سلع وخدمات بمواصفات فنية ومعدلات محددة".²
- "أداء مركز مسؤولية (ورشة, وحدة, مؤسسة...) ويعني الفعالية الإنتاجية, حيث يحقق هذا المركز الأهداف التي سبق وأن سطرها".³
- يعرف Lorino الأداء من خلال التعريفين الآتيين:⁴
- أ- لا يمكننا أن نتحدث عن الأداء المتميز في المؤسسة إلا إذا تمكنا من تحسين الثنائية: قيمة - التكلفة, بمعنى تحسين خلق الثروة. ولا يعني هذا بأن نعمل على رفع القيمة أو تخفيض التكاليف بمعزل عن بعضها.
- ب- لا يمكننا أن نتحدث عن أداء المؤسسة إلا إذا تمكنا من تحقيق الأهداف الإستراتيجية, وهو ما يعني أن المؤسسة الناجحة هي المؤسسة التي تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة و المعبر عنها بالنتائج المتوصل إليها مقارنة بمنافسيها في القطاع, أخذا بعين الإعتبار الموارد اللازمة لذلك (بمعنى أقل هدر للموارد).

الشكل رقم (1) :

عناصر الأداء



المصدر: ناصر دادي عدون وآخرون, مراقبة التسيير في المؤسسة, دار المحمدية العامة, الجزائر, 2010, ص 13.

1 عشي عادل, الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, (رسالة ماجستير منشورة), كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية, قسم التسيير, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2002, ص 14.

2 سحنون أمال, دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية, مجلة العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية, المجلد 14, العدد 01, 2021, ص 638.

3 دادي عدون ناصر, عبد الله قويدر الواحد, مرقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية, دار المحمدية, 2010, ص 12.

4 فلاق محمد, كرفاح محمد, علاقة ثقافة المؤسسة بإدارة الجودة الشاملة, مذكرة تخرج, تخصص إدارة الأعمال, المدرسة العليا للأساتذة, وهران, دار مصر العربية, 2001, ص 132.

ثانيا- تقييم الأداء:

قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأداء يجب معرفة مفهوم التقييم أولا ثم مفهوم تقييم الأداء:

التقييم:

"عملية إشراف ومراجعة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية سير الأعمال والتأكد من أن الموارد المتاحة داخل

المنظمة تستخدم وفقا للخطة الموضوعة"، أو "هو عملية المقارنة بين ما هو كائن بما يجب أن يكون، ووضع

حكم على الفرق الموجود بين ما يجب أن يكون وما هو كائن في أي ميدان كان".¹

وعرف موناهان التقييم بأنه "إصدار حكم لغرض ما، ويتضمن التقييم استخدام المعايير لتقييم مدى دقة وفاعلية

الأشياء".²

"يعرف التقييم على أنه النشاط الذي يهدف لقياس أو الحكم على قيمة المساهمة النسبية للعامل في المؤسسة".³

تقييم الأداء:

"هو مرحلة أو جزء من عملية المراقبة، باعتبارها تنصب على الإنجازات المحققة في المؤسسة وتمارس من

أجل الإجابة على ماذا تحقق مما يجب أن يتحقق؟ أما لماذا لم يتحقق الذي كان يجب أن يتحقق؟ فالإجابة عليه

هي مرحلة أخرى من مراحل الرقابة ولا يدخل في عملية إطار تقييم الأداء، أي أن هذه الأخيرة تتوقف عند مقارنة

النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم إصدار حكم بشأن أداء مؤسسة أما الرقابة فهي بالإضافة إلى عملية تقييم

الأداء في حد ذاتها تتضمن أيضا دراسة الانحرافات إن وجدت لتحديد أسبابها وكذا التدابير الواجب إتخاذها".⁴

"يعرف تقييم الأداء بأنه قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها، وذلك

بهدف قياس مدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة من أجل إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين

الأداء".⁵

¹ بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، (مذكرة ماجستير منشورة) كلية العموم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 55.

² المرجع نفسه، ص 56

³ Benoit Ndi zambo.L'Evaluation performance :Aspects conceptuels ;Séminairesur ;L'Evaluation de la performance le Développement de secteur public ; Banjul (Gambie) 26-30MOI2003 P2.

⁴ بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، (أطروحة دكتوراة منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 68.

⁵ زهواني رضا، دور وأهمية التكاليف البيئية في قياس وتقييم الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 6، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 46.

"أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في نشاط المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو لكثرة الديون ومشكل العسر النقدي، وبذلك تلزم إدارة المؤسسة للعمل لمعالجة الخلل".¹

يرى بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها "عملية لاحقة لعملية إتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والإقتصادي للمنظمة في تاريخ معين"².

"مجموعة من الإجراءات تقارن فيها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المسطرة لتوضيح مدى إنسجام تلك النتائج مع الأهداف لتقدير مستوى فعالية أداء النشاط، كما تقاس وتقارن فيه عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته، وتدرس أساليب تنفيذه للتأكد من أن أداء النشاط قد تم وفق ضوابط المشروعية، وبدرجة عالية من الكفاية المعبر عنها بتحقيق أفضل النتائج بأقل تكلفة ممكنة".

المطلب الثاني: أهمية وأهداف وركائز تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء المالي أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، وذلك عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة وترشيد إستخدام الموارد المتاحة، كما أن الأداء المالي الجيد أصبح شرطاً أساسياً لتأمين بقاء المؤسسة في البيئة التنافسية.

1- أهمية تقييم الأداء:

يمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:

- يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات لجهات الأخرى خارج المؤسسة.³

¹ بحري على، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية. مرجع سبق ذكره، ص 353.

² توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد، دار النهضة العربية، مصر، 1997، ص 3.

³ شباح حمزة، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية العموم الاقتصادية التجارية وعموم التدبير، قسم علوم التدبير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014، ص 64.

- يكشف تقييم الأداء عن مدى إسهام المصارف في عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال تحقيق أكبر العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على المجتمع والإقتصاد بالفائدة.
- يسهم تقييم الأداء المستوى المالي على وجه الخصوص في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل القرارات المتعلقة بالإستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر متحملة.¹
- تقييم الأداء يهدف إلى التحقق من الوصول إلى حجم مبيعات مريح ومستوى الإحتفاظ بالزبائن أو زيادتهم بوصفها مؤشرين للمنافسة والتأكد من الكفاءة التسويقية لشركة.
- يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الوحدة الإقتصادية المتمثلة بالإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد وغير ذلك لتحقيق الوفورات الإقتصادية، وتلافي الفقد والضياع الإقتصادي والإسراف المالي.²
- يؤدي تقييم الأداء إلى خلق مناخ الثقة والتعامل الأخلاقي عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقييم والنهوض بمستوى العاملين من خلال إستثمار طاقاتهم الكامنة، وتوظيف طموحاتهم بأساليب تؤهلهم للتقدم وتحديد تكاليف العمال الإنساني والمساعدة في تحديد سبل تطوير العاملين ودفعهم بإتجاه تطوير أنفسهم ، وتعزيز حالة الشعور بالمسؤولية.
- تساهم عملية تقييم الأداء في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل التكاليف مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي مما يعود بالفائدة على المجتمع بكافة أطيافه.³
- تظهر عملية تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيا ومكانيا.
- إكتشاف الإنحرافات لكل نشاط داخل الوحدة الإقتصادية ، مما يساعد في القيام بوظيفة الرقابة وإتخاذ الإجراء التصحيحي لمنع تكرارها، فضلا عن تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات.⁴

1 كراجة عبد الحلیم وآخرون، الأداء المالي والتحليل المالي (أسس. مفاهيم. تطبيقات)، ط2، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2006، ص26.
 2 مشعل جيز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص14.
 3 حفصي رشيد، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية العموم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص28.
 4 بلاسكة، صالح، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الإدارة الإستراتيجية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص7.

2- أهداف تقييم الأداء:

تأتي أهداف عملية التقييم من خلال أهميتها التي تأخذ في إحدى جوانبها هدفا نظريا يرتبط بالدراسات الاقتصادية والإدارية والرقابية عموما ، ويمكن القول بأن أبحاث ونظريات الإدارة و الإقتصاد تبقى غير مكتملة دون بحث في موضوع تقييم كفاءة الأداء بصورة أو بأخرى.

من ذلك يتبين أن لتقييم الأداء أهدافا كثيرة قد تقترب لهدف ما عن آخر نسبة لطبيعة العملية التقييمية ومستلزمات التنفيذ وطريقته ، كأن يكون : المشروع الخاضع للتقييم إنتاجيا أو خدميا ، ومع ذلك فإن الأهداف العامة تبقى مشتركة لمختلف أوجه الأنشطة التي تقاس كفاءتها، منها ما يلي:

- يتم التعرف على الوحدة الاقتصادية ابتداء من الأهداف لغرض التأكد من أن قياسها تم طبقا لتلك الأهداف.
- إكتشاف الإنحرافات ومعرفة أسبابها وإقتراح الإجراءات التصميمية منعا لتكرارها ويساعد ذلك بمختلف المستويات الإدارية على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء ، إذ يركز المدراء على الإنحرافات المكتشفة وفي نفس الوقت يتفرعون لمهامهم الأخرى.
- الرقابة على المدراء التنفيذيين أو مدراء الأقسام حينما تتبع الإدارة العليا نظاما لتقييم العاملين فهي تكرم المدراء التنفيذيين بمراقبة العاملين بصورة منتظمة وتقديم نتائج ذلك على شكل تقارير دورية مرفوعا لها.
- يقدم تقييم الأداء قاعدة بيانات ومعلومات حول أداء الوحدة الاقتصادية، تساعد على وضع السياسات وإعداد الدراسات والبحوث العلمية التي تعمل على تحسين الأداء ورفع كفاءته.¹
- العمل على تصحيح الموازنات التخطيطية ومسار مؤشراتها بالشكل الذي يوازن بين طموح الوحدة وحدود إمكانياتها حيث توفر عملية تقويم الأداء قاعدة معلوماتية وافية تساعد على رسم السياسات العملية بعيدا عن الميزاجية والتفديرات الشخصية.²
- الوقوف على مدى كفاءة إستخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة.³
- دراسة النشاط ككل من اجل معرفة مستوى تحقيقه لأهدافه.

¹ فهد نصر محمود، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء، عمان، 2009، ص 31.

² مجيد عبد جعفر الكرخي، مدخل إلى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية، دائرة الشؤون الثقافية العامة، العراق، 2001، ص 40.

³ سميحة سعاد، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، كلية العموم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 6.

- تحفيز العاملين على الإبداع لوجود تقييم موضوعي لجهودهم.

ركائز عملية تقييم الأداء: يمكن تلخيصها في الأركان الأساسية التالية:

- أ- وجود أهداف محددة مسبقاً (المعايير): سواء كانت خطة أو سياسة أو معيار أو نمط.
- ب- قياس الأداء الفعلي (المحقق): وذلك بالإستعانة بمؤشرات إتماداً على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات.
- ج- مقارنة الأداء المحقق بالمعايير: وذلك لتحديد الإنحرافات سواء كانت إيجابية أم سلبية، وتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء.
- د- إتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: وذلك بمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط

المطلب الثالث: مفهوم و أهمية وأهداف وركائز تقييم الأداء المالي:

تهدف عملية تقييم الأداء المالي لضمان تحقيق أعلى مستوى من الكفاية المالية والفاعلية للوحدة الإقتصادية، وتعبر الكفاية المالية عن تحقيق أقصى مستوى من الأرباح من خلال إستغلال أمثل للموارد المتاحة والتي على ضوءها يتم تحديد نسبة التوزيعات وحجم التوسع في إجمالي الأصول، كما تعبر الفاعلية المالية عن مدى ملاءمة الأهداف المختارة ومدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف من خلال قدرة الشركات في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي تواجهها، بهدف تحقيق أقصى مستوى من السيولة المعقولة لمواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل وتلبية متطلبات تشغيل الأصول الثابتة، الأمر الذي يتطلب من المعنيين بالتحليل المالي الإلتزام بقدر الإمكان.

1- مفهوم تقييم الأداء المالي:

يمثل تقييم الأداء المالي أحد مراحل العملية الرقابية ، التي تتحقق إتماداً على عدد من المقاييس، إلا أن هذه المقاييس متعددة، بحيث يمكن أن تقيس كل مجموعة منها وظيفة أو نشاط محددة وفقاً لتخصصها، وأن إستخدام مجموعة دون أخرى يؤدي إلى تقويم جانب من الأداء دون الجوانب الأخرى ، ومن ناحية ثانية فإن المقاييس التي تخص جانبا محددًا من الأداء متعددة مثال ذلك، إن الربحية تقاس بنسبة إجمالي الدخل ونسبة الدخل التشغيلي ونسبة العائد على الملكية والعائد على الإستثمار والسيولة تقاس بنسبة التداول ونسبة السيولة السريعة. ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنه عملية لاحقة لعملية إتخاذ القرارات ، الغرض منها فحص المركز المالي و الإقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين.

"تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية و المالية و المادية".¹

"هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء المعايير المحددة سلفا، ويمكن من خلاله الكشف عن جوانب نقاط القوة والضعف في الأنشطة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، كما يمكن من خلاله الوقوف على مستوى أداء المؤسسة بالمقارنة مع الأهداف المرجوة ومن ثم إتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة وجود إنحرافات عن الخطط، وبهذا فإن نتائج تقييم الأداء تشكل قاعدة معلوماتية لرسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرية غير الواقعية".²

"تقييم الأداء المالي هو الوسيلة التي يمكن من خلالها متابعة مدى تحقيق هذه الأهداف المالية. حيث يعرف بأنه إصدار حكم ذو قيمة حول إدارة موارد المؤسسة المادية والبشرية والمالية المتحدة، وقياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، وذلك بهدف الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي، وتقديم قاعدة بيانات معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة".³

"عملية الفحص الدقيق للأداء المالي المحقق من طرف المؤسسة الاقتصادية خلال سنة مالية واحدة أو عدة سنوات ومعرفة ما إذا تم تحقيق ما كان مرجوا ومخططا له في البداية، وهو عملية قياس وتشخيص وتقييم للوضع المالي أو الأداء المالي للمؤسسة، أي عملية إكتشاف الإنحرافات المتسببة في النتائج السلبية، ومحاولة معالجة هذه النتائج بطرق معينة وتجنب الإنحرافات مستقبلا، وأيضا إكتشاف نقاط القوة وتدعيمها وإكتشاف نقاط الضعف وتجنبها، كل هذا يبين لنا بأن عملية تقييم الأداء المالي هي عملية توجه الأداء المالي للمؤسسة إلى التحسين المستمر وإلى الأفضل دائما".

وتعريف عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأنها: "تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة، وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا".⁴

¹ دادن عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية،مجلة الباحث ،الجزائر ،العدد الرابع ، 2006 ،ص42
² السرطاوي عبد الفتاح، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 02، 2019، ص150.
³ المرجع نفسه، 151.
⁴ جمعة، فرحات السعيد،الأداء المالي لمنظمات الأعمال، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2000، ص38.

2- أهمية تقييم الأداء:

تتبع أهمية تقييم الأداء المالي للشركات من زوايا مختلفة إذ يمكن أن يستفاد منها مستخدمو البيانات المالية من لهم علاقة بالشركة ولديهم فيها مصالح مالية لتشخيص الجوانب الإيجابية والسلبية والإفادة من النتائج التي يوفرها الأداء المالي في إتخاذ القرارات المالية الرشيدة وتبرز أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب الآتية:

- ✓ يساعد تقييم الأداء المالي في إنتاج معلومات وتقديمها للمستفيدين أو للإدارة في مجالات التخطيط ، والرقابة ، وإتخاذ القرارات ولاسيما المتعلقة بتسعير المنتج التأميني.
- ✓ يساعد تقييم الأداء المالي إلى تحديد المركز الإستراتيجي للشركة من بين إطار البيئة التي تعمل ضمنها ، ومن ثم تحدد الآليات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الإستراتيجي لها.
- ✓ يعد تقييم الأداء المالي مقياساً لنجاح الشركة وتطويرها وديمومتها ، إذ تسعى الشركات الى مواصلة النشاط بغية تحقيق الاهداف.¹

3- أهداف تقييم الأداء المالي

تنطوي فكرة تقييم الأداء على مقارنة النتائج الفعلية بأهداف معينة سبق الإتفاق عليها ومحاولة التعرف على نواحي القوة أو الضعف من خلال تفسير الفروقات الملحوظة بين الناتج الفعلي والهدف المخطط، إذ تكشف الفروقات عن نواحي القوة في المنشأة لتشجيعها وتدعيمها أو نواحي الضعف ومن ثم العمل على تحسينها، يعد بمثابة إظهار واستخلاص جوانب قوة الشيء وضعفه أي تحديد الإيجابيات والسلبيات وذلك بمقارنة ما تهدف إليه الشركة مع ما حققت من نتائج فعلية.

تطبيق الأسس التالية:

- ✓ تحديد الأهداف التي تسعى إليها عملية التقييم.
- ✓ تحديد الخطط والوسائل اللازمة لبلوغ تلك الأهداف.
- ✓ تحديد معايير الأداء التي تعكس نتائج نشاط الوحدة الإقتصادية بشكل عام وعلى وجه التفصيل.
- ✓ تفعيل دور محاسبة المسؤولية وتحقيق مبدأ الموازنة بين السلطة والمسؤولية.

¹ Sharma, Meera , management of financial institutions Prentice – Hill, New Delhi, India ,2008,P11

وتقييم الأداء هي عملية شاملة ومستمرة لا تقتصر على نشاط دون آخر أو مرحلة دون أخرى، ومن بين أهداف عملية تقييم الأداء المالي مايلي:

- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها و المدرجة في خطتها الإنتاجية، و تحديد نسبة تحقيق المنجز من الأهداف المحددة مسبقا ، بما يضمن الفاعلية في تحقيق الأهداف وبيان درجة الكفاءة في إستغلال الموارد المتاحة.
- تحديد أسباب الإنحرافات بشكل مفصل وبيان نسبة الإنحرافات التي تعود إلى ضعف في الأداء أو الرقابة أو التخطيط وتوجيه نظر الإدارة إلى المواطن التي تظهر فيها الإنحرافات المهمة وذلك لمساعدة الإدارة على إتخاذ القرارات المناسبة لغرض معالجتها ومنع حدوثها.
- العمل على تحسين الأداء من خلال الوصول إلى الوسائل الكفيلة لغرض معالجة الإنحرافات وتجنب تكرارها، مع ضرورة الحرص على تطويرها وسبل علاجها في الحاضر والمستقبل.
- إستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات لتحقيق الهدف من عملية تقييم الأداء، بما يضمن تحسين وتقييم الأداء والوصول الى المعايير المثلى التي تعكس أداء أفضل لجميع الأنشطة في الوحدات الاقتصادية.
- تحديد مسؤولية كل فرع في الشركة وتشخيص نقاط الخلل والضعف في النشاط الذي تعمل ضمنه وذلك من خلال قياس إنتاجية كل فرع من الفروع الإنتاجية أو الخدمية التي تقوم بها وتحديد نقاط القوة والضعف ، الأمر الذي يخلق نوع من المنافسة في فروع الشركة ومن ثم رفع الكفاءة الإنتاجية للشركة ككل.¹

4- ركائز تقييم الأداء المالي: هناك ركائز عدة أساسية يستند عليها نظام تقييم الأداء المالي في

المصارف أو المؤسسات الاقتصادية منها:

1 التحديد الدقيق لأهداف البنوك التجارية وفي مختلف المجالات: إذ يتطلب عملية تقييم الأداء المالي

تحديدا واضحا ودقيقا للأهداف التي يسعى البنك التجاري لتحقيقها، ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد والأهداف البعيدة الأمد، وأهداف

¹ نضال رؤوف أحمد, رسل محمد عبد الوهاب, البيانات المالية وأثرها وأثرها في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية – شركة عامة, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد60, بغداد, 2020, ص 449..

رئيسية وأخرى فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك¹.

2 وضع الخطط التفصيلية في كل مجالات مع مراعاة التنسيق بينهما: بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لا بد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشرا لتحقيق الأهداف بالشكل والصيغة والمدد المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطط تحديدا للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علميا وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة، مع مراعاة أن تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع الأهداف المحددة، بالإضافة إلى مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها عندما تستدعي الضرورة لذلك.

3 التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية: وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديدا لمراكز المسؤولية، ويقصد بالمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة في إتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها، فمثلا هو معروف إن البنك التجاري يمارس العديد من الفعاليات والأنشطة، وتبعاً لذلك يوجد هناك عدد من مراكز المسؤولية لها فعالية أو نشاط في البنك، لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية والفنية وبصورة واضحة من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة وكذلك تشخيص الإنحرافات والمساهمة في وضع حلول الناجحة للتغلب عليها أو لتقليل من أثارها السلبية.

4 الإختيار السليم لمؤشرات التقييم الأداء المالي: إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديد وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد إختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها.

5 إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره: بما يكفل ويساهم في إتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

¹ جمعة، فرحات السعيد، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، مرجع سابق. ص40.

المطلب الرابع: مصادر معلومات وخطوات عملية تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء، ويشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية والموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، عامة وقطاعية وأخرى خاصة بالمؤسسة.

أولاً: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء: يوجد عدة مصادر للمعلومات في عملية تقييم الأداء منها مايلي:

1- المصادر الخارجية:

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

1-1- المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للإقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب إهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الإقتصادي... إلخ، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

1-2- المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: تقارير المنظمات الإقتصادية والدولية، النشرات الإقتصادية، المجالات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية والإقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها وإستخراج نسب قطاعية بناء عليها يتم إجراء المقارنة.

2- المصادر الداخلية:

تمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق.

2-1- الميزانية: هي صورة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين تظهر ماتملكه المؤسسة من الأصول وما عليها من الديون.

تعتبر أهم وثيقة مالية، يتم التصنيف فيها حسب المصدر و الغاية، حيث يفترض تقديم الميزانية حسب مفهوم دورة الإستغلال بالتمييز بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.¹

2-2- حساب النتائج: قائمة تظهر الأعباء والمنتجات المنجزة خلال الفترة المحاسبية الواحدة.

بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).²

هو عبارة عن وثيقة تلخيصية لأعباء وإيرادات الدورة مع مقارنتها بالدورة السابقة، حيث يسمح بإظهار النتيجة المحاسبية الصافية للدورة بالإضافة إلى عدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الخام للإستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة غير العادية).³

2-3- جدول تدفقات الخزينة: يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه تلك الكشوفات المعنية ببيان الفرق بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج من عمليات الإستغلال والإستثمار والتمويل خلال فترة زمنية محددة، ويتم إعداده بالطريقة المباشرة وغير المباشرة.⁴

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها. ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.⁵

¹ معتصم دحو , أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS بالجزائر, بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الى الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية, البلدة, 13 - 15 / اكتوبر /2009, ص5.

² أوسرير منور, مجبر محمد, دراسة لتفصيلية لعناصر حساب النتائج (Le compte de resultat) , بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الى الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية, البلدة, 13 - 15 / اكتوبر /2009, ص1.

³ عيسى سماعيل, جباية ومحاسبة المؤسسة تقنيات جباية ومحاسبية, متيعة للطباعة, الجزائر, 2021, ص274.

⁴ مهري عبد المالك, قياس مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم الأداء المالي وإتخاذ القرارات في مؤسسات قطاع المحروقات الجزائري, مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة, 2017, ص 180.

⁵ نصر الدين بن نذير, عمار بوشناف, جدول تدفقات الخزينة, بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الى الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية, البلدة, 13 - 15 / اكتوبر /2009, ص2.

2-4- جدول تغيرات الأموال الخاصة: هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة.

2-5- الملاحق: هي وثيقة تحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة. ويسمح بإجراء مقارنة بالدورة السابقة الغائبة في الميزانية والضرورية في عملية التحليل المالي.

يتضمن توضيحات ومعلومات تساعد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، حيث أنها وضعت بطريقة منظمة تستعمل إحالات إلى المعلومة الواردة في الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول رؤوس الأموال الخاصة.¹

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي:

للقيام بعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة من أجل تحديد الإنحرافات وتجنبها مستقبلا وكيفية تصحيحها إن وجدت يجب إتباع الخطوات التالية:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل وإعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- إحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل: نسب الربحية والسيولة والنشاط وتتم بإعداد وإختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الإنحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجمعها في ما يلي:²

1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة خلال فترة معينة.

¹ لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، متبجة للطباعة، الجزائر، 2011، ص11.
² عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد5، العدد2، 2018، ص 282، 283.

2-تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والإعتمادية في هذه البيانات.

3-إجراء عملية التقييم: بإستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه المنشأة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للمنشأة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الإعتماد عليه.

4-إتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط المنشأة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة والإنحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وحددت أسبابها ووضع الخطط لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات: متابعة العمليات التصحيحية للإنحرافات.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي بإستخدام نسب ومؤشرات التوازن المالي

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والإقتصادية والأبحاث الميدانية ، فهي النواة الرئيسية للنشاط الإقتصادي حيث أنها تحتوي على عدة وظائف منها وظيفة التصنيع ، البيع الموارد البشرية ، فمن أهم تلك الوظائف الوظيفية المالية، حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز الصعاب والعقبات المالية ، من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي وضمان الحد الأدنى من الربحية والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة ومن بين وظائف الوظيفة المالية التحليل المالي، فالمحلل المالي يقوم بتحليل القوائم المالية بهدف التخطيط وإتخاذ القرارات ومقارنتها مع ما هو مخطط.

يتطلب النجاح في إدارة أي منشأة التفهم الكامل للعلاقات التبادلية بين مجالات الإستثمار، والعمليات، والتمويل، وتحليل أثر قرارات الإدارة على هذه المجالات، ويعد التحليل المالي نظاما لتشغيل المعلومات والبيانات المتاحة عن المنشأة للتوصل إلى معلومات عن الوضع المالي للمنشأة. وتعد النسب والمؤشرات المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي تهتم بدراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بما يساعد مستخدمي القوائم في ترشيد قراراتهم المرتبطة بالمنشأة محل الدراسة والتحليل. ويقصد بالنسبة أو المؤشر علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل بسط النسبة والآخر يمثل المقام ، بحيث تعكس تلك العلاقة جانبا من الأداء العملي لكل منهما، وتكون العلاقة السببية هي المحور الأساسي في تحديد تلك المؤشرات.

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية إنطلاقاً من الميزانية المحاسبية:

إن الميزانية بشكلها المحاسبي حسب المخطط الوطني للمحاسبة تستجيب لأهداف محاسبية كتحديد النتائج, وقانونية وهي تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها, وإقتصادية وهي تحديد الإعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من ورائها, وعناصر الخصوم تساعد عملية تخطيط المؤسسة وتحديد ديونها, ولكنها لا تستجيب إلى أهداف مالية بحتة, ولذا فلنكي نستطيع إستعمالها وبفائدة كاملة يجب أن نحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية وذلك بعملية الترتيب بصفة جيدة حسب المبدأين: درجة السيولة ودرجة الإستحقاق مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين.

أولاً: تعريف الميزانية المحاسبية والميزانية المالية:

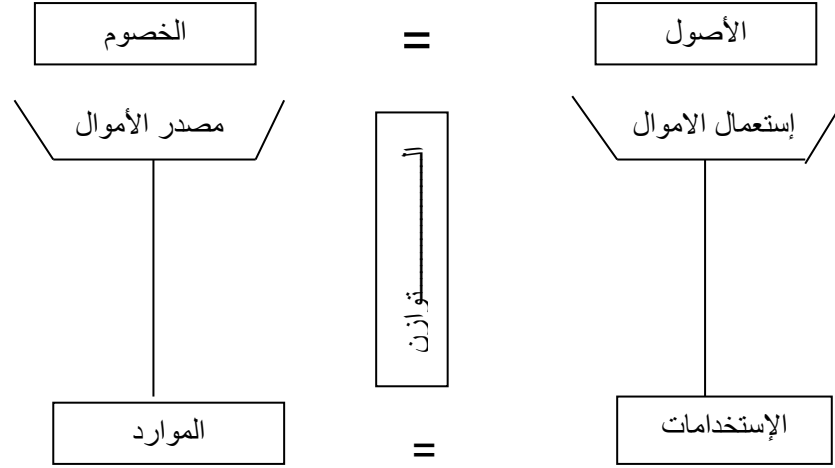
1- تعريف الميزانية المحاسبية:

تعتبر الميزانية المحاسبية كصورة تترجم الحالة الذميمة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة, كما تعمل على تبيان جرد الإستخدامات بكل أنواعها (الحقيقية المالة والنقدية) التي بحوزة المؤسسة وكذا الموارد التي سمحت بتمويلها.

تؤدي هذه القاعدة إلى إحداث المساواة الأولية للميزانية العامة, توازن بين الموارد (الخصوم) و الإستخدامات (الأصول). الشكل الموالي يوضح توازن الميزانية العامة للمؤسسة:

شكل (2):

الرسم الأولي للميزانية



المصدر: خميسي شبيحة، التسيير والمالية، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 52.

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم . وتبرز بصورة منفصلة على الأقل

الفصول الآتية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول :¹

في الأصول :

*التثبيات المعنوية

*التثبيات العينية

*الإهتلاكات

*المساهمات

*الأصول المالية

*المخزونات

*أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)

*الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)

¹ المادة رقم 1.220، من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحددة لقواعد التقييم و المحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات العدد 19 من الجريدة الرسمية، المؤرخ في 25 مارس 2009، ص 23.

*خزينة الأصول الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

في الخصوم:

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإفقال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) أو الاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.

*الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة

*الموردون والدائنون الآخرون

*خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)

*المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقاً)

*خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية

في حالة الميزانية المدمجة:

*المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة

*الفوائد ذات أقلية.

2- تعريف الميزانية والميزانية المالية

2-1- تعريف الميزانية:

هي القائمة التي تظهر أصول وخصوم المؤسسة في لحظة معينة، بتعبير آخر هي قائمة مالية تظهر الذمة المالية للمؤسسة (مالها وما عليها) في تاريخ معين، ويرى **شرودر وكلارك وكاثي** بأن "الميزانية يجب أن تفصح عن ثروة المؤسسة في نقطة معينة من الزمن حيث عرفوا الثروة هنا بأنها القيمة الحالية لجميع الموارد (الأصول) مطروحا منها القيمة الحالية للمطلوبات (الخصوم)".¹

2-2- تعريف الميزانية المالية:

هي كشف يظهر لإدارة المنشأة أو الشركة ما تملكه من موارد (أصول) وما عليها من إلتزامات (خصوم) خلال فترة زمنية محددة، ويراعي فيه ترتيب عناصر الأصول وفق درجة السيولة، وترتيب عناصر الخصوم وفق درجة

¹ بومدين يوسف، فاتح ساحل، تسيير التسيير المالي للمؤسسة، ط1، دار بلقيس، الجزائر، 2016، ص8.

الإستحقاق مضافا لها قيمة حقوق المليكة, على أن تحقق حسابات الأصول والخصوم و حقوق الملكية توازنا في قيمتها, ويظهر هذا التوازن وفقا للمعاداة الآتية:¹

$$\text{إجمالي الأصول} = \text{مجموع الخصوم المستحقة} + \text{حقوق الملكية}$$

ثانيا: التحويل من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

بعد إجراء التعديلات على الميزانية المحاسبية تبعا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وكذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق يتم إعداد الميزانية المالية بنوعها المفصلة والمختصرة.

1- إعادة تصنيف عناصر الأصول:

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول المبدأين الأساسيين: مبدأ السيولة ومبدأ السنة كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة والعناصر التي تتحرك خلال سنة أو دورة لإستغلالية, وهذا بهدف وضع مقارنة بينها وبين الخصوم لأكثر من سنة وحسب هذا التقييم فإن الأصول تحول إلى قسمين أساسيين: الأول: وهو بأعلى الميزانية يمثل مجموع العناصر التي تستعملها المؤسسة أو تبقى تحت تصرف المؤسسة لمدة تزيد عن السنة.

أما القسم الثاني وهو أسفل الميزانية فيضم باقي عناصر الأصول والتي تستعمل في دورة وحيدة.

مفهوم الأصول : هي المنافع الإقتصادية المحتملة التي تتحكم فيها منشأة معينة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة ويجب أن تتوفر الخصائص التالية حتى يوصف البند بأنه أصل وهي:

- يجب أن يوفر الأصل منفعة إقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.
- أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل ، وتمنع أو تقيّد فرصة حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع.
- أن يكون الحدث الذي وفر للمنشأة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلا.

¹ سعدي يحيى, التحليل المالي المعمق, محاضرات موجهة لطبة السنة أولى ماستر, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, ص8.

عرف Bernard الأصول هي موارد خاضعة لسيطرة المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، ويتوقع أن تتدفق منافعها الاقتصادية المستقبلية إلى المؤسسة.¹

هي عبارة عن منافع إقتصادية, (زيادة في خزينة المؤسسة أو أرباحها) مستقبلية محتملة يتم الحصول عليها من قبل المؤسسة كنتيجة لأحداث أو عمليات حدثت في الماضي.²

تتمثل الأصول في النافع الإقتصادية المتضمنة في الأصل في إمكانية المساهمة, بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات من النقدية وما في حكمها على المنشأة. ويمكن أن تكون تلك الإمكانية إنتاجية وجزء من النشاطات التشغيلية للمنشأة, كما يمكن أن تأخذ شكل القابلة للتحويل إلى نقدية أو ما في حكمها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية الخارجة, مثلما تؤدي طريقة تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.³

1.1- الأصول الثابتة: هي تلك الأصول التي يتم إقتنائها من قبل الوحدة الإقتصادية ليس بغرض إعادة البيع وتحويلها إلى نقدية خلال الفترة المحاسبية ولكن للمساعدة في العملية الإنتاجية لعدة فترات محاسبية. وقد عرفها معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز: "بأنها تلك الأصول التي تستخدم من قبل الوحدة الإقتصادية بقصد الحصول على إيراد وليس بقصد بيعها خلال دورة النشاط الواحدة".⁴

هي تلك الموجه للإستعمال المستمر لتغطية إحتياجات أنشطة المؤسسة كالأموال العينية أو المعنوية الثابتة, التي تم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو تلك الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال السنة.⁵

وهي تشمل قسمين أساسيين: الإستثمارات ثم قيم أخرى لأكثر من سنة وفي كلا الجزئين نجد ترتيب العناصر يخضع لدرجة السيولة المتزايدة حيث تكون القيم المعنوية والمادية ذات أطول مدة في قمة الميزانية, تليها الآلات والمعدات ثم القيم الثابتة الأخرى وهي تشمل:⁶

¹ عزة الأزهر, عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية, بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الى الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية, البلدة, 13 - 15 / أكتوبر / 2009, ص 5.

² بن ربيع حنيفة, وآخرون, الواضح في المحاسبة المالية فق المعايير الدولية (IAS / IFRS), ج1, ط2, منشورات كليك, الجزائر, 2015, ص 43.

³ حماد طارق عبد العال, موسوعة المعايير المحاسبية, الدار الجامعية للطباعة, مصر, 2008, 57.

⁴ عجيلة محمد بن مبروك, سعيداني محمد السعيد, محاسبة التثبيات وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري, النشر الجامعي الجديد, تلمسان, 2020, ص 61.

⁵ ديقور أحمد, صفوح صادق, المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي والمالي (SCF), النشر الجامعي الجديد, تلمسان, الجزائر, 2017, ص 17.

⁶ دادي عدون ناصر, تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي, ج1, دار المحمدية العامة, الجزائر, 1988, ص 29, 30.

مخزون العمل: وهو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الإستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق في الأسعار والكميات الخاصة.

سندات المساهمة: وهي السندات التي يعتبر إمتلاكها الدائم مفيداً لنشاط المؤسسة لأنها تسمح لها بممارسة النفوذ أو السيطرة على المؤسسة التي أصدرت تلك السندات.

حسب طبيعة هذا العنصر الذي يعبر عن مساهمة المؤسسة في رأسمال مؤسسة أو مؤسسات أخرى, فإنه يبقى لدى الغير لمدة تزيد عن السنة (في الحالة العادية) كما يحقق للمؤسسة المقرضة أرباحاً, وبالتالي يعتبر إستثمار مالي تستعمله المؤسسة لمدة طويلة.

الكفالات المدفوعة: كذلك يعبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعينة وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات.

فهذين العنصرين يجب أن يضمن إلى القيم الثابتة إلا إذا كان هناك في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير هذا كإسترجاع جزء أو كل سندات المساهمة مثلاً في السنة المعينة.

2.1- الأصول المتداولة: يتم تجميع النقدية والإستثمارات قصيرة الأجل والمخزون وحسابات المدينين ضمن فئة واحدة تدعى الأصول المتداولة أو الجارية, التي تدعى بذلك لأنه يتوقع تحويلها إلى سيولة في بحر السنة¹.

"هي الأصول التي يتوقع أن تباع أو تستهلك خلال الدورة التشغيلية (المالية) العادية للشركة, وتكون عادة سنة"².

"هي عبارة عن النقدية والموارد الأخرى التي إلى حد معقول من المتوقع أن تتحول إلى نقدية أو تباع أو تستهلك في منشأة الأعمال خلال سنة واحدة من تاريخ الميزانية العمومية, أو خلال الدورة التشغيلية أيهما أطول."³

¹ أجبين برغام, ترجمة محمد فتوح وأخرون, الإدارة المالية: مفاهيم أساسية في تقييم الأدوات المالية, ج1, دار شعاع, حلب, سورية, 2010, ص186.

² نايل لوثنان, جون سمال, المحاسبة, التعليم العربي الدولي, ج1, الوحدة الثالثة, ص8.

³ دونالد كيبسو وأخرون, ترجمة مصطفى محمد جمعو أبو عمار, مبادئ المحاسبة, دار المريخ, السعودية, 2015, ص257.

"هي الموجودات التي تحصل عليها الوحدة بهدف بيعها أو إستبدالها وليس للإحتفاظ بها وتشمل النقد والموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال دورة العمل (الفترة الواقعة بين شراء المواد الأولية وبيع البضاعة الجاهزة)".¹

وترتب الأصول التي تستعملها المؤسسة كمايلي:

المخزون: يمثل المخزون أحد بنود الأصول المتداولة الهامة في المنشآت التجارية والصناعية, وتزداد أهمية المخزون في المنشآت التجارية والتي يمثل المخزون فيها الأصل الأهم على الإطلاق حيث يشكل في غالبية هذه المنشآت نسبة قد تصل إلى أكثر من 80 % من مجموع أصول المنشأة.

هو عبارة عن صنف أو أكثر من البضاعة أو المواد التي تتعامل بها الشركة, حيث تعيد بيعها أو إستخدامها في إنتاج سلع بقصد بيعها. ويأخذ المركز الأول من الأصول المتداولة نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة.

تعتبر المخزونات من بين أهم الحسابات داخل المؤسسة, كما تعتبر من الأصول المتداولة التي تحتفظ بها المؤسسة بغرض إعادة البيع أو إستخدامها في إنتاج سلع معدة للبيع.

الحقوق: وهي مجموع العناصر أو القيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير بحيث هي حق لها لدى الغير أو عندها وتنقسم إلى جزئين:

✓ **قيم غير جاهزة أو قيم قابلة للتحقيق:** وتشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير (أو مدينوها) من زبائن وسندات مساهمة وتسبيقات للغير والتي لا تتجاوز مدتها السنة بالترتيب التنازلي.

✓ **القيم الجاهزة:** هي أكثر الأصول المتداولة سيولة والجاهزة لتلبية متطلبات عمليات التشغيل الجارية, ويشمل جميع الأرصدة النقدية للمشروع سواء أكان هذا الرصيد في الخزنة أو في المصرف.

¹ مجيد الكرخي, تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية, ط1, دار المنهاج, الأردن, 2007, ص189.

2- إعادة تصنيف عناصر الخصوم

لترتيب الخصوم, بالإضافة إلى مبدأ الإستحقاقية نستعمل مبدأ السنوية بحيث نحصل على مجموعين أساسيين وهما: الأموال الدائمة وهي كل الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها, وهي تقابل مجموع القيم الثابتة في الأصول.

والمجموعة الثانية هي العناصر الباقية من الموارد والتي مدتها لا تتجاوز سنة واحدة.

مفهوم الخصوم: هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع إقتصادية ناشئة عن الإلتزامات الحالية للمنشأة المعنية بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ولكي يوصف البند بأنه إلتزام يجب توفر الشروط التالية:

- يتطلب الإلتزام أن تقوم المنشأة بتسوية الإلتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الإلتزام.
- وقوع الحدث الملزم للمنشأة.

وتنتج الإلتزامات عادة من معاملات تمكن المنشأة من الحصول على موارد وتنشأ الإلتزامات لأخرى من تحويلات غير تبادلية عن طريق الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين.

الخصوم هي الإلتزامات الراهنة للكيان الناجمة عن أحداث إقتصادية ماضية والتي يتمثل إنقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع إقتصادية, إذا فالخصوم تشمل الإلتزامات الحالية التي تقع على عاتق الكيان والناجمة عن الأحداث الإقتصادية الماضية والتي يتم الوفاء بها مقابل نقصان في الموارد التي من المنتظر أ تحقق للكيان منافع إقتصادية.¹

1.2- الأموال الدائمة: ترتب هذه المجموعة حسب مدة الإستحقاق, فنجد الجزء الأول: وهو مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة, وهي تمثل رأسمالها الخاص (جماعي أو شخصي) بالإضافة إلى الإحتياطات و النتائج قيد التخصيص والمؤونات غير المدفوعة بعد طرح نسبة الظريبة عليها.

¹ أحمد طرطار, عبد العالي منصر, تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF, ط2, دار جسر, 2018, 211.

أما الجزء الثاني: وهو مجموعة الديون الطويلة والمتوسطة المدى من سنة واحدة إلى أكثر بمختلف أنواعها, وحسابات الشركاء للمدى الطويل وديون الإستثمار... الخ

2.2 الديون قصيرة الأجل:

تمثل الإلتزامات المترتبة على الشركة والتي يجب عليها تأديتها للغير خلال فترة زمنية محددة لا تتجاوز السنة . وهي تشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسيقات, وجزء النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء وحسابات الشركاء ذات المدة القصيرة.

الجدول رقم (1):

الميزانية المالية: السنة المقفلة في ...

N-1 صافي	N صافي	N إهلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصول
					أصول غير جارية فارق بين الإقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح إمتيازها تثبيتات جاري إمتيازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير جارية
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة وإستخدامات ماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخة في 25 مارس 2009 ، تحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، العدد 19 ، ص 28.

الميزانية

السنة المالية المقفلة في

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			<p>رؤوس الاموال الخاصة</p> <p>رأس مال تم إصداره</p> <p>رأس مال غير مستعان به</p> <p>علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة(1)</p> <p>فوارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة(1)</p> <p>نتيجة صافية- (نتيجة صافية حصص المجمع(1))</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد</p> <p>حصة الشركة المدمجة (1)</p> <p>حصة ذوي الأقلية (1)</p>
			مجموع الأموال الخاصة
			<p>الخصوم غير الجارية</p> <p>قروض وديون مالية</p> <p>ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)</p> <p>ديون أخرى غير جارية</p> <p>مؤهونات ومنتجات ثابتة مسبقا</p>
			مجموع الخصوم غير الجارية
			<p>الخصوم الجارية</p> <p>موردو وحسابات ملحقة</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p>
			مجموع الخصوم الجارية
			المجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخة في 25 مارس 2009 ، تحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، العدد 19 ، ص 29.

الميزانية المالية المختصرة: هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ الإستحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التجانس بين عناصر كل مجموعة, وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل.

والجدول الموالم يبين الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (2):

الميزانية المالية المختصرة:

الأصول	الخصوم
<p>الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة)</p> <p>- الإستثمارات المعنوية والمادية والمالية.</p> <p>- عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة.</p> <p>الأصول الجارية (الأصول المتداولة)</p> <p>- المخزونات</p> <p>- الحقوق والذمم المدينة</p> <p>- خزينة الأصول (المتاحات)</p>	<p>الأموال الدائمة:</p> <p>- الأموال الخاصة.</p> <p>- الخصوم غير الجارية</p> <p>- القروض قصيرة الاجل:</p> <p>- حسابات المورد ملحقاته.</p> <p>- الاعتمادات البنكية الجارية.</p>
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر: عبد الرحمان بن سانية, أساسيات التحليل المالي, محاضرة موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم إقتصادية وطلبة الماجستير, جامعة غرداية, 2018, ص38

المطلب الثاني: تقييم الأداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المؤسسات، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة و ملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم, لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت. وهذه المؤشرات تكون ذات أهمية كبيرة لأصحاب المصالح في المصرف من بينهم المالكون والمودعون و المقرضون لما لهذه العملية من أهمية في إبراز الوضع المالي لهذه المصارف ومن ثم المساعدة في عملية إتخاذ القرارات.

بعد إعداد الميزانية المالية وهي تحويل وتصنيف وترتيب البيانات الواردة في الميزانية المحاسبية يتم حساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل والحزينة بهدف قياس التوازن المالي للمؤسسة.

1- رأس المال العامل (FRNG): يعرف رأس المال العامل على أنه فائض تمويل الأصول غير الجارية (الإستثمارات) بالأموال الدائمة، ويسمى هذا الفائض بهامش الأمان ويوجه لتمويل دورة إستغلال المؤسسة، أما إدارة رأس المال العامل فتهتم بإدارة الأصول المتداولة للمؤسسة والتمويل اللازم لدعم هذه الأصول المتداولة من المخزونات، الحقوق والمتاحات (القيم الجاهزة) الذي يعرف برأس المال العامل المعياري وتتضمن إدارة رأس المال العامل شقين أساسيين أولهما تحديد حجم الإستثمار المناسب في الأصول المتداولة والثاني تحديد مصادر التمويل المناسبة لهذه الأصول.¹

1.1- حساب رأس المال العامل (FRNG): يحسب رأس المال العامل بطريقتين هما:

أ- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

ب- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

1.1.1- دراسة رأس المال العامل:

سيتم دراسة حالات رأس المال العامل من أعلى الميزانية ومن أسفلها:

أ- من أعلى الميزانية: توجد ثلاثة حالات سيتم التطرق إليها وهي:

✓ **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية)، في هذه الحالة

إستطاعت المؤسسة تغطية جميع إستثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، حيث حققت فائض في الأموال

الدائمة بعد تغطية كامل الأصول غير الجارية، بمعنى المؤسسة حققت توازن مالي على المدى المتوسط والطويل.

✓ **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية)، في هذه الحالة

¹ خليفة أسيا، التحليل المالي المتقدم، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر محاسبة وتدقيق، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيزازة، ص26.

الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع إستثماراتها حيث يلبي جزء من إحتياجاتها فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية إضافية لتغطية الجزء في التمويل.

✓ **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول غير الجارية)، وفي هذه الحالة يحدث توافق تام في هيكل الموارد والإستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

ب - من أسفلى الميزانية: هناك ثلاثة حالات يمكن تناولها:

✓ **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب (الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية)، أي المؤسسة لها القدرة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل بإستخدام أصولها الجارية، مع بقاء فائض مالي يمكن للمؤسسة من تسيير نشاطها الإستغلالي بشكل عادي.

✓ **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب (الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية)، في هذه الحالة المؤسسة غير قادرة على الوفاء بجميع إلتزاماتها قصيرة الأجل بإستخدام الأصول الجارية.

✓ **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم (الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية)، في هذه الحالة المؤسسة حققت توازن مالي أدني، أي استطاعت تغطية كافة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية دون حدوث عجز أو فائض.

2.1.1- أنواع رأس المال العامل :

يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع هي:

✓ **رأس العامل العامل الإجمالي:** يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى التي هي عبارة عن إجمالي الأصول المتداولة، الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.¹

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي أصول الميزانية - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي أصول الميزانية - الأصول غير الجارية

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول الجارية

¹ شعيب شنوف، " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، ط1، دار زهران، الأردن، ص119.

✓ رأس المال العامل الصافي: و هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية و هو الأكثر إستعمالا في التحليل.¹

✓ رأس المال العامل الخاص (الذاتي): هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول الثابتة ، ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأموال الخاصة} - \text{الإستخدامات الثابتة} \end{aligned}$$

✓ رأس المال العامل الأجنبي: يمثل الجزء من الأموال الدائمة المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية، ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{الديون الطويلة والمتوسطة الأجل} + \text{الديون القصيرة الأجل} \\ \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{إجمالي الخصوم المستحقة} \end{aligned}$$

2 إحتياجات رأس المال العامل (BFR) Les Besoins en Fonds de Roulement

يمثل الإحتياج في رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الإستغلال، حيث أن منح آجال طويلة للعملاء، إضافة لمخزون ذو دوران بطيء، وضعف أداء التفاوض التجاري (قبول آجال قصيرة لتسديد الموردين)، يتولد عن كل ذلك إحتياج مالي للإستغلال، يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله².

ويمكن تعريف إحتياجات رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية و الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري و تظهر هذه من رأس المال الإحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الم وارد المالية قصيرة الأجل.

ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

¹ فاطمة ساجي، التحليل المالي، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ادارة مالية التأمينات البنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017، ص23.
² جيلج الصالح، التسيير المالي، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة مالية ومحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الفصل الثاني، ص2.

احتياجات رأس المال العامل = استخدامات الدورة - موارد الدورة

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - النقديات) - (الخصوم الجارية - المساهمات البنكية الجارية)

1.2- حالات احتياجات رأس المال العامل:

توجد ثلاثة حالات لرأس المال العامل يمكن تناولها كمايلي:

✓ **الحالة الأولى:** احتياجات رأس المال العامل موجبة (موارد الدورة أقل من احتياجات الدورة)، يعني أن المؤسسة لديها احتياجات لم تجد لها موارد مالية، لهذا عليها البحث عن موارد مالية حتى تتمكن من تغطية مختلف احتياجاتها الإستغلاية.

✓ **الحالة الثانية:** احتياجات رأس المال العامل سالبة (موارد الدورة أكبر من احتياجات الدورة)، هذا يعني أن المؤسسة لديها موارد مالية فائضة، عليها إستخدامها لتوسيع في نشاطها الإستغلاي.

✓ **الحالة الثالثة:** احتياجات رأس المال العامل معدومة (موارد الدورة تساوي احتياجات الدورة)، هذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الإستغلال دون بقاء فائض أو عجز في الإحتياجات.

3- **الخزينة الصافية Trésorerie Nette:** يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة إستغلاية، وهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة. من هذا نستنتج أنها الفرق بين الموارد المستغلة لتمويل نشاط المؤسسة والإحتياجات الناتجة عن إستغلال نشاطها. وتمثل الخزينة الفائض أو العجز بعد تمويل الإستثمارات (FRNG) وكذا إحتياجات التمويل المتعلقة بالنشاط (BFR)

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، وتشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي في تمويل إحتياجات دورة الإستغلال وغيرها ، وهو ما قصدنا به الإحتياج في رأس المال العامل، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الإحتياج تكون الخزينة على إثر ذلك موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، أما في حالة العكس فتكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.¹

ويمكن حسابها بطريقتين:

¹ بلعادي عمار، التحليل المالي، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة بجي مختار، عنابة، ص المحور الثاني، ص7.

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة الصافية = النقديات - المساهمات البنكية الجارية

1.3 حالات الخزينة الصافية:

تتمثل حالات الخزينة في الآتي:

✓ **الحالة الأولى:** الخزينة الصافية موجبة (رأس المال العامل أكبر من إحتياجات رأس المال العامل)، يعني

أن المؤسسة تمكنت من تغطية إحتياجاتها، بالإضافة على أنها قادرة على تسديد إلتزاماتها في الآجل المحدد.

✓ **الحالة الثانية:** الخزينة الصافية سالبة (رأس المال العامل أقل من إحتياجات رأس المال العامل) ، يعني أن

المؤسسة غير قادرة على تمويل إحتياجات دورة الإستغلال (عجز في التمويل)، بالإضافة على أنها غير قادرة على مواجهة إلتزاماتها في آجالها، لهذا على المؤسسة في هذه الحالة أن تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض التثبيتات التي لا تؤثر في عملية الانتاج أو تضغط على الزبائن من أجل استرجاع أموالها.

✓ **الحالة الثالثة:** الخزينة الصافية معدومة (رأس المال العامل يساوي إحتياجات رأس المال العامل)، يعني أن

المؤسسة تمكنت من الإستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وفق الإمكانيات المتاحة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

يعتبر أسلوب النسب المالية من أكثر الأدوات المالية إستخداما في التحليل المالي، والهدف من إستخدام النسب المالية هو التعرف على أعراض المشكلة، وبعد التعرف عليها يقع على عاتق المحلل المالي تحديد أسباب المشكلة وإقتراح الحلول، ولكي يتم التحليل المالي ناجحا لابد للمحلل المالي من التركيز على تلك النسب ذات العلاقة القوية بالأداء المالي للمنشأة، وإختيار النسب يعتمد على الهدف من التحليل المالي وعلى من هو المستفيد من التحليل.

أولا: تعريف النسب المالية:

علاقة بين بسط ومقام ، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية المالية أو قائمة الدخل ، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له ، وهذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب إعتماؤها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام . ومن جانب آخر فإن نتائج

كل نسبة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء.¹

هي " علاقة بين قيميتين ذات معنى على الهيكل أو الإستغلال، وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الإستغلال أو من الميزانية أو منهما معا".² (وقد تستعمل نسب أخرى بالكميات أو بالوحدات المادية). هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وبصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية (ديناميكية) أو خارجية (فضائية) بين عدة مؤسسات ويمكن ملاحظة أن:

✓ لا يكون للنسب أي معنى إذا لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة لفرع إقتصادي تنتمي إليه المؤسسة.

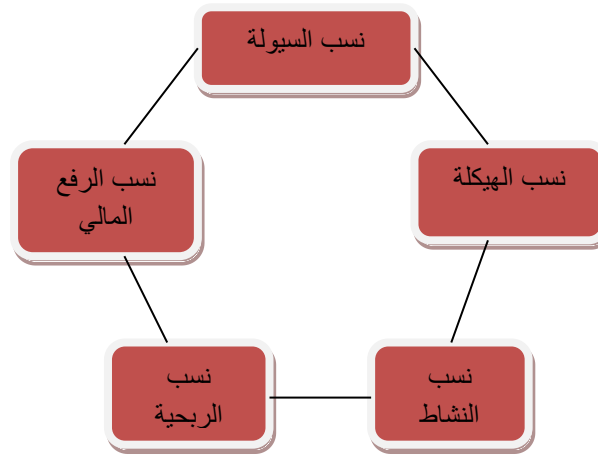
✓ تكون النسبة صعبة التفسير في حالة أخذها منفصلة عن النسب الأخرى لنفس المؤسسة.

✓ يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود إنحرافات كبيرة في القيمة النموذجية لها.

ثانيا: أهم النسب المالية:

يعد تحليل النسب نقطة بداية في إستخراج المعلومات التي يريدها المحلل المالي. ويمكن تصنيف النسب كمايلي:

الشكل رقم (3): النسب المالية:



المصدر: سعاد جغام، مسعودة بوقرة، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة إقتصادية، (رسالة ماستر منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

¹ زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الاداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007، ص 114.

² أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص 51.

1- نسب السيولة: يقصد بالسيولة Liquidity القدرة على تحويل أصل ما إلى سيولة نقدية بسرعة مناسبة وبسعر قريب من السعر الجاري له في السوق. أما الأصل السائل فهو الأصل القابل للتحويل إلى سيولة بالشرطين المذكورين.

يقصد بنسب السيولة Liquidity Ratios تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة، على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة). تعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمنشأة إئتمانا قصير الأجل. ويمكن إستخدام هذه النسب للحكم على قدرة المنشأة على تحمل المزيد من الديون أو إنفاق المزيد من النقدية لإستكشاف وسائل جديد للنمو من خلال الإبتكار أو الإستحواذ. وفي مايلي عرضاً لأهم هذه النسب وأكثرها شيوعاً:

1.1- نسبة السيولة العامة: هي النسبة بين إجمالي الأصول المتداولة و إجمالي الإلتزامات المتداولة. ورغم أن خارج القسمة يمثل الوحدات النقدية من الأصول المتداولة المتاحة لتغطية كل وحدة نقدية من الإلتزامات المتداولة، فإنه عادة ما يعبر عنها بعدد مرات التغطية ويطلق على هذه النسبة أحيانا نسبة رأس المال العامل، لأن رأس المال العامل هو الزيادة في الأصول المتداولة عن الإلتزامات المتداولة.¹

وتحسب كالتالي:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل.

-**النسبة : 1 <** معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها مواجهة الإلتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

-**النسبة : 1 >** المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

2.1- نسبة السيولة السريعة: تستعمل هذه النسبة لإختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة إلتزاماتها القصيرة الأجل دون الإضرار إلى تسهيل موجوداتها، وتعتبر هذه النسبة مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة من نسبة التداول لإقتصارها على الأصول الأكثر سيولة ، ولأنها تستثني

¹ دونالد كيسو، جيرري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، ط2، م2، دار المريخ، 1301.

المدفوعات مقدما والمخزون السلعي لأنه الأكثر تعرضا للإنخفاض في قيمته وأكثر احتياجا للوقت للتحويل على النقدية.

تستخدم نسبة التداول السريعة (السيولة السريعة) كبديل عن نسبة التداول (نسبة السيولة العامة), وذلك لأنها تستبعد بند المخزون من الأصول المتداولة بإعتبار أنه من الصعب تحويله إلى نقدية سائلة.

معناه أن المؤسسة في الأجل القصير قادرة على تغطية الديون القصية الأجل بحقوقها. أحسن وضعية لهذه النسبة عندما تكون محصورة في المجال $0.5 > \% < 0.3$, إذا كانت هذه النسبة خارج المجال من الجهة الكبرى فهذا معناه أن المؤسسة تتوفر على سيولة غير مستغلة، أما إذا كانت النسبة خارج المجال من الجهة الصغرى فهذا معناه أن المؤسسة لديها عجز في السيولة, و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (القيم القابلة للتحويل + القيم الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل

3.1- نسبة السيولة الحالية (الأنية): تعتبر هذه نسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق¹.

تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وحدودها بين 20% كحد أدنى و 30% كحد أقصى, إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال غير مستغلة كان من الممكن توظيفها في إستخدامات أخرى وتعطي أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون قصيرة الأجل وبقي فائض منها غير مستغلة. وتحسب كالتالي:

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

¹ GEORGE DEPPALLENS, J. P. JOBARD, "Gestion financière de l'entreprise", Edition Sirey, 1990, p 253.

2- نسب الهيكلية: هي عبارة عن مجموعة النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وكذلك لتقدير توازنها. أي هي تقدم صورة واضحة عن هيكلية الميزانية في المؤسسة في زمن معين، فهي تبين العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم.

تساعد نسب الهيكلية في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول أو نسبة أحد عناصر الموجودات الثابتة إلى مجموعة الأصول الثابتة. وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم، ويمكننا وضع هذه النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكلية التمويلي للمنشأة.¹

1.2- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسب إلى تغطية الإستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، ويتم حسابها

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كمايلي:

- **نسبة التمويل الدائم < 1** : يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الإستخدامات الثابتة وبقي فائض إستعمال في تمويل الأصول المتداولة وهو يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

- **نسبة التمويل الدائم > 1** : هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الغير جارية، أي أن رأس المال العامل الدائم سالب والحالة المالية سيئة كون الديون قصيرة الأجل تمول الأصول الثابتة وهي طريقة تمويل غير عقلانية.

- **نسبة التمويل الدائم = 1**: يعني هذا إنعدام رأس المال العامل الصافي وهذا في غير صالح المؤسسة ويقودنا الحديث عن الأسباب العامة لتكوين رأس المال العامل الدائم.

2.2- نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية بأموالها الخاصة،

وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- **نسبة التمويل الخاص > 1** : يعني أن المؤسسة تمول جزء من الأصول الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط1، مطبعة الطليعة، عمان، 2000، ص54.

3.2- نسبة الاستقلالية المالية : تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة إستقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قرارتها المالية، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

- **نسبة الاستقلالية المالية < 0.5 :** تعني أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من إعتماها على الديون وبالتالي هي مستقلة ماليا والعكس بالعكس والعكس صحيح

4.2- نسبة قابلية السداد : تسمى أيضا نسبة التمويل الخارجي، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي تقارن موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

-**نسبة قابلية السداد :** يجب أن تكون نسبة قابلية السداد تساوي على الأكثر 0.5 لكي تكون المؤسسة تتمتع بالقدرة على السداد والعكس بالعكس والعكس صحيح.

3- نسب النشاط: تهدف نسب النشاط إلى قياس مدى كفاءة الشركة في إدارة أصولها.

"هي تلك النسب التي تهدف إلى الحكم على الوحدة الإقتصادية من خلال مدى قدرتها على إستغلال موجوداتها المختلفة في ممارسة نشاطها الجاري الذي يتركز في عملية بيع السلع والخدمات (المبيعات). وبالتالي المساهمة في تحقيق أقصى الأرباح الممكنة من خلال ذلك, وبذلك يطلق على نسب النشاط إدارة الموجودات أيضا".

"هي النسب التي تقيس مدى فعالية المشروع في إستخدام الموارد المتوفرة لديه وتتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون ونسب الأصول الثابتة وغيرها". ومن بين هذه النسب مايلي :

1.3- نسبة دوران المخزون: هو من المؤشرات المهمة والتي يمكن من خلالها معرفة كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجاتها فكلما دار المخزون أكثر كلما حقق المشروع مبيعات أكثر ومن ثم سيحقق هامش ربح كبير.¹

¹ Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson, Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, 2003, P740.

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إيفاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق: يتم حساب معدل دوران المخزون وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزونات} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

يقيس معدل دوران المخزون معدل سرعة بيع المخزون. وبقسمة 365 يوم على معدل دوران المخزون ينتج متوسط عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون (أو متوسط عدد الأيام التي تكون مبيعاتها من المخزون الحالي بالشركة). وبصفة عامة فإن كلما زاد معدل دوران المخزون، كان أداء الشركة أفضل. ومع ذلك فإنه من الممكن أن تكون الشركة تتحمل تكاليف نفاذ المخزون عالية بسبب عدم وجود المخزون الكافي.

2.3 معدل دوران الزبائن : يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى نجاح وقدرة المنشأة على تحصيل ديونها في مواعيد الإستحقاق، لذا يتعين دائما تحليل رقم المدينين إلى ديون جيدة وديون مشكوك في تحصيلها (الديون التي مضى ميعاد إستحقاقها) وديون معدومة، ويحسب ذلك المعدل على أساس نسبة المبيعات الآجلة إلى متوسط المدينين (بما في ذلك أوراق القبض قصيرة الأجل) وكذلك رقم أوراق القبض المخصوص¹.

توضح لنا هذه النسبة السياسة الإقتراضية للمؤسسة وتبين مدة الإئتمان المفتوح للزبائن سواء بالأيام أو بالأشهر، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \text{مبيعات السنة} / \text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}$$

1.2.3- متوسط فترة التحصيل : تقيس تلك الفترة دوران المدينين - أي الوقت الذي تستغرقه دورة واحدة للمدينين، وتلك الدورة تبدأ عموما من تسجيل الديون وتحصيلها ثم تسجيل ديون أخرى جديدة، فذلك المتوسط يهدف إلى تحديد عدد الأيام التي تقع بين بيع البضاعة على الحساب وتحصيل قيمتها، وهو يعكس مدى إستفادة الغير من أموال المنشأة. ويستخدم ذلك المؤشر في قياس كفاءة الإدارة في منح الإئتمان - البيع بالأجل - فإذا ما زاد متوسط عمر المدينين عن السياسة العامة فإن ذلك يكون دليلا على تراخي عملية التحصيل والتباعد بين المبيعات الآجلة والتحصيل - وذلك ذات العلاقة بالتدفقات النقدية الوثيقة الصلة بالسيولة، فتلك الفترة الزمنية تعتبر مقياسا مقبولا لسيولة المدينين².

¹ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص363.
² أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للإستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية، 2000، ص 218.

ويتم استخراج متوسط فترة التحصيل كما يلي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الزبائن}$$

3.3- معدل دوران الموردين: ويقاس هذا المؤشر كفاءة وفاعلية المنشأة في إدارة الذمم الدائنة، حيث يظهر مؤشر عدد مرات دفع كامل رصيد الذمم الدائنة خلال العام، ويساعد هذا المؤشر في الكشف عن مدى قدرة المنشأة في الحصول على فترة إئتمان من الموردين عند عملية شراء البضاعة. وإنخفاض معدل دوران الذمم الدائنة يكون مؤشر إيجابي أو سلبي، حيث يعتبر إيجابي إذا كان ناتج عن قدرة المنشأة في الحصول على فترة إئتمان عالي من الموردين، في حين قد يعتبر سلبي إذا كان ناتجاً عن عدم قدرة المنشأة في تسديد إلتزاماتها في الوقت المحدد مما يكون له أثر سلبي في هذه الحالة على سمعة المنشأة.¹

يؤثر هذا الحساب على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين تشكل موارد هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتحسب كالتالي:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{مشتريات السنة} / \text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}$$

3.3.1- متوسط فترة الدفع: يقاس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، حيث كلما إرتفع معدل الدفع إعتبر هذا المؤشر إيجابياً، وبحسب كالتالي:

$$\text{متوسط فترة الدفع} / 360 = \text{معدل دوران الموردين.}$$

4- نسب الربحية: يستدل من هذه النسب على قدرة العميل على توليد الأرباح ومدى نجاح نشاطه في ظل الظروف الإقتصادية التي يمر بها، فهي تمثل المعيار الأول لنجاح المشروع، فكلما زادت النسبة كان دليلاً على نجاح الإدارة ومن ثم إعطاء الدافعية على منحه التسهيلات الإئتمانية، وهذه النسب يستخدمها المستثمرون سواء الحاليون أو المتوقعون من أجل تحديد مسار إستثماراتهم ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسبة مئوية ويسمى هذا الأسلوب بالتحليل الرأسي وإذا ما استخدمت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من سنة يكون أكثر

¹ منهاج محاسب إداري دولي معتمد، المحاسبة الإدارية والإدارة المالية، نشر عن طريق المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2012، ص20، 21.

فائدة بإعتار أن ذلك سوف يحدد إتجاهات هوامش الربح ونسب المصروفات وهذا يؤدي إلى معرفة أداء المشروع وربحيته وهل يسير صعوداً, أي أن المشروع يطور من أدائه أم لا¹.

تقيس هذه النسب قدرة الشركة على توليد الأرباح من نشاطاتها المختلفة من بيع وإستثمار في الأصول وعلى حقوق المالكين². وتشمل هذه النسب مايلي:

1.4- هامش الربح قبل وبعد الضريبة: هذه النسبة تكشف مقدار الأرباح من كل دينار واحد من المبيعات الصافية³.

هامش الربح قبل الضرائب = (الأرباح قبل الضرائب / صافي المبيعات) * 100

هامش الربح بعد الضرائب = (الأرباح بعد الضرائب / صافي المبيعات) * 100

2.4- معدل العائد على حقوق الملكية: يوضح هذا المعدل العائد الذي يحققه الملاك على إستثمار أموالهم بالشركة, وهو يعتبر من أهم نسب الربحية, حيث أنه بناء على هذا المعدل قد يقرر الملاك (المساهمون) الإستمرار في النشاط أو تحويل أموالهم في مجالات إستثمار أخرى تحقق عائداً مناسباً ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

معدل العائد على حقوق الملكية = (الأرباح الصافية / الأموال الخاصة) * 100

3.4- معدل العائد على الإستثمار: يهتم الملاك والإدارة بالتعرف على ربحية المنشأة من خلال إيجاد علاقة بين ما تحقق من ربح والمال المستثمر الذي نتج عن إستغلاله وتوظيفه ذلك الربح. ولذلك نجد أن معدل العائد على الإستثمار من أكثر المقاييس شيوعاً وإستخداماً في مجال قياس الربحية وتقييم الأداء ويقاس هذا المعدل نسبة الربح التي يحققها كل مستثمر في المنشأة. ويحسب كما يلي:

معدل العائد على الإستثمار = (الأرباح الصافية / مجموع الأصول) * 100

¹ فهد راشد مسعود الهاجر, أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الإتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت, (رسالة ماجستير منشور), قسم المحاسبة, كلية إدارة المال والأعمال, جامعة آل البيت, الأردن, 2016, ص38.

² خالد توفيق الشمري, التحليل المالي والإقتصادي, ط1, دار وائل, الأردن, 2010, ص107.

³ النعمي عدنان تايه, وآخرون, الإدارة المالية, ط1, دار المسيرة, 2007, ص102.

5- نسب توازن الهيكل التمويلي (الرفع المالي): المقصود بالرفع المالي أو المتاجرة بحقوق الملكية هو إدخال الديون إلى الهيكل المالي للمنشأة، أي تمويل جزء من الأصول عن طريق القروض أو الأسهم الممتازة التي تتقاضى عوائد ثابتة.¹

تساعد نسب الرفع المالي على تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين، من حيث درجة إعتماده على مصادر التمويل سواء كانت مصادرة داخلية أم مصادر خارجية، وتساعد هذه النسب على قياس قدرة المنشأة على الإستمرار فترات طويلة نسبياً. ونظام الرافعة المالية يعني أن الشركة تقترض أموالاً بمعدل فائدة أقل من المكاسب التي تستطيع تحقيقها بهذا المال المقترض.²

وهذه النسب من النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين، بالإضافة للإدارة حيث أن هذه النسب تظهر مدى مساهمة الديون - سواء ممثلة في الإلتزامات القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل - في تمويل أصول الشركة مقارنة بمساهمة الملاك، فعن طريق نسب الرفع المالي نستطيع معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية، وتستخدم هذه النسب من أجل إبراز العلاقة بين أموال المساهمين والأموال المقدمة من المقرضين ومدى التوازن بينهما، حيث يستدل من خلالها على مدى توافر الطاقة المالية (رأس المال)، ويعتبر إرتفاع هذه النسبة مؤشر خطر للشركة، ونسب الرفع المالي تستخدم لقياس الفاعلية المالية كقريئة على مدى المغالات في المتاجرة³، وذلك من خلال النسب التالية:

1.5- نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين: يقصد بمجموع الديون كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير، وتتمثل في القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل. وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين، وبالتالي تشير إلى نسبة الديون من رأس المال المستخدم لتمويل الأصول، وفي حال تحققت أرباح للشركة، وكان معدل العائد على الأصول أعلى من سعر الفائدة، فإن زيادة معدل الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق المساهمين. والعكس صحيح فإن زيادة الرفع المالي تؤدي إلى مضاعفة خسائر المستثمرين، إذا كان العائد أقل من سعر الفائدة على القروض، وفي هذه الحالة يلقي على عاتق الإدارة مسؤولية تحديد المزيج الأمثل للهيكل المالي لتجنب المخاطر المحتملة، مع ضرورة مراعاة القطاع الذي تعمل فيه الشركة. ويمكن حسابها كمايلي:

¹ الخلايلة محمود، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط2، دائرة المكتبة الوطنية، 1998، ص 153.

² الشيباني وليد بن محمد، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، ط1، دار العبيكان، 2014، ص 638.

³ Harrington, R. D., , **Corporate Financial Analysis, Decisions in Global Environment**, business one Irwin, Fourth edition ,2013,P193.

نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين = (مجموع الديون / مجموع حقوق المساهمين)*100

2.5- نسبة الإقتراض إلى حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية، ومؤشر الإرتفاع لهذه النسبة غير جيد ويبين عدم قدرت المؤسسة على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض والمستثمرين, ويتم حسابها على النحو التالي:

نسبة الإقتراض إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / إجمالي حقوق الملكية

3.5- نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة وبالتالي فإن هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب فإذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثابتة منخفضة فهذا يعتبر مؤشرا على إنخفاض مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة، أما إذا كانت النسبة مرتفعة فهذا يعني العكس وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة = حقوق الملكية / صافي الأصول الثابتة

4.5- عدد مرات تغطية الفوائد: وتسمى أيضا بعدد مرات تحقق الفائدة، وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة المؤسسة على دفع فوائد الديون بمعنى أنها تقيس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة ، مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد المؤسسة على دفع الفوائد خلال فترة إستحقاقها، وتحسب بالعلاقة التالية:

عدد مرات تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الضرائب / الفوائد

المبحث الرابع: حساب النتائج

إن تحليل حساب النتائج يعتبر أساسيا من أجل فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية، والنتيجة عموما عن الفرق بين الإيرادات والمصاريف والتي تعطي رؤية واضحة حول أسعار البيع، الكميات المباعة، الوضعية التنافسة للمؤسسة.

إن الهدف من تحليل النتيجة متعدد الأوجه فهو يسمح بقياس ربحية المؤسسة وهو الهدف الرئيسي من وجودها، كما يتيح للمحل المالي تشخيص بعض الظواهر من بينها ما هو متعلق بالخزينة والتوازن المالي ومنها ما هو

متعلق بأهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة وأهداف أخرى متعلقة بالمراقبة الداخلية و الخارجية سواء من طرف المالك أو المساهمين أو الدائنين وغيرهم.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية حساب النتائج حسب:

1 مفهوم حساب النتائج

"عبارة عن جدول يعد في نهاية الدورة المالية من خلال حسابات التسيير (الأعباء والنواتج) المستقاة من ميزان المراجعة بعد الجرد. يهدف حساب النتائج أساسا إلى تحديد نتيجة النشاط لدورة معينة هي السنة المالية. حسب النظام المحاسبي المالي: " حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من الكيان خلال السنة المالية, ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب, ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة)."¹

"تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وذلك من خلال مقارنة الإيرادات الخاصة, بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات"²

حساب النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كتمم للميزانية المحاسبية, الغرض منه تحليل نتيجة السنة, فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة في نهاية الدورة فإن حساب النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية, ويبين الجدول مصادر الأموال و إستخداماتها, من أين أتت وأين صرفت خلال الدورة, سواء داخل المؤسسة أو خارجها. فجدول حسابات النتائج " يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة, هذا النشاط ينتج رؤوس أموال ويستهلك رؤوس أموال فالنتائج تطرح منه أعباءه, وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة"³.

¹ المادة 1.230 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحددة لقواعد التقييم و المحاسبة و الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات, العدد 19 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة في 25 مارس 2009, ص 24.

³ لسوس مبارك ، التسيير المالي، مرجع سابق، ص 25.

2- أهمية حساب النتائج:

تكمن أهمية حساب النتائج في مايلي:

أهمية حساب النتائج في تقييم نشاط المؤسسة من خلال:

- حساب الهامش الإجمالي الذي ينتج أساسا في النشاط العادي للمؤسسة التجارية ويعبر عن المصدر الحقيقي لأرباحها.
- قياس درجة مردودية نشاط المؤسسة التجارية ومقارنته مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاعات ومن قطاعات أخرى , وذلك بنظر إلى النسبة النموذجية المحددة وهي الهامش الإجمالي / مبيعات بيضاعة أو الهامش الإجمالي / تكلفة بضائع المستهلكة.

أهمية حساب النتائج في عملية التسيير من خلال:

- يسمح بقياس ومراقبة القدرة التجارية للمؤسسة , لذا فعند حدوث أي تغيير لهذا الهامش الإجمالي يجب أن نبحث عن مسؤوليته التي قد تعود إلى سياسة الشراء غير الجيدة.
- يعتبر للمحلل كمؤشر مهم سواء لعمل المؤسسة أو للمنافسة.
- يستعمل كأساس للتقديرات المستقبلية في حالة إستعمال التسيير التقديري.
- حساب القيمة المضافة التي تقيس الإنتاج الحقيقي لأية مؤسسة مهما كان نوعها أو مكانتها في الإقتصاد الوطني.
- مراقبة تطور المؤسسة, حجمها, رقم اعمالها, عدد العمال.
- كمقياس لدرجة التكامل العمودي للمؤسسة إن (نسبة القيمة المضافة / الإنتاج) تعتبر من نسب الأساسية التي يجب إستعمالها في التحليل المالي لأنها تعطينا درجة التكامل الإقتصادي لها وهي أصغر من الواحد.
- قياس تطور قدرة المؤسسة (البنية الداخلية ومردودية بعض العناصر يظهر حساب النتائج نتيجة الإستغلال وخارج الإستغلال).
- نتيجة الإستغلال : تعتبر على نتيجة الإستغلال العادي والأساسي لدورة معينة.
- نتيجة خارج الإستغلال : تحدد نتيجة النشاط الإستثنائي للمؤسسة.

- نتيجة السنة المالية والنتيجة الصافية: بجمع النتيجتين السابقتين نحصل على النتيجة الإجمالية. وبطرح منها الضرائب نحصل على النتيجة الصافية والتي تعتبر كمؤشر مهم لقياس المردودية رؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة.

المطلب الثاني: النسب المالية المستخرجة من حساب النتائج

- 1- معدل الإدماج:** هي نسبة تقيس قدرة المؤسسة على إنشاء ثروات إنطلاقاً من نشاطها المتمثل في رقم الأعمال المحقق ، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل الإدماج} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

- 2- القيمة المضافة و الموارد المسخرة:** تم تجزئة القيمة المضافة بين مختلف العناصر المستفيدة منها حيث:

المستخدمون يحصلون على تكلفة العمل الذي يقومون به و تحسب كالتالي:

$$\text{بالنسبة للمستخدمين} = \frac{\text{أعباء المستخدمين (ح/63)}}{\text{القيمة المضافة}}$$

الدولة تحصل على الضرائب و الرسوم و م مدفوعات المشاهدة و تحسب كالتالي:

$$\text{بالنسبة للدولة} = \frac{\text{الضرائب والرسوم (64/)}}{\text{القيمة المضافة}}$$

المؤسسة تحصل على نتيجة السنة المالية و تحسب كالتالي:

$$\text{بالنسبة لإجمالي فائض الإستغلال} = \frac{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}{\text{القيمة المضافة}}$$

تعتبر نسبة إجمالي فائض الإستغلال من النسب الأكثر تعبيراً عن المردودية الإجمالية للمؤسسة.

3- نسب تجزئة الفائض الإجمالي للاستغلال L'exedent brut d'exploitacion: يتم توزيع إجمالي فائض الإستغلال بين عدة عناصر, حيث تقدم هذه النسب أهمية كل عنصر في إستعمال إجمالي فائض الإستغلال:

جدول رقم (3):

نسب تجزئة الفائض الإجمالي للإستغلال

العلاقة الرياضية	النسبة
EBE / (ح / 68)	بالنسبة للتثبيات
EBE / الأعباء المالية	بالنسبة للمقرضين
EBE / النتيجة العادية قبل الضرائب	بالنسبة للنتيجة العادية

المصدر: أسيا خليفة, التحليل المالي المتقدم, محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر محاسبة وتدقيق, المركز الجامعي مرسلبي عبد الله, تيبازة, 2021, ص57.

4- دراسة وتحليل المردودية:

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها. أو أنها تقيس قدرة الأموال الموظفة على تحقيق عوائد مالية بصفة مستمرة.

أنواع المردودية: وفقا لتعريف المردودية نسجل ثلاثة أنواع رئيسية لها, بجمالها في الآتي:

الجدول رقم (4):

أنواع المردودية

أنواع المردودية	الصيغة الرياضية	المدلول
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	هي المردودية التي حققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها, حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية.

<p>تقيس الفعالية الاقتصادية في إستخدام الأصول المتاحة للمؤسسة . أي تقيس قدرة الأصول الاقتصادية على تحقيق فوائض في إطار النشاط الاستغلالي (الرئيسي) دون إعتبار لشروط التمويل، سياسات الاستثمار و التوزيع.</p>	<p>EBE / الموارد الثابتة</p>	<p>المردودية الإقتصادية</p>
<p>مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية كافية لضمان إستمرار نشاطها .تهتم بإجمالي نشاط المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية</p>	<p>نتيجة الدورة الصافة / الأموال الخاصة</p>	<p>المردودية المالية</p>

المصدر: نجار حياة, محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية, محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تسيير الموارد البشرية, جامعة محمد الصديق بن يحي, جيجل, 2016, 41.

المطلب الثالث: عرض حساب النتائج

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات تقديم حساب النتائج حسب الطبيعة، مع إمكانية الإعتماد إختياريا على حساب النتائج حسب الوظيفة بهدف قياس النسب بين أصناف الأعباء و الإنتاج الإجمالي أو المباع .

1- حساب النتائج حسب الطبيعة:

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (مخصصات الاهلاكات، مشتريات البضائع،...) وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال (ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة، نحتاج إلى المرور عبر كل المراحل التالية:

- إنتاج السنة المالية: يتمثل إنتاج السنة المالية في مجموع كافة أصناف السلع والخدمات المنتجة و المبيعة من طرف المؤسسة، ويتضمن كل من المبيعات والمنتجات الملحقه، تغيرات المخزون والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانة الإستغلال.
- إستهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع إستهلاكات المؤسسة خلال السنة، من مشتريات السلع والخدمات، والخدمات الخارجية وإستهلاكات أخرى بهدف ممارسة نشاطها.

- **القيمة المضافة:** رصيد يمثل الثروة الحقيقية التي حققتها المؤسسة من خلال نشاطها مهما كان نوعها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من راس المال ويد العاملة وغيرها. تتمثل في الفرق بين إنتاج وإستهلاك السنة المالية. كما تعتبر مقياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الخاصة.
- **الفائض الإجمالي للإستغلال :** يقيس الفائض الإجمالي للإستغلال الربح الإقتصادي الخام الناجم عن دورة الإستغلال، وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة من جهة وأعباء العمال، الضرائب والرسوم، المماثلة (دون الضرائب على الأرباح) من جهة أخرى. وبالتالي فهو لا يأخذ بعين الإعتبار والتسديدات القرارات المالية والسياسية والجبائية التي تتخذها المؤسسة، ويعتبر بذلك مؤشرا دقيقا يسمح بقياس أداء المؤسسة.
- **النتيجة العملياتية :** وهي تمثل النتائج الصافي من العمليات التشغيلية من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية أي عمليات التموين، الإنتاج والبيع. يتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الخام للإستغلال بالمنتجات والأعباء العملياتية الأخرى وكذلك بمخصصات الإهلاك والمؤونات وإسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.
- **النتيجة المالية:** تحقق من خلال طرح الإعباء المالية من المنتجات المالية.
- **النتيجة الجارية قبل الضرائب:** يتم الحصول على النتيجة الجارية قبل الضرائب إنطلاقا من النتيجة العملياتية وذلك بإضافة النتيجة المالية، ويمثل النتيجة العادية المحققة من الأنشطة العادية.
- **النتيجة الإستثنائية:** هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الإستثنائية يتم حسابها إنطلاقا من المنتجات والأعباء الناتجة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن نشاط العادي للمؤسسة، وتمثل طابعا إستثنائيا مثل نزع الملكية، الكارثة الطبيعية و النتيجة غير المتوقعة.
- **النتيجة الصافية للسنة المالية:** تتمثل في الفرق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء للسنة المالية المعنية. يتم حسابها إنطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها نتيجة الإستثنائية. وتشكل النتيجة الصافية المقياس المحاسبي للربح المحاسبي الموزع على المساهمين، وأن الجزء من الأرباح الموجه للإحتياطيات يشكل تمويل ذاتي للمؤسسة.

الجدول رقم (5): جدول حسابات النتائج

السنة	البيان
70 /حـ	المبيعات والمنتجات المحققة
72 /حـ	الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون
73 /حـ	الإنتاج المثبت
74 /حـ	إعانات الإستغلال
74 /حـ + 73 /حـ + 72 /حـ + 70 /حـ	1 إنتاج السنة المالية
60 /حـ	المشتريات المستهلكة
61 و 62 /حـ	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
62 /حـ + 61 /حـ + 60 /حـ	2 إستهلاك السنة المالية
(2-1)	3 القيمة المضافة للإستغلال
63 /حـ	أعباء المستخدمين
64 /حـ	الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة
64 /حـ - 63 /حـ - (3)	4 إجمالي فائض الإستغلال
75 /حـ	المنتجات العملية الأخرى
65 /حـ	الأعباء العملية الأخرى
68 /حـ	المخصصات للإستهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
78 /حـ	إسترجاع على خسائر القيمة
78 /حـ + 68 /حـ - 65 /حـ - 75 /حـ + (4)	5 النتيجة العملية
76 /حـ	المنتجات المالية
66 /حـ	الأعباء المالية
66 /حـ - 76 /حـ	6 النتيجة المالية
(6+5)	7 النتيجة العادية قبل الضرائب
698 /حـ و 695 /حـ	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
693 /حـ و 692 /حـ	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
	مجموع الأعباء الأنشطة العادية
7 - مجموع الضرائب الواجبة والمؤجلة	8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
77 /حـ	عناصر غير عادية- منتوجات
67 /حـ	عناصر غير عادية- أعباء
67 /حـ - 77 /حـ	9 النتيجة غير العادية
(9+8)	10 صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخة في 25 مارس 2009 ، تحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، العدد 19 ، ص 30 .

2- حساب النتائج حسب الوظيفة:

ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، و هذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية. ومن أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصى الإهلاكات، مشتريات البضائع،... إلخ) إلى الأعباء حسب الوظيفة، وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية، وتشترك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية. وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية:

4-2-1- هامش الربح الإجمالي:

وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، وتحرص المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقاً من تغطية مصاريف تشغيلها.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات.

رقم الأعمال: الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، وقد تكون هذه المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات البيع ومبالغ الخصم المسموح به¹.

رقم الأعمال = إيرادات المبيعات - (مردودات و مسموحات المبيعات + الخصم المسموح به).

كلفة المبيعات: و هي تشكل الكلفة التي تتحملها المؤسسة في سبيل توفير البضاعة المباعة للزبائن أو الخدمات المقدمة للعملاء. وتحسب هذه الكلفة في المؤسسة التجارية من خلال:
أما في المنشأة الصناعية فتحل كلفة البضاعة المصنعة محل المشتريات حيث تقوم المؤسسة بإنتاج السلعة وتصنيعها بدلا من شرائها.

¹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 79.

تكلفة المبيعات = صافي المشتريات + المصاريف المدفوعة على المشتريات + بضاعة أول الفترة -
بضاعة آخر الفترة.

كلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول المدة (مواد خام + مواد تحت التشغيل + بضاعة
جاهزة) + صافي مشتريات المواد الخام + أجور صناعية مباشرة + مصاريف صناعية مباشرة
+ مصاريف صناعية غير مباشرة - بضاعة آخر المدة (مواد خام + بضاعة تحت التشغيل
+ بضاعة جاهزة)

خلاصة الفصل

مما سبق يمكن أن نستخلص بأن الغاية من نتائج التحليل المالي هي من تحدد تعريفه بشكل دقيق، لذا يتوجب على المحلل المالي أن يتقيد بمجموعة من المقومات ويتبع منهجا معيناً حتى يحقق الأهداف التي تتطلع إليها الشركة، وذلك مراعيًا لحالة البيئة المالية التي تتسم بحالة عدم الإستقرار، كما أن أهمية التحليل المالي الحديث تجلت أكثر مع تطور نشاط الشركة حيث أصبح يمثل العصب المحرك لها، ولهذا عكف المحللون الماليون على إيجاد أداة جديدة تكون كقاعدة للتحليل المالي وتعمل وفقاً لنفس المعايير والمقومات لكن بأهداف أكبر، والمتمثلة في الربط بين عملية تحليل وتقييم أداء وأسهم الشركات إنطلاقاً من البيانات والمعلومات المالية التي تفصح عنها الشركة، بهدف تعظيم ثروة الملاك.

يمكن القول إن الأداء بشكل عام باختلاف أنواعه هو إنعكاس لكيفية إستخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية وغيرها، ومدى إستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعل المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها ويرمي تقييم الأداء المالي تحديداً إلى تشخيص الوضع المالي للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل مع أخذ الظروف الإقتصادية المحيطة بعين الاعتبار.

وتستفيد من نتائج تقييم الأداء المالي عدة أطراف في الواقع من أهمها (المستثمرون، ملاك المؤسسة، الدائنون) مثل البنوك والموردون وحتى العملاء والهيئات الحكومية مثل إدارة الضرائب وغيرها)، إلا أن المستفيد الرئيسي يتمثل في إدارة المؤسسة نفسها.

إعتمد التحليل المالي في تقييمه لأداء المؤسسة وترشيد قراراتها على تحليل العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تحليل التوازن المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تحليل الخزينة. لكن على الرغم من هذا تبقى النتائج التي يتم التوصل إليها تعطي صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة عن الوضعية المالية للمؤسسة يجب تدعيم هذه الأدوات بأدوات التحليل المالي، والتي يمكنها إعطاء صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية في المؤسسة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

تمهيد

بعد التطرق للجانب النظري المتعلق بموضوع الدراسة, وتدعيما لما تناولناه في الفصل السابق سنقوم في هذا الفصل بتقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات ونسب التحليل المالي لأحد المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والمتمثلة في مطاحن الحضنة بالمسيلة والتي تعتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, حيث كان تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

المبحث الثاني: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمؤسسة بالمسيلة للفترة (من 2014 إلى 2018)

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة مطاحن الحضنة

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم فكرة حول المؤسسة محل الدراسة ونشأتها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن قطاع المطاحن بالجزائر

بعد أن تحصلت الجزائر على إستقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن، وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب و مشتقاتها عبر الوطن وتندرج تحت هذه المؤسسات عدة مركبات صناعية وتجارية.

ويكمن النشاط الأساسي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة (السميد والدقيق وعجائن غذائية والكسكسي).

المطلب الثاني : بطاقة فنية حول المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

1 - نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة:¹

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة، على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين ولايتي برج بوعرييج والمسيلة، بدأ بناؤه سنة 1980 حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982. وقد عرف المركب التجاري الصناعي الحضنة بالمسيلة عدة تغييرات في إسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة انتاجية تابعة لرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة مطاحن الحضنة شركة ذات أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف، حيث حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755م² منها 12555م² مغطاة.

¹ وثائق مؤسسة مطاحن الحضنة.

أسست الشركة التابعة "مطاحن الحضنة في 1997.10.01 (مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06، جلسة يوم 1997.09.07، تحولت إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 1997.10.01 بمبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000 دج ابتداء من 1997.10.01، تم رفعه في 1998.04.30 إلى 479.000.000 دج وفي 2007 بلغ 1.449.460.000 دج.

سنة 2016 أجري تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم، واصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة.

2- الوحدات الانتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

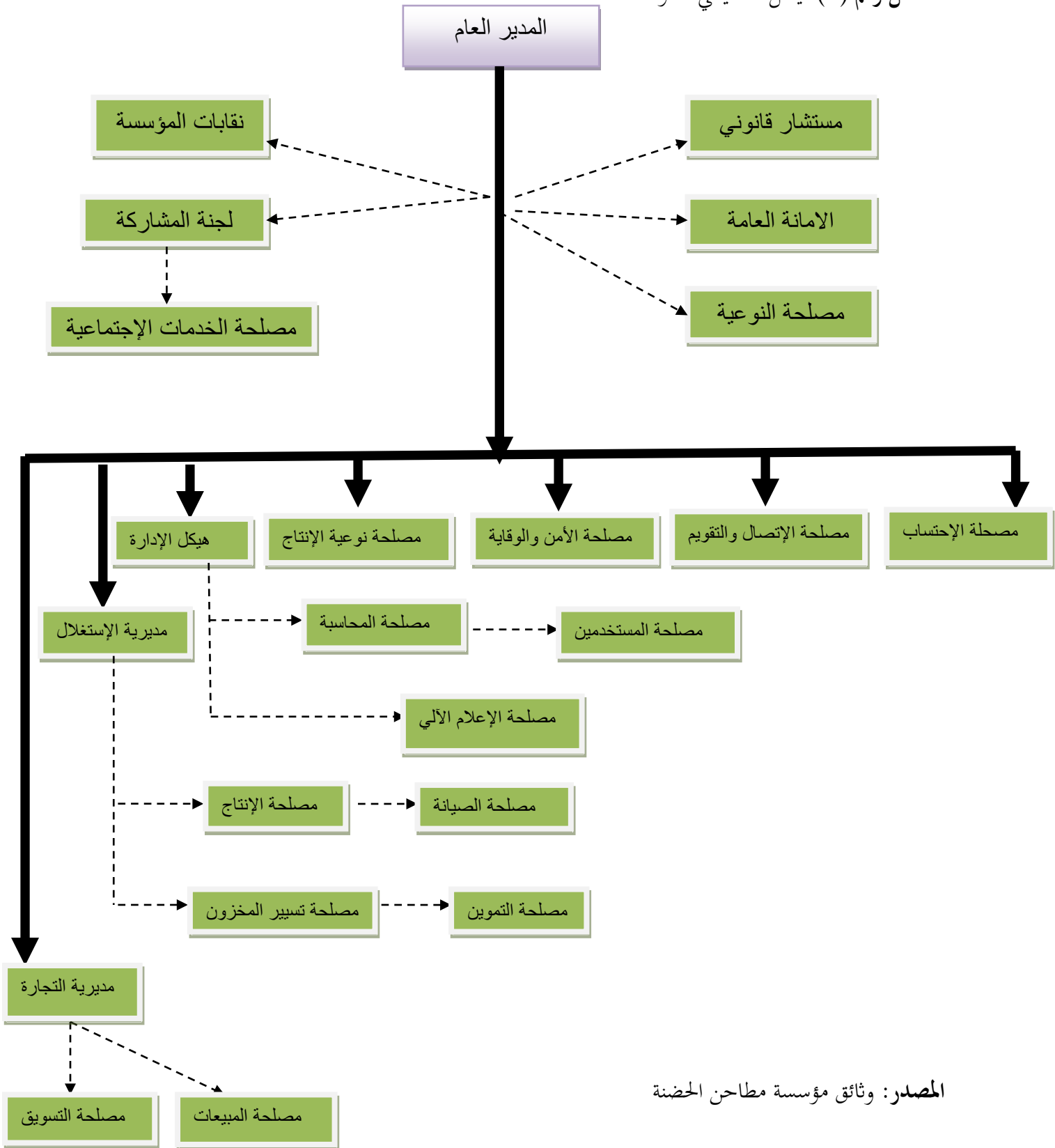
✓ يتكون من مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة التركية من نوع "MOLINO «
«مولينو وتاريخ بداية استغلالها سنة 2015 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 3000 قنطار يوميا بتكلفة
انجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 وارتفعت القدرة الإنتاجية
ب: 242.202.253.51 دج.

✓ يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية من نوع "Golfito «
"قول فيطو وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة
انجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة :

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل و
التركيب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر و مصالح و فروع الشركة وهو ما يساعدنا على تحديد
الاختصاصات، المسؤوليات ومهام كل دائرة من هذه الدوائر حتى تستخلص فكرة عامة على هذه المؤسسة،
ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوحدة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: وثائق مؤسسة مطاحن الحضنة

شرح مختلف الوظائف بالمؤسسة

أولا- المديرية العامة :

يشرف على تسييرها الرئيس المدير العام للوحدة, مهمته الأساسية هي التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة ولهذا تركز له عدة مهام أهمها:

-الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.

-يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.

-التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع.

-يقوم بالربط بين جميع الدوائر ,والأقسام الداخلية وينسق بينها.

-يقوم المدير العام يوميا بإعلام الرئيس المدير العام للشركة الام.

وتشمل المديرية العامة:

1- مراقبة التسيير :تتكون من فرد واحد يقوم بدور نائب المدير ويعتبر الذراع الأيمن له ,وله عدة مهام ,وهي :

-التحضير للاجتماعات والمشاركة فيها .

-هو أمين مجلس الإدارة والذراع الأيمن للمدير ويستلم البريد المتعلق بالإدارة ويقوم بالرد عليه.

-إعداد التقارير وإصدارها سواء تلك الموجهة للمؤسسة الأم أو الموجهة للوزارة الوصية- .

- تقدم الاستشارة للمدير فيما يخص القرارات المتعلقة بزيادة الإنتاج .

- يقدم دراسة تقييمية للإدارة فيما يخص مبيعات المؤسسة على عدة سنوات .

- إعداد مختلف الموازنات التقديرية ومراقبتها باستمرار .

- إكتشاف الانحرافات ومحاولة تصحيحها .

- إعداد لوحة القيادة لمختلف الأنشطة في المؤسسة .

- تقديم النصح والاستشارة للمصالح الأخرى .

- جمع المعلومات المتعلقة بالنشاط وتحليلها وتبويبها لاستخدامها فيما بعد في إعداد الموازنات .

- تقديم شرح للإدارة لأسباب الانحراف إن وجدت وتقديم شرح للإيجابيات إن لم توجد انحرافات .

2- مصلحة الوقاية والأمن :ومهمتها حماية المؤسسة داخليا كودا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق والسرقة

وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من كل الأخطار.

3- الاستشارة القانونية: حيث يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها المؤسسة سواء كانت بين المؤسسة ومورديها أو زبائنها أو داخل المؤسسة ومورديها أو زبائنها أو داخل المؤسسة.

4- مسؤول النوعية: حيث يهتم بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة دوليا سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في سير العملية الإنتاجية والخدمية، الكمية والتغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة والمقدار.

5- المراجعة: يعمل لصالح المؤسسة، تتمثل مهامه في المراقبة الداخلية لأعمال المصالح والمديريات وكذلك يعمل على التوجيه بالإضافة إلى إعطاء تقارير للرئيس المدير العام حول أعماله.

ثانيا: مديرية الاستغلال:

تتمثل مهمتها في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال وتشمل المصالح التالية وهي:

1- مصلحة التموين: وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بالعملية وتنقسم إلى فرعين هما:

- فرع التغيير وشراء الحبوب: ومهمته شراء الحبوب وتغيير النوعية.

- فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

2- مصلحة الإنتاج: مهمتها مختصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمنتج نهائي مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج أو لعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها المحددة عمليا، كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة، ولهذا تعتبر من أهم المصالح وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

أ- مصنع التحويل رقم (1): يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية

قدرها 5500 : خلال 24 ساعة.

ب- مصنع التحويل رقم (2): يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى سميد وفرينة على

الترتيب بطاقة إنتاجية قدرها 1500 : قنطار من القمح الصلب و 1500 من القمح اللين خلال 24 ساعة.

2- 1 - الطاقات الإنتاجية :

✓ السميد: 30630 قنطار في اليوم (سميد ممتاز ب 64% : نسبة استخلاص).

✓ الدقيق: (الفرينة) 1.080 قنطار في اليوم (دقيق خبز ب 72% : نسبة استخلاص).

كما أن مصلحة الإنتاج تتفرع إلى ثلاثة فروع:

- فرع محاسبة المواد.

- فرع الطحن والإنتاج.

- فرع الشحن والتوضيب.

3- مصلحة الصيانة: وهذه المصلحة مهمتها إصلاح العطل بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 2 سا 24 /

سا

وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع الإلكترونيكانيك: ومهمته صيانة الأجهزة الكهربائية.

- فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

4- مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي تسجيل حركة المخزون

والقيام بعملية الجرد الشهرية والسنوية وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في:

- فرع الاستقبال وتخزين الحبوب.

- فرع تسيير مخزونات الأكياس.

- فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

5- مصلحة النقل: تقوم هذه المصلحة بعمليات شحن ونقل المنتجات إلى الزبائن المسجلين في دفاتر التوريد .

ثالثا: مديرية الإدارة المالية:

ومهمتها خاصة بشؤون الإدارة والعمليات المالية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:

مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على

عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية والصندوق .

- فرع المحاسبة العامة .

- فرع محاسبة المبيعات .

- فرع المحاسبات .

مصلحة الموارد البشرية: لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بتسيير وإدارة الشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين .
- فرع الخدمات الاجتماعية .
- ✓ **مصلحة الإعلام الآلي:** يعمل هذا المكتب بتسيير كل ما يتعلق بوسائل الاعلام الآلي ومتطلباته.
- ✓ **مصلحة الوسائل العامة:** من مهامها:
- متابعة جيع الأشغال التابعة للوحدة .
- المتابعة الميدانية للاستثمارات .

رابعا: مديرية التجارة: ومهمتها تتعلق بكل ما له علاقة بالتجارة والمعاملات التجارية كإبرام العقود مع المتعاملين وكذا القيام بدراسة معمقة للسوق ووضع الميزانيات التقديرية على أساسها , وتسويق وبيع المنتجات سواء لنقاط البيع التابعة لها أو البيع مباشرة من الوحدة عن طريق الفوترة , والتنسيق بين مصالحها وتتفرع إلى:

- مصلحة التوزيع بالجزائر .
- مصلحة التوزيع الولاية .
- مصلحة التسويق .
- مصلحة البيع .

المبحث الثاني: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمؤسسة بالمسيلة للفترة (من 2014 إلى 2018)

تقوم مؤسسة مطاحن الحضنة بإعداد الميزانية المحاسبية مثلها مثل باقي المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وذلك حسب النظام المحاسبي والمالي وطبيعة نشاطها.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية المختصرة لمطاحن الحضنة

الجدول رقم (6)

الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول فترة: (من 2014 إلى 2018)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
1 904328 223,99	1 925 992 544,75	1 702 742 703,93	2014281224.94	1743152699.46	الأصول الثابتة
1 904328 223,99	1 925 992 544,75	1 702 742 703,93	2014281224.94	1743152699.46	مجموع الأصول الثابتة
241 191 919,40	183 693 935,83	172 367 222,08	148014999.35	169259857.59	الأصول المتداولة
49433671.12	77309761.19	77470853.67	71065387.19	56374478.05	قيم الإستغلال
790 005 723,12	1 087 445 094,92	1 090 864 366,63	752702532.36	697006015.59	قيم قابلة للتحقيق
					قيم جاهزة
1 080631 313,64	1 348 448 791,94	331 884 008,35	971782918.90	922640351.59	مجموع الأصول المتداولة
2 984959 537,63	3 274 441 336,69	3 298 029 304,51	2986064143.84	26477993051.05	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة.

الجدول رقم (7)

الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم فترة: (من 2014 إلى 2018)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
2599783332.23	2 177 447 359,66	2 116 579 869,29	1814073173.67	1688814973.95	الأموال الدائمة
64728785.11	411 013 842,63	409 898 743,28	413419326.81	263005078.68	الأموال الخاصة ديون ط.أ.
2664512117.34	2588461202.29	2526478612.57	2227492500.48	1951820052.63	مجموع الأموال

الدائمة					
ديون قصيرة الأجل	320 447 420,29	685 980 134,40	771 550 691,94	758571643.36	695972998.42
مجموع الخصوم	2 984 959 537,63	3 274 441 336,69	3 298 029 304,51	2986064143.84	2647793051.05

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة بالإعتماد على مؤشرات

التوازن المالي وهي: رأس المال العامل, احتياجات رأس المال العامل, الخزينة.

1 حساب رأس المال العامل:

الجدول رقم (8) :

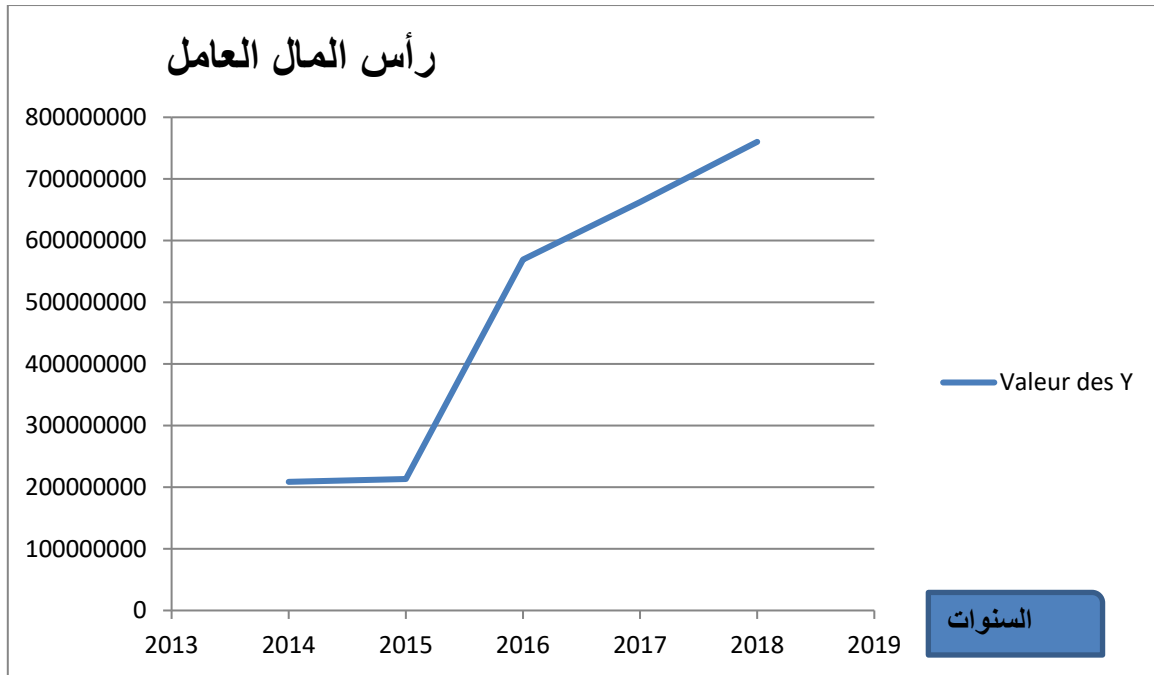
يوضح تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة (من 2014 إلى 2018)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
2664512117.34	2588461202.29	2526478612.57	2227492500.48	1951820052.63	الأموال الدائمة
1904328223.99	1 925 992 544,75	1 957 326 862,13	2014281224.94	1743152699.46	— الأصول الثابتة
760183896.35	662468657.54	569151750.44	213211275.54	208667353.17	رأس المال العامل
1 080631 313,64	1 348 448 791,94	1 340 702 442,38	971782918.90	904 640 351,59	الأصول المتداولة —
320 447 420,29	685 980 134,40	771 550 691,94	758571643.36	695972998.42	ديون قصيرة الأجل
760183896.35	662468657.54	569151750.44	213211275.54	208667353.17	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المختصرة.

الشكل رقم (5):

منحي بياني يوضح تطور رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (8)

نلاحظ من خلال المنحي البياني أعلاه أن رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة المدروسة كان موجبا حيث شهد إرتفاعا طفيفا خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 كما نلاحظ أنه خلال سنة (2018,2017,2016) قد إرتفع إرتفاعا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة, ونلاحظ أن رأس المال العامل للمؤسسة قد كان موجبا في جميع سنوات الدراسة وهو ما يؤدي إلى تحقيق أحد شروط التوازن المالي , أي أن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة, هذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها القصيرة الأجل في حال عدم التوافق آجال تحويل الأصول المتداولة.

1-2 أنواع رأس مال العامل: الجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة:

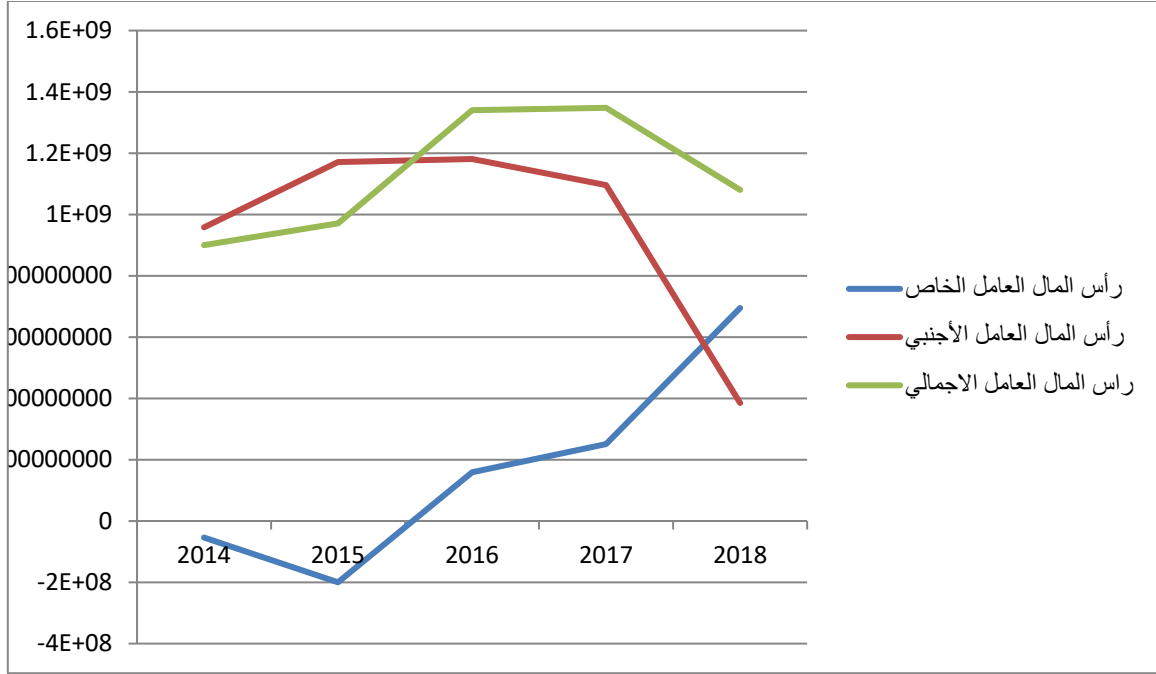
الجدول رقم (9):

يوضح أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة (من 2014 إلى 2018)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
2599783332.23	2 177 447 359,66	2116579869.29	1814073173.67	1688814973.95	الأموال الخاصة
1904328223.99	1 925 992 544,75	1 957 326 862,13	2014281224.94	1743152699.46	– الأصول الثابتة
695455108.24	251524814.91	159253007.16	-200208051.27	-54337725.51	رأس المال العامل الخاص
2 984 959 537,63	3 274 441 336,69	3298029304.51	2986064143.84	2647793051.05	مجموع الخصوم
2599783332.23	2 177 447 359,66	2116579869.29	1814073173.67	1688814973.95	– الأموال الخاصة
385176205.40	1096993977.03	1181449435.22	1171990970.17	958978077.1	رأس المال العامل الأجنبي
2 984 959 537,63	3 274 441 336,69	3298029304.51	2986064143.84	2647793051.05	مجموع الأصول
1904328223.99	1 925 992 544,75	1 957 326 862,13	2014281224.94	1743152699.46	– الأصول الثابتة
1080631313.64	1348448791.94	1340702442.38	971782918.9	904640351.59	رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على الميزانية المختصرة.

الشكل رقم(6) منحني بياني يوضح تطور أنواع رأس المال العامل.



المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على الجدول رقم (9)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه ومن خلال التمثيل البياني يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

1 - 2 - 1- بالنسبة لرأس مال العامل الخاص :

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص خلال السنتين 2014, 2015 كان سالبا وهذا يدل على أن المؤسسة لم تكن قادرة على تغطية الأصول الثابتة بسبب زيادة هذه الأخيرة بأموالها الخاصة فالمؤسسة لديها رغبة توسيعية من خلال زيادة إستثماراتها, وهذا أدى بالمؤسسة إلى الإعتماد على الديون طويلة الأجل في تغطية هذا العجز, كما نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل خلال سنوات (2016, 2017, 2018) كان موجبا وهذا يدل على أن المؤسسة قد غطت كامل أصولها الثابتة عن طريق مواردها الخاصة.

1-2-2- بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:

نلاحظ إرتفاع رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة في الثلاث السنوات الأولى وهذا بسبب زيادة الديون طويلة إلا أنه خلال السنتين الأخيرتين تم تسجيل إنخفاض وذلك راجع إلى الزيادة في مجموع الأصول.

1-2-3- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي :

نلاحظ إرتفاع تدريجي لرأس المال العامل الإجمالي خلال سنوات الأربعة الأولى وهذا يدل على إمتلاك المؤسسة على سيولة معتبرة إلا أنه تم تسجيل إنخفاض فيه خلال سنة 2018 بسبب الإنخفاض في مجموع الأصول.

2- حساب إحتياجات رأس المال العامل:

إحتياجات رأس المال العامل = إستخدامات الدورة - موارد الدورة.

إستخدامات الدورة = الأصول المتداولة - القيم الجاهزة .

موارد الدورة = الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية.

الجدول رقم:(10):

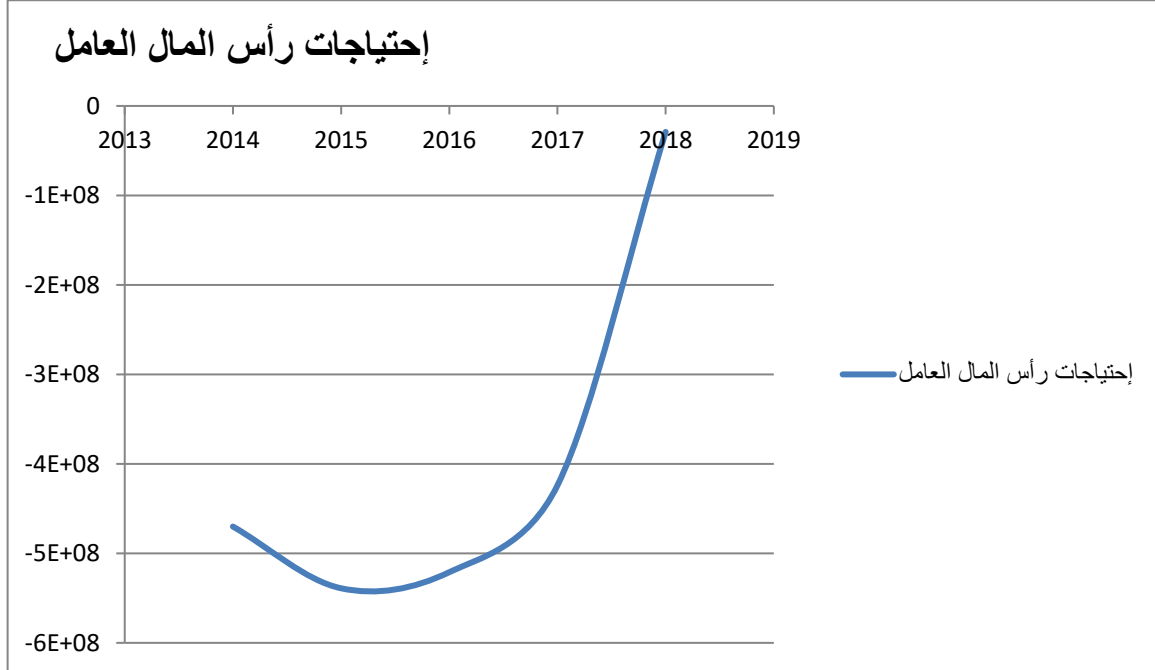
يوضح تطور إحتياجات رأس المال العامل سنة (من 2014 إلى 2018)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
290625590.52	261003697.02	249838076.75	219080386.6	225634336	إستخدامات الدورة
320447420.29	685980134.40	771550691.94	758571643.36	695972998.42	موارد الدورة.
-29821829.77	-424976437.38	- 521712615.15	-539491256.7	-470338662.42	إحتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على الميزانية المحاسبية.

الشكل رقم (7):

منحنى بياني يوضح تطور إحتياجات رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على الجدول رقم (10)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن إحتياجات رأس المال العامل سالب خلال جميع الفترات المدروسة وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت إحتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى أي أن لديها موارد مالية فائضة عليها إستخدامها لتوسيع نشاطها الإستغلالي.

3- حساب الخزينة الصافية: من خلال الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحنونة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (11):

يوضح تطور الخزينة الصافية خلال سنة (من 2014 إلى 2018)

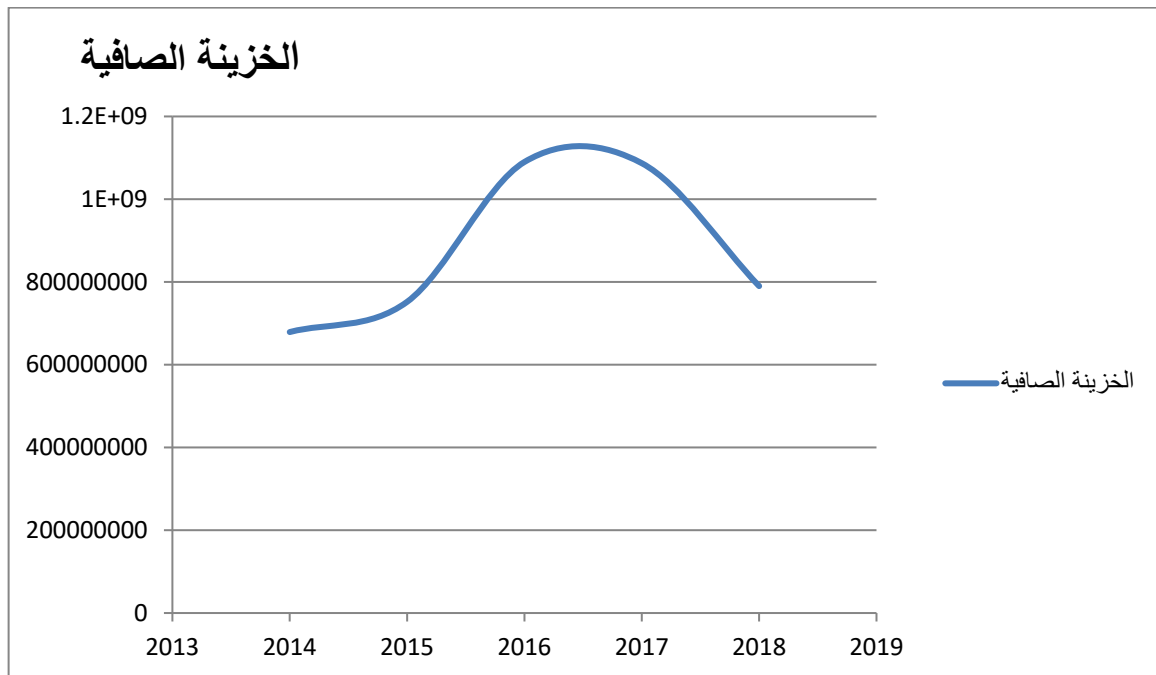
2018	2017	2016	2015	2014	البيان
760183896.35	662468657.54	569151750.44	213211275.54	208667353.17	رأس المال العامل
-29821829.77	-424976437.38	-521712615.15	-539491256.7	-470338662.42	إحتياجات رأس المال العامل

790005723.12	1087445094.92	1090864366.63	752702532.36	679006015.59	الخزينة الصافية
790005723.12	1087445094.92	1090864366.63	752702532.36	679006015.59	القيم الجاهزة -
0	0	0	0	0	المساهمات البنكية الجارية
790005723.12	1087445094.92	1090864366.63	752702532.36	679006015.59	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانية المحاسبية للمؤسسة.

الشكل رقم (8):

منحنى بياني يوضح تطور الخزينة الصافية.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (11)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة بالإضافة على أنها قادرة على تسديد إلتزاماتها في الأجل المحدد، ونلاحظ أن رصيد الخزينة إرتفع خلال السنوات 2015، 2016، 2017 وهذا يدل على أن المؤسسة لم تقم بتوظيف هذه الأموال في إستثمارات جديدة وهذا ليس في صالحها، وعموما فقد حققت المؤسسة أحد شروط التوازن المالي.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

لقد تناولنا في الجانب النظري العديد من النسب المالية وسنحاول في هذا الجانب تشخيص وضعية المؤسسة محل الدراسة بأهم النسب المالية.

النسبة	العلاقة	2014	2015	2016	2017	2018	الملاحظة
نسبة السيولة العامة	الخصوم المتداولة / الأصول المتداولة	904640351.59 / 695972998.4 1.28 =	1.28	1.73	1.96	3.37	نلاحظ من خلال ما سبق أن الأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل، حيث كانت أكبر من الواحد خلال فترة الدراسة (وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها).
نسبة السيولة السريعة	ق. ق. للتحقيق + قيم جاهزة / د.ق. أ	735380493.6 / 695972998.42 1.05 =	1.08	1.51	1.69	2.61	نلاحظ مما سبق أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد، وهذا يفسر بأن القيم الجاهزة والقابلة للتحقق تغطي مجموع الديون القصيرة الأجل مع وجود فائض، ويدل هذا على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل.
نسبة السيولة الحالية	الحزينة / الديون ق أ	679006015.59 / 695972998.42 0.97 =	0.99	1.41	2.46	1.58	نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية قد فاقت نسبة 30% هذا يعني أن المؤسسة تتوفر على سيولة كبيرة غير مستثمرة أي أن المؤسسة تتبع سياسة دفاعية.
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	1951820052.63 / -1743152699.46 1.11	1.10	1.29	1.34	1.39	نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم موجبة في جميع السنوات الدراسة وهذا يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الإستثمارات الثابتة وتبقى فائض في تمويل الأصول المتداولة وهو يمثل FRNG
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	1688814973.95 / 1743152699.46 0.96 =	0.90	1.08	1.13	1.36	نلاحظ أن انه في سنة 2014 و 2015 كانت نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد هذا يعني أن المؤسسة مولت قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، أما في باقي السنوات فنلاحظ أن السبة أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع تمويل قيمتها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة.

الملاحظة	2018	2017	2016	2015	2014	العلاقة	البيان
تلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة في تزايد أي أنها تتحسن عام بعد عام، وهذا راجع إلى تحسن في هامش الإجمالي	0.14	0.12	0.12	0.10	156247899.53 / 1951820052.63 0.08=	EBE / الموارد الثابتة	نسبة المردودية الاقتصادية
في سنة 2014 بلغت المردودية المالية 0.06 ، وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0.06 دج. وفي سنة 2015 مردودية المؤسسة ارتفعت، فالدينار الواحد المستثمر من رأس المال ينتج عنه 0.08 دج. في سنة 2016 المردودية المالية المحققة بلغت 0.15 دج الدينار المستثمر من رأس المال يعطي لصاحبه 0.15 دج كربح وفي سنة 2017 و 2018 بلغت المردودية 0.13 دج الدينار المستثمر من رأس المال يعطي لصاحبه 0.13 دج.	0.13	0.13	0.15	0.08	112022925.11 / 1688814973.95 0.06=	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
يتبين من خلال النتائج أن أفضل سنة للفترة هي سنة 2016 و 2018 إلا أنه يعتبر هامش ربح ضعيف فهو بعيد عن هوامش الربح العادية التي تتراوح بين 20% و 30% في قطاع الأعمال.	0.11	0.09	0.11	0.096	0.036	النتيجة الصافية / المبيعات	هامش الربح الإجمالي
تلاحظ أن نسبة الإستقلالية المالية أكبر من 0.5 في جميع سنوات الدراسة هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من اعتمادها على الديون وبالتالي هي مستقلة ماليا	0.87	0.66	0.64	0.60	1688814973.95 / 2647793051.05 0.63=	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	نسبة الإستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطاب اعتمادا على الميزانية المحاسبية و حساب النتائج للمؤسسة

الجدول رقم (13):

يوضح معدل الدوران

الملاحظة	2018	2017	2016	2015	2014	العلاقة	البيان
نلاحظ من خلال ما سبق أن المدة الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن مدة قصيرة جدا كحد أقصى 8 أيام. أي أن المؤسسة لا تتعامل بسياسة بالبيع بالأجل	3 أيام	8 أيام	5 أيام	4 أيام	21051573.3 / *(1756578029.9 أيام 4 = 360	مستحقات العملاء / رقم الأعمال)*360	معدل دوران الزبائن
نلاحظ من خلال ما سبق أن المدة الممنوحة من قبل الموردين للمؤسسة قصيرة جدا بمعنى أن المؤسسة لا تتعامل بالشراء بالأجل	2 يوم	2 يوم	14 يوم	3 أيام	7399113.46 / (1410759309.15 يوم 2 = 360*	مستحقات الموردين / المشتريات)*360	معدل دوران الموردين

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانية المحاسبية وحساب النتائج للمؤسسة

الجدول رقم(14):

يوضح نسب التجزئة

2018	2017	2016	2015	2014	العلاقة	البيان	
0.33	0.4	0.39	0.36	0.46	ح 63 / VA	بالنسبة للمستخدمين	نسبة تجزئة القيمة المضافة
2.16	8.1	7.9	0.01	0.01	ح 64 / VA	بالنسبة للدولة	
0.65	0.57	0.60	0.60	0.52	VA / EBE	بالنسبة ل EBE	
0.17	0.20	0.13	0.16	0.20	ح 68 / EBE	بالنسبة للتثبيتات	نسبة تجزئة EBE
0.90	0.92	0.93	0.95	0.90	ن. العادية / EBE	بالنسبة للنتيجة العادية	
0	0	0	0.02	0	ح 66 / EBE	بالنسبة للمقرضين	

المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلا النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات:

1- نسبة تجزئة القيمة المضافة:

نلاحظ بالنسبة للمستخدمين أنه في تراجع بسبب زيادة القيمة المضافة وهذا راجع بدرجة أولى إلى زيادة رقم الأعمال خلال السنوات المدروسة.

أما بالنسبة للدولة فنلاحظ زيادة في هذه نسبة هذه الأخيرة في جميع سنوات الدراسة وهذا سبب الزيادة في رقم الأعمال الذي فاق الزيادة في قيمة الضرائب.

وإجمالي فائض الإستغلال نلاحظ أنه في تزايد وذلك بسبب إرتفاع رقم الأعمال الذي فاق الزيادة في مصاريف المستخدمين.

2- نسب تجزئة إجمالي فائض الإستغلال:

نلاحظ بالنسبة للتثبيات أنها في تراجع سبب الزيادة في إجمالي فائض الإستغلال, أما بالنسبة للنتيجة العادية فقد زادت في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 إلا أنه تم تسجيل التراجع في باقي سنوات الدراسة بسبب الزيادة في النتيجة العادية, و نلاحظ أن المؤسسة لا تتعامل مع المقرضين فقد كانت النتيجة صفر في أغلب سنوات الدراسة.

نتائج المقابلة

س1 هل تقومون بعملية التحليل المالي؟

ج1 نعم

س2 ماهي المؤشرات والنسب المعتمدة في التحليل المالي؟

ج2 مؤشرات التوازن المالي ونسب النشاط. نسب السيولة.

س3 من يقوم بعملية التحليل المالي؟

ج3 مراقب التسيير.

س4 وفقا لعملية التحليل للسنوات السابقة ماهو رأيكم في الوضعية المالية للمؤسسة؟

ج4 وضعية جيدة لأن ليس لها مشاكل في الديون وتقوم بجميع إلتزاماتها وهي في تطور ملحوظ خاصة السنوات الأخيرة.

س5 ماهي الصعوبات التي تواجه مؤسستكم؟

ج5 نقص في المادة الأولية, مشكل التغليف خصوصا في أزمة كورونا (تذبذب في تموين هذه المادة).

س6 تبعا لتحليل الوضعية المالية للسنوات السابقة. هل هناك تحسن على مستوى الأداء المالي للمؤسسة؟

ج6 يوجد تحسن جيد في مستوى الأداء المالي.

س7 ماهي أنواع الملاحظات المتوصل إليها من خلال تحليل وضعية المؤسسة خلال السنوات السابقة؟

ج7 وضعية جيدة لم يحسن إستغلال هذه الوضعية, عدم وجود تطور في الإستثمارات, لا يوجد إعادة تدوير الأموال.

س8 هل يتم الأخذ بعين الإعتبار مجمل الملاحظات المقدمة؟

ج8 ليس دائما يتم الأخذ بعين الإعتبار الملاحظات المقدمة.

س9 ماهي المخاطر التي تواجه المؤسسة؟

ج9 قوة المنافسة حيث توجد 28 مؤسسة داخل الولاية, تذبذب في الحصول على المادة الأولية, صعوبات في تطبيق قانون الصفقات الخاص بالمؤسسات الجزائرية.

س10 هل جائحة كورونا أثرت على أداء نشاط المؤسسة؟

ج10 لم تؤثر جائحة كورونا على الأداء المالي بل زاد رقم الأعمال في هذه الفترة ولكن هناك صعوبة في الحصول على المادة الأولية.

س11 مامدى تأثير العملية العسكرية في أوكرانيا على إمدادات المادة الأولية؟

ج11 حاليا لا يوجد تأثير, أما مستقبلا فلا يوجد معلومات مؤكدة.

س12 ماهي الآفاق المستقبلية للمؤسسة؟

ج12 توسيع في النشاط, بإستحداث مشاريع أخرى على غرار إنتاج العجائن ومصنع لإنتاج المياه المعدنية

خلاصة الفصل

مما سبق وبعد قيامنا بدراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة وبالتعرف على نشأتها وموقعها وهيكلها التنظيمي، كما قمنا بتحليل القوائم المالية لها باستخدام مختلف أدوات التحليل المالي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ من خلال المؤشرات والنسب المالية للمؤسسة فإن شروط التوازن المالي محققة، وجدنا تحقق شرط $Tn > 0$ (الخزينة موجبة) ومن خلال نسب البنية المالية تحقق الشرطان $FRng > 0$ و $FRng > BFRg$ هذا يعني أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، أي أن المؤسسة إستطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد إستحقاقها إضافة إلى إستقلاليتها عن الأطراف الخارجية وعدم إعتمادها بشكل كبير على الموارد الخارجية في تمويل أصولها الثابتة.
- ✓ أن الأداء المالي للمؤسسة مقبول جدا نظرا أن عدد نقاط القوة أكبر بكثير من نقاط الضعف وهو ما يسمح للمؤسسة بالإستمرارية، وإمكانية تحسين أدائها مستقبلا عن طريق تعزيز نقاط القوة والتخلص من نقاط الضعف.

خاتمة عامة

من خلال دراستنا لموضوع دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة وذلك للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في "كيف يمكن أن تساهم كل من النسب المالية ومؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟" ومن أجل ذلك تمت معالجته من خلال الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي بحيث تم التطرق إلى الجانب النظري إلى التحليل المالي ، القوائم المالية تقييم الأداء ومؤشراته ، في حين تم تخصيص الجانب التطبيقي لدراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة وذلك بعرض قوائمها المالية وتطبيق النسب والمؤشرات المالية عليها تبين أن التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية له من أهمية بالغة فالتحليل المالي يعتبر وسيلة للتقييم والرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وتصحيح الإنحرافات إن وجدت ، كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي ويعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية ، بالإضافة إلى ذلك فهو يساعد على تقديم نصائح تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وتكوين صورة شاملة عن وضعية المؤسسة.

أولاً- نتائج الدراسة

- ✓ التحليل المالي من المواضيع الهامة التي تناولتها الدراسات الإقتصادية كونه يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ القوائم المالية تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية.
- ✓ تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عملية بالغة الأهمية لأنها تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.
- ✓ مؤشرات التوازن المالي، من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية.
- ✓ رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة من 2014 إلى 2018 وهذا يعني أن المؤسسة حققت توازنا ماليا على المدى الطويل.
- ✓ إحتياجات رأس المال العامل سالب خلال سنة من 2014 إلى 2018 وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة.
- ✓ الخزينة موجبة وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة بالإضافة على أنها قادرة على تسديد إلتزاماتها في الأجل المحدد. كما تبين من خلال الخزينة أيضا أن المؤسسة محل الدراسة إحتفظت بأموال سائل أكثر من حاجتها أي أن لها أموال مجمدة ليست في صالحها.
- ✓ من خلال نسب النشاط تبين أن المؤسسة ليست كفؤة في إدارة أصولها فعلى المؤسسة إما استغلال كل أصولها أو بيع جزء منها إن كانت غير مستغلة.

إختبار الفرضيات

بعد القيام بتقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

الفرضية الأولى: أهمية التحليل المالي يعد وسيلة مهمة وضرورية لاغنى عنها عند إجراء عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

بالرغم من إستخدام المؤسسة محل الدراسة التحليل المالي إلا أنه لوحظ وجود بعض النقائص فيما يتعلق بعملية التحليل وإستخدام الطرق الحديثة مما يصعب إمكانية مواكبة تطور المنافسين, وهذا يؤكد صحة الفرضية والمتمثلة في أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية.

الفرضية الثانية: يساعد التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة

بعد إجراء دراسة التطبيقية تبين أن مؤسسة (مطاحن الحضنة) في ظل الإمكانيات المتاحة فهي تعاني من تراجع كفاءة الإدارة في إستخدام أصولها المختلفة بسبب عدم الإهتمام الكافي بنتائج التحليل وهذا ما توضحه المبالغ المالية الكبيرة المجمدة وغير المستقلة, إذا فإن نتائج التحليل المالي تساعد في ترشيد قرارات المؤسسة ومنه الفرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة: يساعد التحليل المالي على تقليل المخاطر بواسطة الكشف عن الإنحرافات

إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف مسبباتها ومقدار شدتها ثم تحديد طبيعتها ونوعها, بعدها يتم تقييمها وتحليلها بناء على عدة طرق ليتم في الأخير معالجتها والسيطرة عليها, وبما أن التحليل المالي يسمح بالقيام بالتنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية للمؤسسة وبالتالي التنبؤ بالمخاطر المحتمل مواجهتها مستقبلا مما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة: هل تساعد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي في عملية تقييم الأداء المالي

بما أن أدوات التحليل المالي تسمح بقياس نشاط المؤسسة وكفاءة إستخدامها لمواردها فهي تساعد في تقييم الأداء المالي, ومنه فإن الفرضية صحيحة.

الإقتراحات

- ✓ ينبغي على المؤسسات والمؤسسة محل الدراسة الإعتماد على التحليل المالي ويجب القيام به بصفة مستمرة لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ ينبغي على المؤسسة مواكبة المستجدات في عالم التسيير بما فيها تسيير المخاطر المالية الذي يعتبر موضوعا حديثا خصوصا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية وذلك من خلال توفير دورات تكوينية وتدريبية في مجال إدارة المخاطر المالية التي يملئها المحيط الخارجي والداخلي.
- ✓ تخصيص موظف من الإدارة المالية لمتابعة أداء المؤسسة لكل سنة مالية, بهدف تقييم الأداء أولا وإتخاذ الإجراءات التصحيحية في السنوات الموالية.
- ✓ تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية بما يسمح من إعداد النسب وتقارير الأداء دوريا.
- ✓ يجب على المؤسسة إستثمار أموالها المجمدة لمواجهة خطر المنافسة الذي يهددها بسبب كثرة المنافسين إذ يوجد 28 مؤسسة في نفس الولاية.
- ✓ يجب على المؤسسة الأخذ بعين الإعتبار مجمل الملاحظات المقدمة من طرف مراقب التسيير.
- ✓ يجب على المؤسسة العمل على تطوير التحليل المالي وإستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي.
- ✓ يجب أن تقارن النسب المالية ببعضها لتصبح ذات دلالة بإستخدام معايير نمطية تلائم أي نشاط تمارسه المؤسسة سواء كان (صناعي، تجاري او خدمي)...

قائمة المراجع

1- الكتب باللغة العربية:

1. أمين السيد أحمد لطفي, التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة, الدار الجامعية, الإسكندرية 2006.
2. أمين السيد أحمد لطفي, التحليل المالي الأساسي للإستثمار في الأوراق المالية, دار النهضة العربية 200.
3. أحمد طرطار, عبد العالي منصر, تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF, ط2, دار جسور, 2018.
4. أحمد ديقور, صفيح صادق, المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي والمالي (SCF), النشر الجامعي الجديد, تلمسان, الجزائر, 2017.
5. أجين برغام, ترجمة محمد فتوح وآخرون, الإدارة المالية: مفاهيم أساسية في تقييم الأدوات المالية, ج1, دار شعاع, حلب, سورية, 2010.
6. إبراهيم محمد عبد الرحيم, إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي, مؤسسة شباب الجامعة 2008.
7. الشيباني وليد بن محمد, مبادئ المحاسبة والتقرير المالي, ط1, دار العبيكان 2014.
8. الكرخي مجيد عبد جعفر, مدخل إلى تقويم الإداء في الوحدات الإقتصادية بإستخدام البيانات المالية, دائرة الشؤون الثقافية العامة, العراق, 2001.
9. بن ربيع حنيفة, وآخرون, الواضح في المحاسبة المالية فق المعايير الدولية (IAS / IFRS), ج1, ط2, منشورات كليك, الجزائر, 2015.
10. بن ربيع وآخرون, الواضح في المحاسبة المالية فق المعايير الدولية (IAS / IFRS), ج2, ط2, منشورات كليك, الجزائر, 2015.
11. تايه النعيمي عدنان, وآخرون, الإدارة المالية, ط1, دار المسيرة 1990.
12. حمزة محمود الزبيدي, التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل, مؤسسة الوراق, عمان, 2000.
13. جمال لعشيشي, محاسبة المؤسسة والحماية وفق النظام المحاسبي المالي SCF, متبعة للطباعة, الجزائر, 2011.
14. خليل الشماع, خالد امين عبد الله, التحليل المالي للمصارف, إتحاد المصارف العربية, 1990.
15. خالد الشمبري توفيق, التحليل المالي والإقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع, دار وائل للنشر, 2010.
16. خصاونة محمد قاسم, أساسيات الإدارة المالية, ط1, دار الفكر, عمان, الأردن, 2011.
17. خميسي شيحة, التسيير والمالية, دار هومة, الجزائر, 2013.
18. دريد كامل آل شيب, مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة, دار المسيرة, ط1, 2007.

19. دونالد كيسو وآخرون, ترجمة مصطفى محمد جمعة أبو عمار, مبادئ المحاسبة, دار المريخ, السعودية, 2015.
20. دونالد كيسو, جيري ويجانت, ترجمة أحمد حامد حجاج, المحاسبة المتوسطة, ط2, م2, دار المريخ.السعودية.
21. ديقور, صفيح صادق, المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي والمالي (SCF), النشر الجامعي الجديد, تلمسان, الجزائر, 2017.
22. سعود جايد مشكور, المحاسبة المتوسطة رؤية معاصرة, ط1, دار الميزان, العراق, 2012.
23. شعيب شنوف, محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS, ج1, مكتبة الشركة الجزائرية, بودود, الجزائر, 2008.
24. شعيب شنوف, " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS, ط1, دار زهران, الأردن, 2012.
25. صافي فلوح, إسماعيل إسماعيل, تحليل القوائم المالية, منشورات جامعة دمشق, 2008.
26. طارق عبد العال حماد, موسوعة المعايير المحاسبية, الدار الجامعية للطباعة, مصر, 2008.
27. عبد الله عبد الله النسفي, الإدارة المالية, ط2, دار الكتاب الجامعي, 2013.
28. عبد الهادي محمد سعيد, الإدارة المالية الإستثمار والتمويل-التحليل المالي-, ط1, دار الحامد, عمان, الأردن, 1999.
29. عدنان تايه النعيمي, أرشد فؤاد التميمي, التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة, دار اليازوري, 2007.
30. على فضالة أبو الفتوح, التحليل المالي وادارة الأموال, دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع, القاهرة.
31. عبد المحسن توفيق محمد, تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد, دار النهضة العربية, مصر, 1997.
32. عبد الحلیم كراجة وآخرون, الأداء المالي والتحليل المالي (أسس. مفاهيم. تطبيقات), ط2, دار الصفاء, عمان, الأردن, 2006.
33. عيسى سماعين, جباية ومحاسبة المؤسسة تقنيات جبائية ومحاسبية, متبجة للطباعة, الجزائر, 2021.
34. فهمي مصطفى الشيخ, التحليل المالي, ط1, نادي خبراء المال, رام الله.
35. محمد مدحت غسان الخيري, دلال غسان الخيري, التحليل المالي الكشف عن الإنحرافات والإختلاس, الصايل للنشر والتوزيع, عمان -الأردن, 2018.
36. محمد عجيلة بن مبروك, سعيداني محمد السعيد, محاسبة الثببتات وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري, النشر الجامعي الجديد, تلمسان, 2020.
37. محمد عبود سالم وآخرون, تسويق الخدمات التأمينية (مدخل إستراتيجي), ط1, دار الدكتور للعلوم, بغداد, 2013.
38. مجيد الكرخي, تقويم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية, ط1, دار المنهاج, الأردن, 2007.
39. محمد مطر, إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2008.

40. محمود فهد نصر, أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية, دار صفاء, عمان, 2009.
41. محمد منير شاكر وآخرون, التحليل المالي مدخل صناعة القرارات, ط1, مطبعة الطليعة, عمان, 2000.
42. محمود الخلايلة, التحليل المالي بإستخدام البيانات المحاسبية, ط2, دائرة المكتبة الوطنية, 1998.
43. محمد عجيلة بن مبروك, سعيداني محمد السعيد, حسابات التسيير وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري, النشر الجامعي الجديد, تلمسان, 2021.
44. منهاج محاسب إداري دولي معتمد, المحاسبة الإدارية والإدارة المالية, 21, نشر عن طريق الجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين, الأردن, 2012.
45. ناصر دادي عدون, تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي, ج1, دار المحمدية العامة, الجزائر, 1988.
46. ناصر دادي عدون, عبد الله قويدر الواحد, مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الإقتصادية, دار المحمدية, 2010.
47. نايل لوثيان, جون سمال, المحاسبة, التعليم العربي الدولي, ج1, الوحدة الثالثة.
48. هيتجر ليستراي, سيرج ماتولتس, ترجمة أحمد حامد حجاج, المحاسبة الإدارية, دار المريخ, السعودية.
49. وليد ناجي الحياي, الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي, دار إثناء والمكتبة الجامعية, الشارقة, الاردن, 2009.
50. وليد ناجي الحياي, التحليل المالي, منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنيمارك, الأردن, 2007.
51. وليد بن محمد الشيباني, مبادئ المحاسبة والتقرير المالي, ط1, دار العبيكان, 2014.
52. يوسف بومدين, فاتح ساحل, تسيير التسيير المالي للمؤسسة, ط1, دار بلقيس, الجزائر, 2016.

الكتب باللغة الأجنبية

53. Benoit Ndi zambo. L'Evaluation performance : Aspects conceptuels ; Sèminairesur ; L'Evaluation de la performance le Développement de secteur public ; Banjul (Gambie) 26-30MOI2003.
54. Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson. Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, 2003.
55. GEORGE DEPPALLENS, J. P. JOBARD, "Gestion financière de l'entreprise", Edition Sirey, 1990 .
56. Harrington, R. D., **Corporate Financial Analysis, Decisions in Global Environment**, business one Irwin, Fourth edition , 2013, P193.

57.Sharma, Meera , **management of financial institutions** Prentice – Hill,
New Delhi, India ,2008.

ثانيا: المذكرات و الأطروحات

58. بلاسكة ، صالح ,قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية, (مذكرة ماجستير منشورة), كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم الإدارة الإستراتيجية, جامعة فرحات عباس, الجزائر.
59. حمزة شباح, تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية,(رسالة ماجستير منشورة), كلية الاقتصادية التجارية وعموم التسيير, قسم علوم التسيير, جامعة محمد الصديق بن يحيى, جيجل, 2014.
60. حمزة بن خليفة, دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة,(مذكرة ماجستير منشورة) كلية العموم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير, قسم علوم التسيير, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2013.
61. حمزة بن خليفة, دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية, (أطروحة دكتوراة منشورة), كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم علوم التسيير, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2018.
62. خالد بن مهدي, دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية,(رسالة ماستر منشورة), , قسم العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان, 2016.
63. رشيد حفصي, تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر, (رسالة ماجستير منشورة), كلية العموم الاقتصادية التجارية وعموم التسيير, قسم علوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 2011.
64. سعاد جغام, مسعودة بوقرة, دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية,(رسالة ماستر منشورة), كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم علوم التسيير, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, 2018.
65. سميحة سعاد, تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة, كلية العموم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير, قسم علوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 2013,
66. عبد الله, على خلف التحليل المالي وإستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات,(رسالة ماجستير منشورة),قسم الإدارة, كلية الإدارة والاقتصاد, الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك, 2007.
67. عمار بن مالك, المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء, دراسة حالة شركة الإسمنت السعودية, (رسالة ماجستير منشورة), قسم الإدارة المالية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة قسنطينة, 2011.

68. عادل عشي, الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, (رسالة ماجستير منشورة), كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية, قسم التسيير, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2002.
69. علي عبد الواحد لعبيي, تقييم اداء المؤسسة المصرفية باستخدام مدخل القياس الكمي والنوعي, بحث تطبيقي في مصرف الرفادين,, بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير 2013.
70. مشعل جهز المطيري, تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية, (رسالة ماجستير منشورة), كلية الأعمال, قسم المحاسبة, جامعة الشرق الأوسط, الأردن, 2011.
71. فهد راشد مسعود الهاجر, أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الإتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت, (رسالة ماجستير منشور), قسم المحاسبة, كلية إدارة المال والأعمال, جامعة آل البيت, الأردن, 2016.
72. محمد فلاق, محمد كرفاح, علاقة ثقافة المؤسسة بإدارة الجودة الشاملة, مذكرة تخرج, تخصص إدارة الأعمال, المدرسة العليا للأساتذة, وهران, دار مصر العربية, 2001.
73. مصلح دياب الطروانة, العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الأردنية, (مذكرة ماجستير منشورة), كلية الأعمال, قسم المحاسبة والتمويل, جامعة الشرق الأوسط, الأردن.
- ثالثا: المجالات
74. أمال سحنون, دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية, مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية, المجلد 14, العدد 01, 2021, ص 638.
75. رضا زهواني, دور وأهمية التكاليف البيئية في قياس وتقييم الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية, المجلد 1, العدد 6, جامعة الوادي, الجزائر, 2013.
76. رؤوف أحمد نضال, رسل محمد عبد الوهاب, البيانات المالية وأثرها وأثرها في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية - شركة عامة, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد 60, بغداد, 2020.
77. زهرة حسن العامري, السيد علي خلف الركابي, أهمية النسب المالية في تقويم الاداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية), مجلة الإدارة والاقتصاد, العدد 63, 2007.
78. على بحري, تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية, مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية, المجلد 1, العدد 35.
79. سومية تبة, دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة, المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي.

قائمة المراجع

80. عبد الفتاح السرطاوي, التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين, مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة, المجلد 4, العدد 02, 2019.
81. عبد المالك مهري, قياس مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم الأداء المالي وإتخاذ القرارات في مؤسسات قطاع المحروقات الجزائري, مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة, 2017.
82. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان, دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, المجلد 5, العدد 2, 2018.
83. عبد الفتاح العربي, عصام ميلاد, النسب المالية كأداة لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي, مجلة التنمية الإقتصادية, المجلد 5, العدد 01, 2020.
84. عبد الغني دادان, قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية, مجلة الباحث, الجزائر, العدد الرابع, 2006, ص 42-12 - فهيمة حاجي, تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي بإستخدام النسب المالية, مجلة معهد العلوم الإقتصادية, المجلد 23, العدد 02, 2020.
85. فراس خضير عباس, فراس عبد الأمير عبد الكاظم, إستخدام الإجراءات التحليلية في تقييم الأداء المالي للنشاط المصرفي, مجلة كلية الإدارة للدراسات الإقتصادية والإدارة المالية, المجلد. العدد 03, 2020.

رابعا: المحاضرات

86. آسيا خليفة, التحليل المالي المتقدم, محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر محاسبة وتدقيق, المركز الجامعي مرسلي عبد الله, تيبازة, 2021.
87. الصالح جيلح, التسيير المالي, محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة مالية ومحاسبة, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الفصل الثاني
88. عبد الرحمان بن سانية, أساسيات التحليل المالي, محاضرة موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم إقتصادية وطلبة الماستر, جامعة غرداية, 2018.
89. عمار بلعادي, التحليل المالي, محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة إقتصاد نقدي وبنكي, جامعة بجي مختار, عنابة, ص المحور الثاني.
90. فاطمة ساجي, التحليل المالي, محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ادارة مالية التأمينات البنوك, جامعة ابن خلدون, تيارت, 2017.
91. محمد بنية, التحليل المالي, محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تسويق, جامعة 8 ماي 1945, قالمة, 2019,
92. يحي سعيدي, التحليل المالي المعمق, محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, 2021.

رابعا: الملتقيات

93. أوسير منور, مجبر محمد, دراسة لتفصيلية لعناصر حساب النتائج (Le compte de résultat) , بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الى الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية, البلدة, 13 – 15 / اكتوبر /2009.

94. محمد خميسي بن رجم, الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد , بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الى الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية, البلدة, 13 – 15 / اكتوبر /2009.

95. معتصم دحو , أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS بالجزائر, بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الى الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية, البلدة, 13 – 15 / اكتوبر /2009.

96. مداني بن بلغيث, إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة, بحث مقدم إلى الملتقى الدولي, النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA),البلدة,13-14 ديسمبر 2011.

97. نصر الدين بن نذير, عمار بوشناف, جدول تدفقات الخزينة, بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الى الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية, البلدة, 13 – 15 / اكتوبر /2009.

خامسا: الجريدة الرسمية

98. المادة رقم 1.220, من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحددة لقواعد التقييم و المحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحساباتالعدد19 من الجريدة الرسمية, المؤرخ في25 مارس 2009.

99. المادة 1.230 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحددة لقواعد التقييم و المحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات, العدد 19 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة في 25 مارس 2009.

الملحق رقم (1)

أصول الميزانية سنة 2014

GROUPE ERIAD SETIF
FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
Exercice 2014

DATE: 18/06/2020
HEURE: 15:06
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	92 522,79	23 130,70	46 261,39
Immobilisations corporelles	01	2 996 104 828,99	1 746 867 080,96	1 249 237 748,03	1 212 026 257,90
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 451 600 268,55	535 959 141,90	915 641 126,65	934 077 675,15
Installation technique.matrial et outill .ind		1 110 981 852,38	1 088 123 266,91	22 858 585,47	14 968 096,60
Autres immobilisations corporelles		177 624 554,70	122 784 672,15	54 839 882,55	7 082 332,79
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	02	481 992 211,17		481 992 211,17	
Immobilisations financières		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif	03	11 880 809,56		11 880 809,56	10 741 976,43
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 490 112 303,21	1 746 959 603,75	1 743 152 699,46	1 222 833 295,72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	172 792 225,67	3 532 367,72	169 259 857,95	80 194 647,80
Matière premières et fournitures		118 885 219,44		118 885 219,44	21 276 827,23
Autres approvisionnements		50 214 232,77	3 532 367,72	46 681 865,05	42 519 129,76
Stocks de produits	05	3 692 773,46		3 692 773,46	16 398 690,81
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		383 125 302,06	326 750 824,01	56 374 478,05	45 838 009,99
Créances parafiscalités céréalières					
Créances intra - groupe					
Clients	06	347 802 397,31	326 750 824,01	21 051 573,30	9 228 457,63
Autres débiteurs		9 778 716,59		9 778 716,59	18 015 840,14
Impôts et assimilés	07	25 544 188,16		25 544 188,16	18 593 712,22
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		679 006 015,59		679 006 015,59	1 044 417 998,87
Placements et autres actifs financiers courants	08				443 000 000,00
Trésorerie	09	679 006 015,59		679 006 015,59	601 417 998,87
TOTAL ACTIF COURANT		1 234 923 543,32	330 283 191,73	904 640 351,59	1 170 450 656,66
TOTAL GENERAL ACTIF		4 725 035 846,53	2 077 242 795,48	2 647 793 051,05	2 393 283 952,38

الملحق رقم (2)

خصوم الميزانية سنة 2014

GROUPE ERIAD SETIF
FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
 Exercice 2014

DATE: 18/06/2020
 HEURE: 15:06
 PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	10	127 332 048,84	190 237 647,23
Ecart de réévaluation			
Résultat net	11	112 022 925,11	114 026 511,20
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs			-30 096 507,06
Autres capitaux propres	12		-146 835 602,53
Liaison intré -unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 688 814 973,95	1 576 792 048,84
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Subventions d'équipement et d'investissement			
Emprunts et dettes financières	13	217 633 433,97	
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	14	45 181 039,08	41 167 491,10
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impôts différés passif	15	190 605,63	1 543 951,19
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		263 005 078,68	42 711 442,29
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Dettes parafiscalites céréalières			
Dettes intra -groupe	16	640 000 000,00	670 810 961,25
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premiers		1 236 951,66	3 793 340,81
Autres fournisseurs et comptes rattachés	17	7 399 113,46	47 265 117,47
Impôts		33 315 421,24	31 317 610,00
Autres dettes passifs courants	18	14 021 512,06	20 593 431,72
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		695 972 998,42	773 780 461,25
TOTAL GENERAL PASSIF		2 647 793 051,05	2 393 283 952,38
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (3)

أصول الميزانية سنة 2015

GROUPE ERIAD SETIF
 FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
 Exercice 2015

DATE: 06/06/2021
 HEURE: 14:29
 PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		23 130,70
Immobilisations corporelles	01	3 110 491 803,59	1 782 778 086,35	1 327 713 717,24	1 249 237 748,03
<i>Terrains</i>		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
<i>Bâtiments</i>		1 451 600 268,55	554 497 240,71	897 103 027,84	915 641 126,65
<i>Installation technique, matériel et outil .ind</i>		1 224 819 519,52	1 093 069 082,70	131 750 436,82	22 858 585,47
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		178 173 862,16	135 211 762,94	42 962 099,22	54 839 882,55
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours	02	674 359 524,57		674 359 524,57	481 992 211,17
Immobilisations financières		18 800,00		18 800,00	18 800,00
<i>Titres filiales</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		18 800,00		18 800,00	18 800,00
<i>Impôts différés actif</i>	03	12 189 183,13		12 189 183,13	11 880 809,56
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 797 174 964,78	1 782 893 739,84	2 014 281 224,94	1 743 152 699,46
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	150 985 508,93	2 970 509,58	148 014 999,35	169 259 857,95
Matière premières et fournitures		81 754 845,29		81 754 845,29	118 885 219,44
Autres approvisionnements		60 461 601,53	2 970 509,58	57 491 091,95	46 681 865,05
Stocks de produits	05	8 769 062,11		8 769 062,11	3 692 773,46
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		400 874 442,65	329 809 055,46	71 065 387,19	56 374 478,05
Créances parafiscalités céréalières					
Créances intra - groupe					
<i>Clients</i>	06	359 982 372,43	329 809 055,46	30 173 316,97	21 051 573,30
<i>Autres débiteurs</i>		12 602 457,06		12 602 457,06	9 778 716,59
<i>Impôts et assimilés</i>	07	28 289 613,16		28 289 613,16	25 544 188,16
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés		752 702 532,36		752 702 532,36	679 006 015,59
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>					
<i>Trésorerie</i>	08	752 702 532,36		752 702 532,36	679 006 015,59
TOTAL ACTIF COURANT		1 304 562 483,94	332 779 565,04	971 782 918,90	904 640 351,59
TOTAL GENERAL ACTIF		5 101 737 448,72	2 115 673 304,88	2 986 064 143,84	2 647 793 051,05

الملحق رقم (4)

خصوم الميزانية سنة 2015

GROUPE ERIAD SETIF
 FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
 Exercice 2015

DATE: 06/06/2021
 HEURE: 14:29
 PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	09	203 292 170,74	127 332 048,84
Ecart de réévaluation			
Résultat net	10	161 321 002,93	112 022 925,11
Ajustement résultant changement de méthodes/correction d'erreurs			
Autres capitaux propres			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 814 073 173,67	1 688 814 973,95
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Subventions d'équipement et d'investissement			
Emprunts et dette financières	11	356 773 383,94	217 633 433,97
Autre emprunts et dettes assimilés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	12	56 136 812,02	45 181 039,08
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impôts différés passif	13	509 130,85	190 605,63
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		413 419 326,81	263 005 078,68
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Obligations trésor			
Dettes parafiscales céréalières			
Dettes intra -groupe		640 000 000,00	640 000 000,00
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premiers		799 948,40	1 236 951,66
Autres fournisseurs et comptes rattachés	14	16 603 449,85	7 399 113,46
Impôts	15	45 831 988,95	33 315 421,24
Autres dettes passifs courants	16	55 336 256,16	14 021 512,06
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		758 571 643,36	695 972 998,42
TOTAL GENERAL PASSIF		2 986 064 143,84	2 647 793 051,05
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (5)

أصول الميزانية سنة 2016

EPE/SPA FILIALE CÉRÉALES CONSTANTINE
COMPLEXE INDUSTRIEL ET COMMERCIAL HODNA
 Exercice 2016

DATE: 09/04/2018
 HEURE: 10:07
 PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles	01	3 007 983 316,26	1 702 627 050,44	1 305 356 265,82	
<i>Terrains</i>		255 898 153,36		255 898 153,36	
<i>Bâtiments</i>		1 460 807 414,99	573 193 603,58	887 613 811,41	
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		1 291 277 747,91	1 129 433 446,86	161 844 301,05	
Immobilisations en cours	02	640 287 863,14		640 287 863,14	
Immobilisations financières					
<i>Titres filiales</i>					
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		18 800,00		18 800,00	
<i>Impôts différés actif</i>	03	11 663 933,17		11 663 933,17	
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 660 069 566,06	1 702 742 703,93	1 957 326 862,13	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		175 042 174,97	2 674 952,89	172 367 222,08	
Créances et emplois assimilés					
<i>Clients</i>	04	366 599 556,84	329 209 055,46	37 390 501,38	
<i>Autres débiteurs</i>		40 080 352,29		40 080 352,29	
<i>Impôts et assimilés</i>	05				
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>	06				
<i>Trésorerie</i>	07	1 090 864 366,63		1 090 864 366,63	
TOTAL ACTIF COURANT		1 672 586 450,73	331 884 008,35	1 340 702 442,38	
TOTAL GENERAL ACTIF		5 332 656 016,79	2 034 626 712,28	3 298 029 304,51	

الملحق رقم (6)

خصوم الميزانية سنة 2016

EPE/SPA FILIALE CÉRÉALES CONSTANTINE
COMPLEXE INDUSTRIEL ET COMMERCIAL HODNA
 Exercice 2016

DATE: 09/04/2018
 HEURE: 10:07
 PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Dotation définitive de l'état en fonds propres			
Prime de fusion			
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net	08	320 018 795,62	
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs			
Autres capitaux propres	09		
Liaisons inter unités		1 796 561 073,67	
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		2 116 579 869,29	
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Subventions d'équipement et d'investissement			
Emprunts et dette financières		356 773 383,94	
Autre emprunts et dettes assimilés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	10	51 597 966,80	
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges - (impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impôts différés passif	11	1 527 392,54	
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		409 898 743,28	
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Obligations trésor			
Dettes parafiscalites céréalières			
Dettes intra -groupe			
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premiers		382 762,40	
Autres fournisseurs et comptes rattachés	12	88 289 972,39	
Impôts		1 309 830,86	
Autres dettes passifs courants	13	681 568 126,29	
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		771 550 691,94	
TOTAL GENERAL PASSIF		3 298 029 304,51	
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (7)

خصوم الميزانية سنة 2017

CIC HODNA M28

EDITION_DU:09/04/2018 10: 9

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		288 088 495,05	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		1 889 358 864,61	
TOTAL I		2 177 447 359,66	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		356 773 383,94	
Impôts différés-Passif		5 095 636,77	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		49 144 821,92	
Prov.p/pensions et oblig.similaires		49 144 821,92	
Autres Provisions			
TOTAL II		411 013 842,63	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		10 249 995,83	
Opérations Groupe		365 622 365,54	
Impôts		337 398,77	
Autres dettes		309 770 374,26	
Trésorerie passif			
TOTAL III		685 980 134,40	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 274 441 336,69	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (8)

أصول الميزانية سنة 2017

CIC HODNA M28

EDITION_DU:09/04/2018 10: 8

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 614 883 578,18	1 760 180 967,13	1 854 702 611,05	
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	
Bâtiments		1 461 930 917,51	590 221 767,36	871 709 150,15	
Autres immobilisations corporelles		1 897 054 507,31	1 169 959 199,77	727 095 307,54	
Immobilisations encours		59 577 408,84		59 577 408,84	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	
Impôts différés actif		11 693 724,86		11 693 724,86	
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 686 289 165,37	1 760 296 620,62	1 925 992 544,75	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		186 368 888,72	2 674 952,89	183 693 935,83	
Stocks matières premières et fournitures		105 935 417,00		105 935 417,00	
Produits finis et encours		6 087 751,70		6 087 751,70	
Autres stocks		74 345 720,02	2 674 952,89	71 670 767,13	
Créances et emplois assimilés					
Clients		390 484 023,95	329 179 055,46	61 304 968,49	
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		1 425 040,00		1 425 040,00	
Autres débiteurs		14 579 752,70		14 579 752,70	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 087 445 094,92		1 087 445 094,92	
TOTAL ACTIF COURANT		1 680 302 800,29	331 854 008,35	1 348 448 791,94	
TOTAL GENERAL ACTIF		5 366 591 965,66	2 092 150 628,97	3 274 441 336,69	

الملحق رقم (9)

أصول الميزانية سنة 2017

CIC HODNA M28

EDITION_DU:11/05/2020 9:51
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 599 012 012,76	1 803 721 235,79	1 795 290 776,97	1 854 702 611,05
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	605 526 848,04	856 404 069,47	871 709 150,15
Autres immobilisations corporelles		1 881 182 941,89	1 198 194 387,75	682 988 554,14	727 095 307,54
Immobilisations encours		95 972 429,08		95 972 429,08	59 577 408,84
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		13 046 217,94		13 046 217,94	11 693 724,86
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 708 165 113,27	1 803 836 889,28	1 904 328 223,99	1 925 992 544,75
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		243 866 872,29	2 674 952,89	241 191 919,40	183 693 935,83
Stocks matières premières et fournitures		124 390 565,00		124 390 565,00	105 935 417,00
Produits finis et encours		21 628 233,09		21 628 233,09	6 087 751,70
Autres stocks		97 848 074,20	2 674 952,89	95 173 121,31	71 670 767,13
Créances et emplois assimilés					
Clients		355 488 434,95	327 358 369,37	28 130 065,58	61 304 968,49
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		8 434 249,59		8 434 249,59	1 425 040,00
Autres débiteurs		13 369 662,04	500 306,09	12 869 355,95	14 579 752,70
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		790 005 723,12		790 005 723,12	1 087 445 094,92
TOTAL ACTIF COURANT		1 411 164 941,99	330 533 628,35	1 080 631 313,64	1 348 448 791,94
TOTAL GENERAL ACTIF		5 119 330 055,26	2 134 370 517,63	2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

الملحق رقم (10)

خصوم الميزانية 2018

CIC HODNA M28

EDITION_DU:11/05/2020 9:51
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		353 477 806,88	288 088 495,05
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 246 305 525,35	1 889 358 864,61
TOTAL I		2 599 783 332,23	2 177 447 359,66
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			356 773 383,94
Impôts différés-Passif		8 663 881,00	5 095 636,77
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			49 144 821,92
Prov.p/pensions et oblig.similaires		56 064 904,11	49 144 821,92
Autres Provisions			
TOTAL II		64 728 785,11	411 013 842,63
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		13 478 083,49	10 249 995,83
Opérations Groupe			365 622 365,54
Impôts		12 596,00	337 398,77
Autres dettes		306 956 740,80	309 770 374,26
Trésorerie passif			
TOTAL III		320 447 420,29	685 980 134,40
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (11)

حساب النتائج سنة 2014

GROUPE ERIAD SETIF
 FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
 Exercice 2014

DATE: 18/06/2020
 HEURE: 15:07
 PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	19	1 756 578 029,90	1 566 238 417,88
Ventes de marchandises		1 174 134,50	1 236 697,10
Ventes de produits finis		1 750 793 163,41	1 559 772 678,85
Ventes autres produits		556 542,39	395 327,34
Autres Prestations		4 054 189,60	4 833 714,59
Variation stocks produits finis et en cours		-12 705 917,36	11 528 743,87
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		617 454,55	853 407,71
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 744 489 567,09	1 578 620 569,46
Achats consommés		-1 410 759 309,15	-1 295 054 886,21
Services extérieurs et autres consommations	20	-34 051 875,38	-28 825 312,67
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 444 811 184,53	-1 323 880 198,88
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		299 678 382,56	254 740 370,58
Charges de personnel	21	-138 184 316,03	-133 087 981,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 246 167,00	-5 544 148,06
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	22	156 247 899,53	116 108 240,98
Autres produits opérationnels		18 146 369,55	28 465 316,53
Autres charges opérationnelles		-1 662 862,67	-1 018 136,91
Dotations aux amortissements et aux provisions	23	-31 995 558,99	-24 921 901,08
Dotations aux provisions et pertes de valeur		-335 181 909,74	-333 168 913,77
Reprise sur pertes de valeur et provisions		334 054 083,80	347 622 705,92
V. RESULTAT OPERATIONNEL		139 608 021,48	133 087 311,67
Produits financiers	24	1 288 947,94	9 143 494,16
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		1 288 947,94	9 143 494,16
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		140 896 969,42	142 230 805,83
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-31 366 223,00	-28 226 682,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 492 178,69	22 387,37
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 097 978 968,38	1 963 852 086,07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 985 956 043,27	-1 849 825 574,87
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		112 022 925,11	114 026 511,20
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	26	112 022 925,11	114 026 511,20
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (12)

حساب النتائج سنة 2015

GROUPE ERIAD SETIF
FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
 Exercice 2015

DATE: 09/04/2018
 HEURE: 10:06
 PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	17	2 332 024 449,40	1 756 578 029,90
Ventes de marchandises		246 686,69	1 174 134,50
Ventes de produits finis		2 327 278 450,08	1 750 793 163,41
Ventes autres produits		596 917,40	556 542,39
Autres Prestations		3 902 395,23	4 054 189,60
Variation stocks produits finis et en cours		5 076 288,65	-12 705 917,36
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 572 090,91	617 454,55
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 338 672 828,96	1 744 489 567,09
Achats consommés		-1 906 594 822,87	-1 410 759 309,15
Services extérieurs et autres consommations		-38 490 780,55	-34 051 875,38
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 945 085 603,42	-1 444 811 184,53
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	18	393 587 225,54	299 678 382,56
Charges de personnel	19	-148 693 504,06	-138 184 316,03
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 686 059,00	-5 246 167,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	20	239 207 662,48	156 247 899,53
Autres produits opérationnels	21	61 151 662,67	18 146 369,55
Autres charges opérationnelles		-1 094 874,46	-1 662 862,67
Dotations aux amortissements et aux provisions		-39 192 676,62	-31 995 558,99
Dotations aux provisions et pertes de valeur	22	-359 921 252,00	-335 181 909,74
Reprise sur pertes de valeur et provisions		333 761 105,75	334 054 083,80
V. RESULTAT OPERATIONNEL		233 911 627,82	139 608 021,48
Produits financiers	23	475 348,96	1 288 947,94
Charges financières	24	-5 439 536,20	
VI. RESULTAT FINANCIER		-4 964 187,24	1 288 947,94
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		228 947 440,58	140 896 969,42
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-45 316 286,00	-31 366 223,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-10 151,65	2 492 178,69
Participation des travailleurs au bénéfice		-22 300 000,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 734 060 946,34	2 097 978 968,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 572 739 943,41	-1 985 956 043,27
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		161 321 002,93	112 022 925,11
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	26	161 321 002,93	112 022 925,11
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (13)

حساب النتائج 2016

EPE/SPA FILIALE CÉRÉALES CONSTANTINE
COMPLEXE INDUSTRIEL ET COMMERCIAL HODNA
 Exercice 2016

DATE: 09/04/2018
 HEURE: 10:07
 PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	14	2 866 220 558,42	
Ventes de marchandises		695 910,38	
Ventes de produits finis		2 861 839 226,09	
Ventes autres produits		1 009 910,75	
Autres Prestations		2 675 511,20	
Variation stocks produits finis et en cours		15 237 146,49	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 234 727,28	
Sessions Inter unités			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 883 692 432,19	
Achats consommés		-2 328 827 296,85	
Services extérieurs et autres consommations	15	-24 632 144,91	
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 353 459 441,76	
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		530 232 990,43	
Charges de personnel	16	-207 601 486,99	
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 236 950,00	
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	17	318 394 553,44	
Autres produits opérationnels		23 126 182,23	
Autres charges opérationnelles		-411 726,37	
Dotations aux amortissements et aux provisions		-41 954 131,38	
Dotations aux provisions et pertes de valeur	18	-12 933 959,49	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 868 361,40	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		299 089 279,83	
Produits financiers	19	173 027,44	
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		173 027,44	
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		299 262 307,27	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 543 511,65	
Participation des travailleurs au bénéfice		22 300 000,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 919 860 003,26	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 622 141 207,64	
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		320 018 795,62	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		320 018 795,62	
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (14)

حساب النتائج 2017

CIC HODNA M28

EDITION_DU:09/04/2018 10: 9

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Chiffres d'Affaires		2 938 072 479,46	
Ventes de marchandises		2 922 857,40	
Ventes Produits Finis		2 929 861 027,62	
Ventes Produits Intra-Gruppe			
Prestation de Services		4 266 177,01	
Autres Ventes		1 022 417,43	
Variation stocks produits finis et en cours		-18 047 988,30	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cession Inter Unités		737 650,25	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 920 762 141,41	
Achats consommés		-2 351 214 016,38	
Services extérieurs et autres consommations		-23 220 330,23	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 374 434 346,61	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		546 327 794,80	
Charges de personnel		-225 213 568,76	
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 466 848,00	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		316 647 378,04	
Autres produits opérationnels		9 830 070,00	
Autres charges opérationnelles		-25 334,48	
Dotations aux Amortissements		-63 769 930,20	
Dotations aux Provisions		-5 019 722,39	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 502 867,27	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		265 165 328,24	
Produits financiers		26 461 619,35	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		26 461 619,35	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		291 626 947,59	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 538 452,54	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 964 556 698,03	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 676 468 202,98	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		288 088 495,05	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		288 088 495,05	

الملحق رقم (15)

حساب النتائج سنة 2018

CIC HODNA M28

EDITION_DU:11/05/2020 9:52
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2018	2017
Chiffres d'Affaires		2 961 232 701,33	2 938 072 479,46
Ventes de marchandises		4 087 513,73	2 922 857,40
Ventes Produits Finis		2 940 333 000,00	2 929 861 027,62
Ventes Produits Intra-Gruppe		13 368 000,00	
Prestation de Services		2 703 422,80	4 266 177,01
Autres Ventes		740 764,80	1 022 417,43
Variation stocks produits finis et en cours		15 645 382,48	-18 047 988,30
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 097 818,18	
Cession Inter Unités		4 722 583,91	737 650,25
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 983 698 485,90	2 920 762 141,41
Achats consommés		-2 360 716 762,53	-2 351 214 016,38
Services extérieurs et autres consommations		-26 686 185,29	-23 220 330,23
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 387 402 947,82	-2 374 434 346,61
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		596 295 538,08	546 327 794,80
Charges de personnel		-201 679 204,75	-225 213 568,76
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 291 568,00	-4 466 848,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		393 324 765,33	316 647 378,04
Autres produits opérationnels		25 335 847,54	9 830 070,00
Autres charges opérationnelles		-32 417,21	-25 334,48
Dotations aux Amortissements		-70 751 968,33	-63 769 930,20
Dotations aux Provisions		-7 475 459,88	-5 019 722,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 276 856,10	7 502 867,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		354 677 623,55	265 165 328,24
Produits financiers		1 015 934,48	26 461 619,35
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 934,48	26 461 619,35
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		355 693 558,03	291 626 947,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 215 751,15	-3 538 452,54
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 024 327 124,02	2 964 556 698,03
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 670 849 317,14	-2 676 468 202,98
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		353 477 806,88	288 088 495,05
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		353 477 806,88	288 088 495,05

المسيلة في: 11/11/2021

رقم: / /

إلى السيد: مدير الكلية والمحاسبة
مؤسسة مطاحن الخبز - المسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: المحاسبة والمحااسبة تخصص: المحاسبة والتسيير... فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسستكم. تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و.ا.ر.س	الإمضاء
01	أحمد بن عيسى	171735094448	201023884	
02				
عنوان المذكرة: استخدام الترخيص المالي في تقييم الأداء في المؤسسة الكمبيوترية				
المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)		هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)		رئيس القسم (الإمضاء والختم)
 الأستاذة الكريمة فتيحي سعدي		 الهيئة الترخيص 17/11/2021		 رئيس القسم فنان مصطفى أستاذ محاضر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي بالمؤشرات والنسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة إقتصادية، والمتمثلة في مطاحن الحضنة بالمسيلة خلال فترة ما بين (2014 – 2018)، معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي بواسطة القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وحساب النتائج، حيث تم تقييم الأداء المالي للمؤسسة بإستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ووجدنا أنها حققت توازنا ماليا بمؤشرات التوازن المالي، مما ساعدها على رفع رؤوس الأموال وتسديد ديونها، إلى جانب نقاط القوة قد لاحظنا ضعف في الأداء المالي، وبالتالي يجب على المؤسسة تطبيق الإجراءات التصحيحية المذكورة في التوصيات من أجل تدارك ذلك. كما تهدف الدراسة إلى لفت إنتباه المؤسسات إلى فعالية إستعمال التحليل المالي في تقييم كفاءة وفعالية رقابة الأداء الذي يسمح لها بالمنافسة والإستمرارية.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، النسب المالية، مؤشرات التوازن، تقييم الأداء المالي.

Abstract :

This study aimed to highlight the role of financial analysis with financial indicators and ratios in evaluating the financial performance of an economic institution, represented by the Hudna Mills in M'sila during the period between (2014-2018), relying on the descriptive approach in the theoretical aspect, and the analytical approach in the applied aspect through the financial statements represented in the balance sheet and the income statement, where the financial performance of the institution was evaluated using indicators of financial balance and financial ratios, and we found that it achieved financial balance with indicators of financial balance, which helped it to raise capital and pay its debts, in addition to the strengths we have noticed weakness in financial performance, and therefore the institution must apply the corrective measures mentioned in recommendations in order to remedy that. The study also aimed to draw the attention of institutions to the effectiveness of using financial analysis in evaluating the efficiency and effectiveness of performance control, which allows them to go on going concern and compete.

Keywords : Financial analysis, financial ratios, balance indicators, financial performance evaluation.